الخليج ٢٠٢٥

محمد الرميحي

دار الساقي

محمد الرميحي
الخليج ٢٠٢٥

اللقاء ٢٩

الخليج ٢٠٢٥

دراسات في مستقبل مجلس التعاون

تصميم الغلاف: ماريا شعيب

© دار الساقي
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى ٢٠٠٩

ISBN 978-1-85516-325-6

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

محمد الرميحي

الخليج ٢٠٢٥

دراسات في مستقبل مجلس التعاون

دار الساقي

تمهيد

هاجس المستقبل

عندما اجتمعت نخبة من أبناء الخليج في المنامة العاصمة البحرينية كعادتها منذ ثلاثين عاماً تقريباً في مطلع كل عام، كان موضوع ٢٠٠٨ تدارس مستقبل الخليج وما سوف يكون عليه في عام ٢٠٢٥، كتاريخ افتراضي، يمكن أن نمدّ له باع التفكير للحصول على تصوّر أوّلي لما يمكن أن نكون عليه وقتذاك. كان هاجس تلك النخبة النظر إلى المستقبل من منظور اليوم، والتفكر في: ماذا يمكن لأجيال الخليج القادمة أن تتوقع من مسيرة التنمية وسياساتها؟ لذلك خُصّصت الندوة، وهي اللقاء التاسع والعشرون بالتمام، الذي يقيمه منتدى التنمية في دول الخليج، لهذا الغرض. ومنتدى التنمية تجمُّع طوعي أهليّ من المهتمين في هذا الإقليم الساخن، والغنيّ بالمادّة الخامّ الناضبة، أراد أن ينظر إلى المستقبل في تلك الدورة الفكرية. وعندما اجتمعت تلك النخبة في تلك الدورة، كان الهاجس المشترك بين الجميع يفرض سؤالاً كبيراً: وماذا عن المستقبل؟

فلماذا يهتم أبناء الخليج بالمستقبل، ولا سيّما نخبته الواعية؟ الإجابة منطقية: إنه اهتمام نابع من وعيهم بخطورة ما يمكن أن يحدث لمجتمعاتهم. فالخليج أو دول مجلس التعاون ومجتمعاتها بازدهارها اليوم معتمدة على مادّة ناضبة هي النفط، وهي أكثر اعتماداً في تنميتها على سعره المتذبذب صعوداً وهبوطاً. كانت الأسعار التي قدّرتها الأوراق الاقتصادية عند انعقاد الندوة

يُتوقع أن تصل في نهاية المرحلة، أي عام ٢٠٢٥، إلى مئتي دولار، كما كتب أحد الخبراء. بعد أشهر وصلت إلى مئة وعشرين دولاراً للبرميل الواحد، ثم انخفضت الأسعار! والحقيقة أنه بعد بضعة أشهر فقط من عقد تلك الندوة تذبذبت أسعار برميل النفط على نحو كبير. والحقيقة الأخرى أن ما يصعد بسعر سِلعة بسرعة يمكن أن ينهار إلى الأسفل بالسرعة نفسها، وربما بأكثر منها هبوطاً. فالنفط سلعة مجنونة، كما بيّن لنا تاريخه، وأسعاره لا تقبل ميكانيكية السوق المتعارف عليها في العرض والطلب، لكونه سلعة ناضبة أولاً، وثانياً لأنه سلعة يمكن أن يُستدلّ على بدائلها، كما كان الفحم ثم الفحم الحجري، وربما كان البديل جاهزاً في أروقة معامل التفكير في الدول الصناعية! وهو افتراض - كان احتمالاً ثم أصبح أقرب إلى الحقيقة - وهو يؤرق نخبة الخليج، لأن دولهم ومجتمعاتهم لم تتهيأ حتى اليوم بشكل جادّ لذلك الاحتمال، (الاستغناء عن النفط أو وجود سلعة بديلة له، أو انخفاض كبير في سعره).

الاستغناء عن النفط، وخاصة نفط الخليج، أصبحت الدعوات له علنية ومعروفة. في الكتاب الأخير المسمّى «فن الحُكم» لدنيس روس الخبير الإستراتيجي الذي يعرف الشرق الأوسط، يدعو علناً للاستغناء عن نفط الشرق الأوسط، ومنه بالطبع نفط الخليج، أما باراك أوباما المرشح الديمقراطي للبيت الأبيض فهو يعلن في برنامجه الانتخابي أن عشر سنوات فقط هي التي يجب خلالها الاستغناء عن ذلك النفط، بل إن الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تعارض التنقيب عن النفط في سواحلها قد أصدرت قانوناً يتيح لشركات النفط أن تفعل ذلك. هل هناك أكثر من هذه المؤشّرات لتحمِلنا على القول: إن نفط الخليج يمكن أن يتدهور سعره إلى درجة ألا يصبح مادّة إستراتيجية.

المعضلة أن مجتمعاتنا في الخليج أدمنت العيش على أموال النفط والغاز

التي تدرّ المليارات من الدولارات دون الالتفات إلى المخاطر. وتلك الدولارات يذهب معظمها إلى شراء بضائع استهلاكية، وقليل منها يوظَّف باتجاه الاستثمار، سواء كان استثماراً في العنصر البشري أو المادي. ويواجه أهل النخبة في الخليج منذ زمنٍ الفقرَ المفجع في الموارد البشرية، التي يعتقد كثيرون منهم، أنها إحدى وسائل توقّي الانهيار الاقتصادي في المستقبل. إلا أن هذه الصيحة التي كرّرها الواعون في هذه المجتمعات تذهب أدراج الرياح، فلا التعليم يُشدّ من أزره بشكل واضح وجليّ من أجل خلق ثروة بشرية قادرة على الوفاء باحتياج مجتمعاتها في المستقبل، ولا الأفكار الموروثة القديمة القائمة على تُراث من الأساطير الخيالية في هذه المجتمعات قابلة للتحلّل والذوبان. وقد وصف الكاتب وضعَ مجتمعات الخليج منذ ربع قرن بأنها مجتمعات «لها مظاهر العالم المتقدم ومخابر العالم الثالث». وتلك إشكالية ليست قليلة الوزن في مستقبل الشعوب، لأنها ببساطة تمتنع عن التشخيص الحقيقي والموضوعي؛ لها مظهر الصحة، عمارات وشوارع ومدارس... ولكن لها باطن انعدام التفكير المؤسّسي الذي يقود إلى تنمية.

إنّ نهاية حالة النعمة تؤرّق النخبة في دول الخليج، ليس بسبب احتمال نهاية عصر النفط، وهو واقع، ولكنْ، وهذا الأهم، بسبب عدم التفكير الجدي في تحضير البدائل، وهي بدائل لا تعتمد فقط على تهيئة دخل مادي معقول في المستقبل، بل، وبالأساس، على إقامة مجتمع يعرف معنى الإنتاج.

يزيد من إحباط النخبة أنها لا تستطيع أن تؤثّر كثيراً في مجتمعات «إدمان النفط»، وإن أصبحت تدقّ الأجراس وتستخدم كلمات ومعاني مختلفة للإشارة إلى الخطر القادم، حتى توصل رأيها المنذر لمتّخذي القرار، وكثير من هؤلاء لا يريدون أن يسمعوا «أخباراً سيّئة» وآذانهم مستقبلة للأخبار الطيبة فقط، وهي عادةٌ أثقلها إدمان النفط.

في السنوات الأخيرة كان لتذبذب أسعار النفط مردود سيّئ على مجتمعات الخليج، ففي وسط التسعينيات تدنّت الأسعار إلى ما دون العشرين دولاراً، بل هبطت في أوقات عصيبة إلى ما دون عشرة الدولارات. وقتها تلفّت الجميع إلى الخطط البديلة فلم يجدوا شيئاً منها، وكان الشغل الشاغل هو رفع السعر عن طريق تقليل الإنتاج، إلا أن ظروف الاقتصاد الدولي وزيادة الطلب في الأسواق الناشئة، كالهند والصين، ما لبثت أن رفعت من السعر، نتيجة زيادة الطلب. في أوقات أخرى كان الطموح أن يباع النفط في أعلى سقف له، حيث يصل البرميل الواحد إلى خمسين دولاراً، وكان ذلك مطلباً قريباً من الحلم في بداية التسعينيات، وما لبث أن وصل إلى أكثر من مئة دولار.

الإنسان في حالة الانتعاش الاقتصادي ينسى الفقر، إلا أن الدول يجب ألاّ يسمح لها بذلك الرفاه المسمّى النسيان، في هذه الحالة يُسمّى إهمالاً، حيث إن الدول مطالبة بتوفير العيش الكريم والمعقول لمواطنيها الآن وفي المستقبل.

قلت إن النفط سلعة ناضبة، وهي ليست من مصادر الإنتاج المتجدد لا من الأرض، ولا من الصناعة، وفي الحالتين الأخيرتين يزداد سعر المنتَج بالابتكار والتجديد، بل هو نوع من الدخل غير المعتمد عليه لفترة معقولة من الزمن.

إنّ التشكيك في استمرار الرفاه في الخليج هو كامرأة قيصر، يجب ألاّ يُتحدَّث عنه مباشرة أو مداورة، لأنه يثير المخاوف. كما أن الإسراف في تضييع الفرص نتيجة تضييع المال النفطي ناتج عن قِيَم تراثية في مجتمعات الخليج، وهي الريبة التقليدية حيال المال، التي تقارن بريبة أخرى هي الريبة الكاثوليكية. في الموضوع ذاته فإن عنصر المال هو نتيجة نهائية لدى كثيرين في الخليج، وليس عاملاً من عوامل التنمية يجب العناية به واستثماره.. إنه «اصرف ما في الجيب يأتك ما في الغيب».

وحالة النعمة التي يعيشها المواطن الخليجي تأتي بمشكلاتها الكثيرة،

فهناك تدهور غير مسبوق للبيئة التي أضافت بدورها أنواعاً من الأمراض لم تكن معروفة في السابق، وتدهور حال المحيط البيئي حتى كاد يقضي على بعض أنواع مصادر الغذاء، مثال على ذلك بعض أنواع الأسماك أو القشريات التي عاش عليها أبناء الخليج كغذاء أساسي قروناً عديدة. وفي المقابل هناك مشكلة توفير المياه والطاقة التي تتغذّى منها مصافي المياه التي تحوّل الماء الأجاج إلى حلو، فهذه المصافي لن تصمد طويلاً في توفير الماء، لأنها تحتاج أولاً إلى طاقة ضخمة، وثانياً تتطور فيها التقنية. ونجد اليوم أن هناك نقصاً في مياه الشرب، وأن هناك نقصاً في إمداد الكهرباء، في بيئة هي بذاتها معادية للإنسان. هذا النقص جليّ بيّنٌ اليوم في وجود الوفرة المادّية النسبية، فما بالك لو انحدرت أسعار النفط، من أين سوف يؤتى بحلول للمشكلات العالقة التي سوف تتعاظم وتكبر بالتأكيد. هناك أيضاً نتائج سلبية اجتماعية وسياسية على دول الخليج ومجتمعاتها من جرّاء العيش على رفاه موقّت يفرز قِيَماً اجتماعية وممارسات سياسية محدّدة. ولعلّ النتائج الكارثية في المجالات الإنسانية غير المادية، الاجتماع والسياسة والثقافة، أكثر عمقاً وتأثيراً من نتائج سلبيات مادية من جرّاء عدم العمل على تكوين وعي حقيقي بالمصاعب التي يجب أن نعمل لدرئها في حالات تراجع محتمل لأسعار النفط.

ولأننا لم نعمل ذلك خلقنا جيلاً يطمح إلى الترفيه أكثر من إقباله على العمل، ويرى في الغيبيات حلولاً مريحة يركن إليها على ما تُفرزه من قِيَم مشوّهة.

المنسق العام:

يسعدني أن أرحّب بكم في اللقاء التاسع والعشرين لمنتدى التنمية، أرحّب أولاً بالأخوات والإخوة أعضاء المنتدى وأشكرهم على حرصهم الدائم على الحضور والمشاركة وولائهم للمنتدى طوال تلك السنوات، ونتمنّى أن يستمرّ مثل هذا التواصل الدائم، كما أرحّب بالعدد الكبير من الضيوف الكرام والمشاركين الجدد الذين ينضمون إلينا للمرة الأولى. هناك ما يقرب من خمسة وأربعين مشاركاً جديداً يحضر للمرّة الأولى من خارج أعضاء المنتدى، يشكّلون حوالي ٤٥٪ من إجمالي المشاركين في هذا اللقاء السنوي. أشكرهم وأرحّب بهم جميعاً، ونتطلّع إلى أن يكونوا معنا في الفعاليات والنشاطات المستقبلية.

الإخوة الأعضاء والمشاركون.. أهلاً وسهلاً بكم جميعاً في هذا اللقاء السنوي، ويسعدني أن أشكر زميلي العزيز الأستاذ الدكتور محمد الرميحي الذي تولّى إدارة المشروع والتنظيم لهذا اللقاء السنوي والاتصال بمعدّي البحوث والدراسات والأوراق، ولقد بذل الكثير من الجهد والتعب والوقت، كما أعدّ ورقة لهذا المؤتمر. فباسم اللجنة التنفيذية، وباسمي، وباسمنا جميعاً نتقدّم بالشكر الجزيل للدكتور محمد الرميحي على الجهد الكبير الذي بذله في تنظيم هذا اللقاء السنوي.

سوف يخصص هذا اللقاء السنوي للمستقبل وليس للحاضر، هو مخصص لطرح السؤال: إلى أين تتجه المنطقة؟ وكيف ستكون دولنا ومجتمعاتنا واقتصاداتنا خلال السنوات العشر القادمة؟ وما السيناريوهات المختلفة للوصول إلى مستقبل أفضل؟

الحديث خلال الجلسات القادمة نتمنّى أن يركز على المستقبل ويتخطّى قليلاً الحاضر، الحاضر، ربّما، واضح كل الوضوح، التوتر الإقليمي موجود، والخلل السكاني قائم، والنموّ الاقتصادي مذهل. هناك أمور واضحة في الحاضر، لكن المستقبل أقلّ وضوحاً، فإلى أين تتّجه المنطقة في ظلّ كل هذه المعطيات. إنّ جلّ اهتمامنا سيصب في اتجاه سؤال عن المستقبل.

سيتحدّث الدكتور محمد الرميحي قليلاً عن المشروع، وستقوم الدكتورة موضي الحمود - وهي شخصية معروفة لديكم جميعاً - برئاسة هذه الجلسة وتقديم المتحدث الأول.. فلتتفضّل د. موضي الحمود.

الجلسة الأولى: سيناريوهات المستقبل السياسي

رئيس الجلسة: د. موضي الحمود

أ.د. موضي الحمود:

بسم الله الرحمن الرحيم، صبّحكم الله بالخير، أهلاً وسهلاً بكم جميعاً في لقاء يتجدّد سنوياً، لقاء منتدى التنمية لدول الخليج العربية، وهو اللقاء التاسع والعشرون.

نرحّب بكم جميعاً أعضاء ومشاركين وحضوراً وضيوفاً على المنتدى، ونأمل بإذن الله أن نجتذب من هذا العدد الكبير الذي سجل للحضور لهذا اللقاء أعضاء جدداً إن شاء الله.

أخواتي وإخواني.. لقاؤنا اليوم كما بيّن المنسق العام للمنتدى الدكتور عبدالخالق عبدالله سيدور حول الخليج وإلى أين تتجه المنطقة، وسيشاركنا في هذا اللقاء الدكتور محمد الرميحي مدير المشروع، سوف يعرض عليكم في نبذة مختصرة ما هي الأوراق وكيف ترتيبها، ثم يحدثنا الدكتور عبدالعزيز بن صقر عن أولى أوراق هذا المنتدى، وهي مختصة بسيناريوهات المستقبل السياسي. لدينا من الوقت ساعتان لهذه الجلسة، وسنكون محددين بوقت قصير جداً للمناقشة، وسأحاول قدر الإمكان أن أضبط هذا الوقت حتّى يتسنّى لأكبر عدد منكم المشاركة في هذا النقاش.

أ.د. محمد الرميحي:

بسم الله الرحمن الرحيم.. صباح الخير جميعاً، وأرحب بالجميع أيضاً، وأضيف ترحيبي إلى ترحيب الأخ الدكتور عبدالخالق والدكتورة موضي.

ربما تعوّدنا نحن أيضاً أن نتذكر الذين واكبونا في السنوات الثلاثين الماضية، بعضهم انتقل إلى رحمة الله وترك هذه الدنيا الفانية، وبعضهم لسبب أو لآخر انشغل فلم يستطع الحضور.

إخواني.. الموضوع واضح، لا أحتاج أنا إلى الحديث فيه كثيراً، لكن أودّ أن نركّز في الحديث على المناقشات لأن موضوعات العام ٢٠٢٥ هي تصورات تحتاج إلى أن نسمع منكم المزيد حولها، حتّى يظهر كتابنا في نهاية المطاف كتاباً غنياً بالمناقشات.

هناك أربع أوراق، ولعلكم لاحظتم وجود ورقتين اقتصاديتين، وما ذلك إلاّ لأهمية الوضع الاقتصادي من منظورات مختلفة.

أشكر أيضاً الأخ د. عبدالخالق الذي كلّفني هذه المهمة الصعبة قليلاً، وأشكر زملائي الذين استجابوا بإعداد الأوراق.

ومن دون إثقال عليكم.. نبدأ جلستنا الأولى.

أ.د. موضي الحمود:

شكراً للدكتور محمد. وسيكون معنا د. عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث لمدّة عشرين دقيقة لإلقاء الضوء على ورقته «الوضع الاستراتيجي في الخليج» فليتفضّل.

د. عبد العزيز بن صقر:

بسم الله الرحمن الرحيم.. والحمد لله ربّ العالمين.. والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وآله وصحبه أجمعين.

أخواتي وإخواني أعضاء منتدى التنمية، هذه فرصة سعيدة لأن نلتقي مجدّداً في هذا العام.

بداية أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور محمد الرميحي الذي شرّفني وأصرّ عليّ بالعمل على هذه الورقة، ولقد حاولت جاهداً وضع بعض السيناريوهات التي قد نتفق أو نختلف أو نتراجع بشأنها.. لذلك أتقدم بالشكر لإخواني في اللجنة التنفيذية للمنتدى وكذلك للدكتور عبدالخالق عبدالله المنسق العام للمنتدى.

النقطة الأولى: الدراسات الاستشرافية ليست جديدة في العالم، فالعالم الغربي أكثر تعوّداً منا على هذه الدراسات، إذ إننا في العالم العربي نعاني نقصاً كبيراً في هذه الدراسات، إما لعدم رغبة الأنظمة الحاكمة في أن يكون هناك استشراف لهذا المستقبل حتّى لا تتحمّل شعوبهم هموم هذا المستقبل الذي قد لا يكون جيداً، أو لنقص في هذا الموضوع.

استشراف المستقبل أصبح علماً قائماً بذاته، وهو عملية فكرية مركبة تقوم على أساس التفاعل والتكامل بين علماء وخبراء ينتمون إلى تخصصات علمية ومعرفية.. هو أيضاً استكشاف لأهمّ العوامل القائمة والمحتملة الحاكمة لهذا المستقبل، وصورة المستقبل لا يحكمها ولا يحدّدها عامل واحد فقط، فمجمل العوامل هي التي تحدّد وتلعب دوراً أساسياً في تحديد الصورة المستقبلية، هذا العلم يكاد يكون غائباً وهامشياً في البلدان العربية، على الرغم من بعض المحاولات الموجودة على استحياء في بعض الدول التي تطرحها. الهدف من هذه الورقة هو استشراف المستقبل بشأن الوضع الاستراتيجي لمنطقة الخليج عام ٢٠٢٥، بالرغم من أن البعض يعتقد أن العام ٢٠٢٥ يُعتبر مدة بعيدة، لكن الحقيقة هي أنها ليست بعيدة، لأن تطوّرات ما يحدث اليوم سوف تحدّد ما يمكن أن يحدث في تلك المرحلة.

النقطة الثانية: بحث المعطيات والشروط التي من شأنها تعزيز فرص الأمن والاستقرار والتحوّل الديمقراطي في المنطقة.

والنقطة الثالثة: طرح بعض القضايا الرئيسية وإثارة بعض التساؤلات والإشكاليات ذات الصلة بمستقبل الوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج.

أهمّية الاستشراف بالنسبة إلى مستقبل الخليج مردّها إلى الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج، فكلّنا يعرف ما تحمله أراضي هذه المنطقة ومخزونها، وأيضاً قدرتها المالية. وهذا الكلام أصبح واضحاً عندما وجدنا أن الخليجيين هم الذين دعموا «سيتي بنك» في الولايات المتحدة، وأنّ السنغافوريين هم الذين دعموا الـ UPS. لذلك فالأهمية الاقتصادية اليوم لم تعد محصورة في ما يحمله باطن هذه الأرض، فهذه الاستثمارات الضخمة التي تجاوزت أكثر من ٢ تريليون دولار تساهم أيضاً في الكثير من القضايا الدولية لانعدام الأمن والاستقرار في منطقتنا، فقد خضنا أربع حروب والحرب الخامسة قد تكون على الأبواب - لا سمح الله - وأتمنّى ألاّ تحدث.

وتُعتبر منطقة الخليج من أكثر مناطق العالم اكتشافاً للعالم الخارجي، والمصالح الدولية المختلفة في هذه المنطقة كبيرة، لذلك تشهد تداعيات وتدخّلات كبيرة كما أن المنطقة تعاني ترهّلاً سياسياً، ومن هنا تأتي أهمية الاستشراف في هذه الورقة.

هناك محاولات سابقة، أذكر على سبيل المثال، أن مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية أصدر مجموعة من الكتب والدراسات المهمة. وهنالك محاولات قطاعية، بمعنى أن هنالك عُمان ٢٠٢٠، والسعودية ٢٠٢٠، أو بعض الدراسات التي تمت لكنها كانت في معظم الأحيان لا تنظر النظرة الشمولية بل هي تأخذ بعض القطاعات المحددة.

هناك بعض الدراسات - ظهرت في العام الماضي تحديداً - ومنها التي

قدّمت أثناء المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum الذي عمل على دراسة سيناريوهات لمنطقة الخليج، ولكنه حدّدها بثلاثة سيناريوهات فقط. وهذا الكلام يحتّم مشروعاً بحثياً متكاملاً. ونحن في مركز الخليج للأبحاث وضعنا هذا البرنامج ضمن الخطة البحثية، بحيث يشترك فيه أبناء دول الخليج ويساهمون في أبحاثه. قد تكون هذه الورقة وهذا المنتدى نواة مهمّة جدّاً لتطوير هذا البرنامج.

ثمّة عوامل حاكمة للمستقبل بشأن الوضع الاستراتيجي في الخليج: ميزان القوى من حيث السكان، والقدرات العسكرية والاقتصادية والعلمية والثقافية. والورقة تتطرق إلى الكثير من البيانات والإحصائيات. وقد توجد بعض الأخطاء الإملائية في الطباعة، وربما يُلاحظ عدم وجود معلومات محدّثة، فنحن، وللأسف، نلجأ اضطراراً إلى بعض الجهات للحصول على بعض المعلومات.

ما زلنا في الخليج نعاني مما يسمّى المعلومة المتحدثة والمتوافرة والمغلوطة والمختلفة، فحين تؤخذ إحصائية للصادرات من دولة خليجية إلى دولة أخرى ستجد رقمين مختلفين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القدرات العسكرية. وهناك جداول مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبقيّة الدول المشتركة في الخليج كإيران والعراق واليمن، يمكن الرجوع إليها في هذه الورقة. إن طبيعة وحدود التعاون والتنسيق الاقتصادي والعسكري بين دول المجلس تعتبر أيضاً من العوامل الحاكمة والمحددة في هذا الجانب. وقد يكون هناك تطوّر ونموّ على المستوى الاقتصادي في ما يتعلّق ببعض النقاط، ولكن على المستوى العسكري والأمني ما زالت هناك محدودية كبيرة جداً في مجال التعاون.

الطلب العالمي على النفط ومعضلة أمن الطاقة: يتحدث الكثير عن بدائل

الطاقة وعن الطاقة البديلة، لكن ما زال هناك اعتماد حقيقي على النفط وبشكل كبير جداً. وتُعتبر آسيا من أكبر الدول المستوردة للنفط من منطقة الخليج الذي يصدّر إليها ما نسبته ٦٠٪ من إنتاجه للنفط.

التطورات الداخلية على الساحة الإيرانية: تعتبر أيضاً قضية مهمة جداً ولها تداعياتها وسوف نتطرّق إليها، بالإضافة إلى أزمة الملفّ النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، هذا الملف الذي بدأ يأخذ مناحي مختلفة.

المسألة العراقية والوجود العسكري الأميركي في المنطقة: تُعتبر من أهم العوامل الحاكمة للمستقبل.

وهناك كثير من النقاط سوف أستفيد منها خلال النقاش الذي يدور في هذه الجلسة.

لقد حاولت التطرّق إلى خمسة سيناريوهات مختلفة لكي نطرحها بوضوح أكثر.

السيناريو الأول: وهو بالنسبة إليّ السيناريو السيّئ، ويعني استمرار الوضع الراهن والأزمة الممتدّة.

النقطة الأولى في هذا السيناريو : استمرار الأزمة العراقية بملامحها الراهنة، فالوضع الراهن في العراق والتحسّن الأمني لا يمكن ضمانه من دون تغييرات سياسية جذرية؛ بمعنى أن ما يحدث حالياً في العراق من تحسّن أمني يرجع إلى خمسة أسباب واضحة:

السبب الأول : إيقاف القتال الشيعي الشيعي، بمعنى أنه حينما أُوقف قرار الانتخابات في المحافظات التي يمكن أن تشكّل أقاليم بعد ذلك، والصراع بين الطوائف قد خفّف من حدّة القتال والصراع الناشب فيما بينهم.

السبب الثاني : تغيّر الموقف الإيراني، حيث وجد أن له مصلحة في

التخفيف من دعم بعض هذه الصراعات والاقتتال الداخلي بحكم أنه بدأ يتفاوض مع الجانب الأميركي في ما يتعلق بالعراق.

السبب الثالث : الاقتتال السنّي والاختلاف الذي حدث فيه، بمعنى أنه عندما سمعوا ما يسمّى صحوة العشائر وجدوا أنها الحل والملاذ الآمن، فقد انضمّ إليها أكثر من ٩٠ ألف شخص وأصبحت العشائر هي من يحارب القاعدة من الداخل.

بالنسبة إلى ما يحدث في العراق هناك ثلاثة قوانين أساسية حاكمة ومحدّدة للوضع المستقبلي وهي: الدستور، وقانون الأقاليم، وقانون النفط.

هذه القوانين الثلاثة إذا لم يتمّ تعديلها فسوف تكون القاعدة الأساسية لتقسيم العراق، وهي وضعت لهذا الهدف مع كل الأسف. كذلك يوجد في العراق دولة غير مركزية ضعيفة وتسمح بالتدخلات الخارجية، وتسمح بتنامي الطائفية والأقلية على حساب سلطة الدولة في العراق، وهي تحكم ما يسمّى المنطقة الخضراء في أحسن حالاتها، وهي لا تملك سلطة حقيقية على ما هو خارج تلك المنطقة، لذلك هناك إشكالية في هذا الجانب.

السبب الرابع: استمرار التجاذب بين المحافظين والإصلاحيين على الساحة الإيرانية السياسية تجاه دول المجلس والذي تحكمه المصالح العليا لإيران كدولة، بدليل أن البرنامج النووي الإيراني حقيقة لم يأت في فترة الرئيس أحمدي نجاد ولكن بدأ منذ العام ١٩٥٨م، حتى إن إيقاف البرنامج العسكري تم في عهد الإصلاحيين. إذن رفسنجاني وخاتمي ليسا خارج هذا المنظور، فالجميع يتصرّفون من منظور مصالح إيران كدولة، أكثر من كون الأمر اتجاهات أو أحزاباً أو معسكرات، هناك اختلاف وليس خلافاً بين بعض الأجنحة في إيران.

في قناعتي أن إيران تسعى إلى حماية مصالحها وهذا من حقها، لكن

يجب ألا يأتي ذلك على حساب إغفال مصالح دول المنطقة الأخرى والخليج بالذات بمعنى أنها تبني أمنها على حساب الدول الأخرى.

السبب الخامس: عدم التوصّل إلى حلّ سلمي للمسألة النووية في إيران وهي قضية مهمة جدّاً. هناك تقرير للمخابرات الأميركية يتحدث عن إيقاف عسكرة البرنامج الإيراني النووي، لكن الأذرع الحقيقية لهذا البرنامج ما زالت موجودة بمعنى استمرار التخصيب، فقد رفضت إيران الانصياع لقرارات مجلس الأمن وأصرّت على الاستمرار ببرنامج التخصيب. كذلك القدرات البشرية أصبحت موجودة وتمّ بناء ما يسمّى Capacity Building من مجموعة من العلماء والمتخصصين.

هناك أيضاً النظام الصاروخي بعيد المدى في إيران، انتقلنا من شهاب ١، شهاب ٢، شهاب ٣ إلى مسمّيات جديدة آخرها إعلان إيران منذ يومين أنها أصبحت الدولة الحادية عشرة في العالم في السباق الفضائي Airspace، والذي توقف في العام ٢٠٠٣ وهو الجزء الهندسي لبناء القنبلة الذرّية نفسها. ما زال هناك نقاش في مجلس الأمن بشأن استصدار قرارات قد تأخذ وقتاً وقد تتأخر، لكن ما زال هذا النقاش موجوداً.

السبب السادس: استمرار حالة التعاون بين دول المجلس عند حدودها المباشرة. إن التعاون في بعض القضايا موجود، ولكنه، مع الأسف، وصل إلى مرحلة معيّنة. لا تزال المصلحة الذاتية تطغى ولذلك نجد أن التباين في بعض المواقف موجود. إذا أخذنا على سبيل المثال موقف قطر في التفاوض مع إيران، فقطر لها مصالح تتباين مع دول المجلس، بمعنى أن قطر معنيّة بالقرب الجغرافي لإيران بالنسبة إليها مثل بقية دول الخليج، لكنّ في قطر قاعدة أميركية كبيرة.

هنالك وجود لجماعات إسلامية داخل قطر، وهنالك منشآت للغاز ظاهرة

وموجودة من السهل توجيه ضربات عسكرية لها من الجانب الإيراني، لذلك تحاول قطر التوازن في علاقاتها مع الجانبين، الجانب الأميركي بسبب وجوده وكذلك الإيراني، لكن هذا يخلق نوعاً من التباينات في ما يتعلق باختلاف الدول والوصول إلى حدّ معيّن عند هذه النقاط.

نجد أيضاً ما يسمّى **درع الجزيرة** الذي لم يتطور مع الأسف، على الرغم من الإعلانات الأخيرة، وما سمعناه الأسبوع الماضي عن اجتماع رؤساء الأركان في قطر قد يكون بصيص أمل، لكن تطور درع الجزيرة من خمسة آلاف إلى أحد عشر ألف جندي لم يتحرك خلال سبعة وعشرين عاماً، والقدرات لا تزال ضعيفة.

التعاون الأمني: حيث تمّ إقرار مركز لمكافحة الإرهاب لكن لا تزال الآلية غائبة وعائمة والنقاط غير واضحة.

النفوذ الأميركي في المنطقة: لا يزال قوياً ولا يزال الاعتماد على الحماية الأميركية منذ تأسيس المجلس. لذلك فشلنا في وجود بديل إقليمي بالنسبة إلينا.

استمرار غياب هيكل أمني مستقر: بسبب بعض الخلافات الموجودة.

شروط تحقيق هذا السيناريو أو ما يسمّى الأزمة الممتدة: هنالك نقاط أساسية منها:

- استمرار الاعتماد على الحل الأمني في معالجة المسألة العراقية.
- استمرار التعنّت الإيراني، بمعنى أن زيارة الرئيس أحمدي نجاد إلى المنطقة وحضوره في مجلس التعاون، وهو لم يكن يحلم بحضور مثل هذا الاجتماع، والدليل أنه كان في منتهى السعادة بإعطائه الكثير من المقترحات والتوصيات، ولم يتحدث عن هموم أبناء المجلس ولم يأت بجديد، فقد استمعنا إلى تصريحات مختلفة من بعض وزراء

الخارجية، كما لم يتمّ التطرّق إلى قضية الجزر، فالتعنّت الإيراني ما زال قائماً من وجهة نظري.

- الضغوط الأميركية على إيران، بالإضافة إلى أوروبا، سوف تترك نوعاً من التأثير على دول الخليج لتنفيذ هذه الضغوط. وسوف يستمرّ وجود الجماعات الإرهابية في بعض دول المجلس، فعدم الاعتماد على الحل الأمني يمنح الاستمرارية لوجود هذه التنظيمات في المنطقة. كما أن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية والتعليمية والمجتمعية هي كلّها قضايا مهمّة.
- بطء وتعثّر بعض القرارات ذات الصلة بتعزيز التعاون والتنسيق بين دول المجلس، بمعنى عدم التوافق بشأن آليّة اتخاذ القرار وآليّة تنفيذه بشكل جيّد.
- انعكاسات سيناريوهات الأزمة الممتدة على دول المجلس لاستمرار الهواجس في استمرار الأوضاع في دول الخليج، واستمرار الصراعات الطائفية في العراق؛ وانتقالها إلى أجزاء أخرى في المنطقة، ثم إن أسعار النفط والتذبذب ليس من مصلحة دول المنطقة، فكثير من دول الخليج بنت ميزانياتها على أسعار عالية، لكن إذا وصل سعر البرميل إلى ٤٥ دولاراً فإن بعض الدول ستجد صعوبة في تلبية احتياجات ميزانياتها.
- تعرُّض بعض الدول الخليجية لعمليات إرهابية.. هناك نوع من السيطرة حالياً، ولكن إذا طُبّق هذا السيناريو فسوف تشهد عمليات الإرهاب تزايداً في اليمن وأفغانستان وباكستان. الإخوة في باكستان أفادوا بأن هناك أكثر من ثمانمئة يمني تم إلقاء القبض عليهم من الذين تدرّبوا في أفغانستان، كما أن هناك ما يقارب ستّمئة فرد من المملكة

العربية السعودية وبعض دول الخليج والدول العربية.

- نظراً إلى حالة عدم الاستقرار؛ تضطرّ دول الخليج إلى المزيد من الإنفاق العسكري الذي يبلغ حالياً خمسة وثلاثين بليون دولار سنوياً، ومع ذلك لم يتمّ توفير الحماية والأمن لدول المنطقة.

السيناريو الثاني:

- تفكّك العراق واندلاع حرب خامسة في الخليج، وملامح هذا السيناريو تبدأ بانسحاب القوات الأميركية من العراق، بمعنى أن هذا الانسحاب إذا جاء من دون ترتيبات كافية لإحلال الأمن فإنما يكون انسحاباً سابقاً لأوانه.
- تقسيم العراق: هناك مجموعات داخل العراق وخارجه تحبّذ تقسيم العراق وتسعى إليه، وتُعتبر إسرائيل من أولى الدول التي تسعى إلى ذلك، بالإضافة إلى عناصر عراقية وعربية أخرى.
- صراعات ومواجهات بين الدويلات العراقية. إذا طُبّق هذا السيناريو فإن الاقتتال سيحتدم، وسوف نرى اقتتالاً لا يكون شيعياً شيعياً فحسب، أو سُنّياً سُنّياً، أو كردياً كردياً، بل إن مجال تلك الحرب سوف يتوسّع.
- اندلاع حرب بين أميركا وإيران. بمعنى أن سيناريو «حرب الصدفة» ممكن أن يحدث بحكم الوجود العسكري المكثف والتدريبات العسكرية التي تقوم بها إيران. لا يزال هذا السيناريو موجوداً وانعكاساته سوف تكون وخيمة على بقية دول الخليج أيضاً.
- تقليص صادرات المنطقة من النفط. بمعنى أن العراق كدولة نفطية محاطة بدول نفطية سوف يتأثر.

- تصاعد أعمال العنف والإرهاب.
- خروج الخلافات العراقية إلى دول الجوار. سوف يؤدي ذلك إلى المزيد من العمليات الإرهابية والطائفية.
- هناك شروط لتحقيق هذا السيناريو من ضمنها بقاء التيار المحافظ في السلطة، بمعنى الدفع إلى السياسة التدخلية في العراق، وستقوم إيران بالتدخل في بقيّة الدول العربية الأخرى.
- استخدام العراق كموطئ قدم يتم الانتقال منه إلى بقية المناطق. وإيران خاصة لا يمكن أن تفرّط في هذا المكسب المهم.
- وصول رئيس ديمقراطي إلى البيت الأبيض يعني أنه سينتهج سياسة الانسحاب من العراق.
- اقتناع الولايات المتحدة الأميركية بعمل عسكري ضد إيران. وهنا يأتي دور الضغط الإسرائيلي على الولايات المتحدة في هذا الجانب.
- المزيد من التدهور في العراق يعني مزيداً من التدخل الإيراني؛ انسحاباً أميركياً من العراق؛ ضربةً أميركية لإيران؛ تعطيل الملاحة في مضيق هرمز، وقد صدر خلال الفترة الماضية أكثر من ٤٢ تصريحاً إيرانياً حول إغلاق مضيق هرمز؛ تصدير العنف والإرهاب إلى دول الخليج التي عانت كثيراً من ذلك؛ وتجربة رفحة لا تزال في البال؛ وجود ٤ ملايين عراقي في الخارج؛ توجيه ضربات إلى المصالح الأميركية في الخليج، وهذا هدف إيراني معلن رغم أن هذه القواعد موجودة بناء على اتفاقيات ثنائية.
- تحرّك الجاليات الإيرانية في بعض دول المجلس وتحرّك بعض الشيعة، مع تعطيل الملاحة في مضيق هرمز.

السيناريو الثالث:

امتلاك إيران القنبلة النووية وهيمنتها على الخليج

من ملامح هذا السيناريو نجاح إيران في تصنيع أسلحة نووية، فحين صدر تقرير المخابرات الأميركية لم تعترض إيران على هذا التقرير حقيقة، مع أنه يتحدّث عن برنامج عسكري إيراني بل مدحت التقرير ووصفته بأنه جيّد.

عندئذٍ تغدو إيران في مأمن من أي هجوم عسكري أميركي أو إسرائيلي، وهذه وجهة النظر الإيرانية. وربما يكون الاتجاه بالعكس، بمعنى أن إيران تعتقد أنها في مأمن وأن علاقتها مع الدول الكبرى الأخرى مثل الصين وروسيا تجعلها في مأمن. ومن شأن ذلك تنمية الخلل الاستراتيجي في ميزان القوة في المنطقة لمصلحة إيران الدولة النووية التي سوف تتعامل مع الدول المجاورة وفقاً لمبدأ الهيمنة. حينما جاء الرئيس أحمدي نجاد إلى دبي كانت النقطة الأولى التي طالب بها هي خروج القوات الأجنبية الموجودة في الخليج، ورأى أنه هو المسؤول عن أمن الخليج. ولذلك نعود إلى سيناريو أمن الخليج. الدولة الإيرانية تحاول أن تمتلك هذه القوة بفرض نوع من السيطرة على هذا الجانب. أما شروط تحريك سيناريو هيمنة إيران فأبرزها عدم التزام إيران بالتعهدات الدولية بشأن امتلاكها للأسلحة النووية. لقد وقّعت إيران معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية NPT التي أُبرمت العام ١٩٦٧. وقد وافقت على عدم امتلاك السلاح النووي، بمعنى أنها تخلّ بهذه الاتفاقية وتضرب بها عرض الحائط. إن العقبات التقنية المرتبطة بإنتاج الأسلحة النووية تتغلب عليها إيران بمساعدات خارجية. هناك أيضاً انقسام في مجلس الأمن في ما يتعلق بالمصالح الروسية والصينية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. قد يحصل فشل استخباراتي إسرائيلي حيال ملفّ إيران بمعنى أنه سوء تقدير لسرعة إيران في إنتاجها للبرنامج النووي. ثم إن تردّد واشنطن في الدخول في

مواجهة عسكرية نتيجة الضغوط الداخلية السياسية الأميركية بعد تجربة العراق قد يجعل هذا السيناريو أو يجعل هذا الاحتمال ضعيفاً.

تداعيات سيناريو الهيمنة النووية على الخليج:

إيران قوة هيمنة في الخليج وسوف تفرض شروطها وتكون هي المرجعية في هذا الجانب.

إيران تفرض سيطرتها على العراق، وهذا يزيد من قيمة إيران الإستراتيجية كثيراً، بمعنى أنه إذا أصبحت موجة العراق بهذه القوة، فقد تضطر دول مثل السعودية و الكويت لأن تتعامل بشكل مختلف، لأنه على الأقلّ هنالك ١٢٠٠ كيلومتر أو ١١٠٠ كيلومتر حدودي مع العراق في هذه الحالة. إيران لن تقبل بأي حلّ سلمي لقضية الجزر الثلاث، وستأخذ موقفاً أكثر تصلّباً، ولا تقبل بالحلول السلمية.

التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس يضعف وسائل العقاب والردع، وستكون هذه الوسائل محدودة في هذا الجانب، وسنشهد فيه تدخلاً أكبر. والحقيقة أننا استمعنا إلى تصريحات في الفترة الماضية من وزير الدفاع الإيراني السابق، حول موقف إيران إزاء ما يتعلّق بالبحرين، وتصريحات بعض المسؤولين كانت كلّها مؤشرات مهمّة جدّاً.

اندفاع بعض دول المنطقة وفي مقدّمتها السعودية نحو امتلاك السلاح النووي إذا أصرّت إيران على المضي في برنامجها النووي. هذا التطوّر سوف يدفع إلى حلّين، حلّ موقت في وجود مظلة نووية في المنطقة، وهذا قد يدفع دول الخليج مجتمعة أو منفردة للبحث عن مظلّة نووية، وهو سوف يفرض أيضاً مزيداً من التدخل الأجنبي في المنطقة. والحلّ الآخر هو امتلاكها أو جلبها لقدرات نووية وهي قضية مهمة بالنسبة إليها.

السيناريو الرابع:

«الخليج تحت هيمنة أميركية إيرانية مشتركة».

وهنا نتحدّث عمّا يسمّى الصفقة الكبرى، يعني تسوية سلمية، أي تحالفاً أميركياً إيرانياً إستراتيجياً على حساب المنطقة. وهذا التحالف سوف يتطرّق إلى أهم النقاط: العراق، مفهوم أمن الخليج، مسؤوليته، مجاهدي خلق، حماس، سورية.. كل هذه النقاط تدخل في إطار صفقة كبرى تتفاهم فيها إيران مع الولايات المتحدة ويكون هذا على حسابنا. ولو لاحظنا تقرير «بيكر هاملتون» لوجدنا أنه كافأ من سمّاهم محور الشر وتجاهل الدول الخليجية التي وقفت موقفاً مهماً جداً مع الولايات المتحدة في غزوها للعراق. ووضع نهاية للأزمة العراقية والانسحاب الأميركي من العراق بمعنى القبول بالوجود الإيراني وشرعيته في العراق، وهذا له تداعيات كبرى أيضاً: اعتراف أميركا بدور مركزي لإيران في منطقة الخليج وتهميشها لبقية دول المنطقة؛ بناء علاقات استراتيجية وتحويلها إلى علاقات بعيدة المدى بمعنى أن العلاقة لا تصبح آنية أو تكتيكية بشكل أو بآخر.

من شروط هذا السيناريو سيطرة الصلاحية على السلطة بمعنى أن تُشجّع الإدارة الأميركية القادمة مدّ يد التعاون وتبرير الصفقة الكبرى، ووصول رئيس ديمقراطي إلى البيت الأبيض، سوف يسهل هذه المهمّة. استبعاد واشنطن لخيار الحرب مع طهران قضية مهمة. حلّ أزمة الملفّ النووي بوسائل سلمية بمعنى قبول إيقاف النشاطات النووية الإيرانية. إيران جاءتها ثلاثة عروض من روسيا للتخصيب خارج إيران وعرض آخر من الاتحاد الأوروبي ثم العرض السعودي ورفضتها كلّها. لكن قد تصل ضمن هذه المقايضة إلى الاعتراف بهذا الجانب وإبقاء حق إيران في التخصيب. حدوث توافق إيراني أميركي على القضايا غير الخليجية بمعنى وضع فلسطين ولبنان ضمن هذه المساومة

الكبرى، وتخلّي طهران عن بعض ثوابت سياستها الخارجية، وهو العداء التكتيكي الإيراني لإسرائيل، وهي تستفيد من هذا الإعلان حقيقة.

تداعيات هذا السيناريو: هناك علاقات على حساب دول الخليج، بمعنى عدم قدرة أميركا على إيجاد توافق بين مصلحة الطرفين، وقد تنحاز الولايات المتحدة إلى إيران أكثر، والمملكة العربية السعودية تجد نفسها محاصرة بمحور واشنطن وطهران. هذا سوف يجعل الوجود الإيراني في العراق والقبول به كحدود مع السعودية قبولاً للهيمنة الإيرانية في منطقة الخليج، وستكون له تداعياته بالنسبة إلى بعض مواطني دول المجلس، وسيؤدي إلى إضعاف التحالفات الأميركية مع دول مجلس التعاون الأخرى، مثل البحرين وقطر، مما يؤدّي إلى تحجيم دور المملكة الاستراتيجي، واستمرار التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية.

السيناريو الخامس التفاؤلي - وهو ما نتمنّاه - ويرتكز أول ما يرتكز على «مصالحة وطنية حقيقية تضمن وحدة العراق وسلامة أراضيه» وهذا يجب أن يتمّ بمشاركة من دول خليجية ودول عربية أخرى، ولا يكون هنالك انفراد إيراني في هذه المصالحة. ثم إغلاق موضوع الملف النووي الإيراني بتنفيذ إيران لالتزاماتها، فإيران وقّعت البروتوكول في العام ٢٠٠٣ لكنها لم تصادق عليه من قبل البرلمان. والمرتكز الآخر هو توصّل دول الخليج إلى صيغة إقليمية للأمن تعالج المخاوف والهواجس بمعنى إشراك العراق وإيران واليمن في منظومة أمنية، وإصلاح سياسي اقتصادي تعليمي ثقافي، وتحوّل ديمقراطي يعزز الأمن الداخلي ويمنع التدخلات الخارجية، واستمرار تدفّق النفط بأسعار معقولة، ممّا يعني الأمن والاستقرار، بالإضافة إلى انخفاض الطلب وتعدّد البدائل وحلّ مشكلة الجزر من خلال محكمة العدل الدولية، وعلاقات التكامل والتنسيق بين دول المجلس الخليجي الذي

يجب ألا يكون اقتصادياً فقط من دون أمن، فالمسيرة في هذه الحالة ستكون ناقصة.

هنالك شروط أساسية مثل تحرّك القوى السياسية العراقية الرئيسية لتحريك المصالح، ووصول رئيس ديمقراطي إلى البيت الأبيض من دون الانسحاب المبكر، وتجاوب إيران مع الجهود الرامية إلى تسوية الملف النووي سلمياً والتنفيذ الفعّال للاتفاقيات والاستراتيجيات التي توصّلت إليها دول المجلس. تداعيات هذا السيناريو هي تجنّب التهديدات الإقليمية، وإنهاء لغة التطرف التي نسمعها من إيران، وشيوع الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي الخليجي، والتركيز أكثر على قضايا التنمية والإصلاح، والحدّ من الإنفاق على التسلّح، وتعزيز فرص الإصلاح الداخلي.

ما هو السيناريو الأكثر احتمالاً؟

من وجهة نظري الشخصية طبعاً يتمثل هذا السيناريو باستمرار حالة عدم الاستقرار في العراق لفترة من الزمن، وخلل استراتيجي في ميزان القوة لمصلحة إيران. إن مواجهة التحديات والاستحقاقات الآنية والمستقبلية تقتضي تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين دول المجلس وخاصّة في مجال الأمن والدفاع، وضرورة تنسيق دول المجلس سياسياً في شأن التعامل مع أميركا وتعزيز علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى مثل روسيا والصين واليابان، وأيضاً انتهاج سياسة موحدة تجاه إيران وهي سياسة لا نملكها وليست موجودة، وضرورة تنويع مصادر الدخل وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الخليجي. والتوجّه أيضاً نحو عقد اجتماعي جديد يقوم على أسس ومبادئ المواطنة وحقوق الإنسان ودور المؤسسات.

أ.د. موضي الحمود:

أتمنّى التعاون لأن الورقة شيّقة وتثير الكثير من النقاط.

د. ابتسام الكتبي:

أنا لا أملك تعليقاً على الورقة بحدّ ذاتها، فهي ورقة محكمة وبضوابط منهجية، لكن أتصور أن هناك شقاً غائباً، فهل هو بسبب التنسيق؟ ألا وهو المشهد الداخلي، بمعنى أن الورقة تناولت المشهد الإقليمي-وضع الخليج على المستوى الإقليمي- ربّما بحكم التخصص، أود أن أطرح بعض الأسئلة بالنسبة إلى المستقبل في الداخل، مستقبل النُّظم الحاكمة من حيث قدرتها على التكيف حتّى مع هذه السيناريوهات الخارجية: هل ستتجه نحو ملكيات دستورية أم ستبقى كما هي؟ وحول الخلافة السياسية في دول المجلس: هل بعض دول المجلس ستشهد إشكاليات في مسألة الخلافة السياسية؟ وهل ستظل هذه الدول كما هي؟ هل ستلتحم أم ستتفكّك؟ وعن مستقبل الإصلاح السياسي والتطوّر الديمقراطي في هذه المنطقة: هل ستشهد اتجاهاً صاعداً عمّا هو عليه في المشهد الحالي، حيث إن الضغوط الخارجية أصبحت أخف في المطالبة بالإصلاح، فبالتالي عند موازنتها بالضغوط الداخلية هل ستنجح هذه الضغوط الداخلية في دفع النظم الحاكمة نحو مزيد من التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي؟ وأطرح أيضاً سؤالاً حول العنف السياسي في دول المجلس: كيف سيكون مساره في ما ستعرضه الورقة الخاصة بالجانب الاجتماعي، هل سنشهد مزيداً من أعمال العنف السياسي؟ أم ستكون هناك محاصرة بمعنى أن الأموال التي تأتي من النفط ستنجح في امتصاص ضغوط قوى المعارضة أيضاً في دول الخليج؟ آخذين في اعتبارنا أن تجارب الدول مختلفة من حيث التطوّر السياسي.

أ. سميرة رجب – من البحرين:

قرأت بالتفصيل دراسة مركز الخليج للأبحاث، بكلّ ما تتضمّنه من نصوص هامة وخطيرة، ولديّ مداخلة قصيرة وسريعة على أن ندخل في مداخلات أكثر قوة في وقت لاحق.

أهم عناصر الدراسات الاستشرافية رسمُ الواقع بعيداً عن الدوافع الأيديولوجية والآنيّة والمرحلية والعاطفية، ومن هذا المنطلق نبحث عن كل هذه العوامل في الدراسة الاستشرافية التي بين أيدينا. الورقة ركّزت على توضيح خطورة الخلل في موازين القوى على مستوى الخليج عسكرياً وديموغرافياً واقتصادياً، كما بيّنت مخاطر هذا الخلل في ظل الأوضاع الحالية في المنطقة. وتجاهلت الدراسة خللاً هاماً وخطيراً على المدى الاستشرافي القريب والبعيد، وهو الخلل الثقافي في المجتمع الخليجي، الذي صارت له أخاديد وعِرة في هويّة بلداننا عموماً، والذي بات يمثّل – كخلل في الهوية – سيناريو قائماً بحدّ ذاته ضمن الأخطار التي تواجهها المنطقة بعد أن أصبحت مجتمعاتنا نتيجة لهذا الخلل الثقافي مرتعاً خصباً للصراعات الطائفية التي باتت بدورها من أخطر البذور التي ترويها المشاريع والاستراتيجيات الخارجية في ظل عدم توازن القوى الذي يفرض توقّعات الهيمنة المذكورة في الدراسة.

بالنسبة إلى السيناريوهات الخمسة المذكورة في الدراسة هناك ما يلفت الانتباه، وهو تحاشي ذكر المقاومة العراقية، هذه المقاومة التي تعدّ من أهم القضايا البحثية في الجانب الأميركي والإيراني في محاولات حثيثة للقضاء عليها، والتي بما تمتلكه من مميّزات عدم الخضوع لكل حسابات النظام العربي الرسمي الذي ساهم في احتلال العراق، باتت قوية وقادرة على إضعاف القوة الأميركية وإفشال مشروعها الأساسي الذي يعمل على تفتيت دول المنطقة على نمط التقسيم العراقي إن كُتب له النجاح. هذه المقاومة اليوم

تعدّ أحد العناصر الرئيسة في كل سيناريوهات الانسحاب الأميركي من العراق من جهة، ومواجهة الوجود الإيراني المتغلغل في العراق من جهة أخرى، والغريب تجاهل هذه الدراسة لها رغم أن القوى الأخرى تعمل لها حساباً. ونحن نتداولها على المستوى الرسمي والشعبي وحتى الأكاديمي.

في المنطقة أعتقد أن هناك ضرورة لجمع دراسات أو لتحليل الواقع المحلي لكل دولة خليجية على حدة، على أن تكون أوراقاً بحثيّة للمنتدى القادم أو لمنتدى فصلي يُعقد في منتصف الفترة بين المنتديين. شكراً.

أ.د. موضي الحمود:

أريد أن أشير إلى نقطة، وهي خلوّ الورقة من التأثير على الثقافة، وهذه ورقة قادمة إن شاء الله للدكتور الرميحي. يتفضّل الأستاذ أحمد عبد الملك.

د. أحمد عبد الملك:

الورقة صُمّمت تصميماً جميلاً من الناحية العلمية، وأشكر الأخ عبد العزيز على حُسن العرض. كان بودّي فقط عندما تحدّث عن العوامل الحاكمة في الوضع الاستراتيجي في الخليج أن يتحدّث عن العلاقة المتوتّرة بين الشعوب والأنظمة. نحن نلاحظ أن هناك بعض الحالات في دول الخليج فيها اختلالات في العلاقة بين أقطاب النظام نفسه في البلد الواحد، وهذا يُنذر بتصدّع كبير.

الموضوع الثاني وله علاقة بالموضوع الأول، أنه كان بودّي أن تتمّ الإشارة إلى منظمات المجتمع المدني في الخليج. هذه المنظمات يجب أن تشجّع، وهي تحكم الاستراتيجيات في المستقبل، لأن العلاقة إذا كانت متوتّرة فسوف تؤثّر على الوضع الأمني.

الموضوع الأخير والمتعلّق بذلك، هو كيفية صرف الموارد النفطية

والموارد الطبيعية التي تصرف حالياً في كثير من الدول من دون رقابة، فهذه المؤسسات قد تحكم العلاقة وتوفّر الأموال للأجيال القادمة.

أ. جمعة الغيلاني:

هذه أول سنة بالنسبة إليّ في هذا المنتدى ونحن فخورون جدّاً بوجودنا معكم، وأعتقد أنه من المناسب أن أقدّم نفسي أولاً. أنا جمعة صالح سالم الغيلاني اقتصادي أكاديمي عماني متخصص في شؤون النفط، وعضو مؤسس في الجمعية الاقتصادية الخليجية. كما أشكر الأخ عبد العزيز بن صقر على جهوده وعلى ورقته القيّمة التي استمتعت بها. فالورقة كافية، وأيضاً حديث اليوم أضاف إضافات إلى ورقتي.

تعليقي يدور حول مستقبل المنطقة في ظلّ الظروف والوضع الراهن الغامض. في الحقيقة نحن لا نعرف إلى أين نحن ذاهبون في منطقة الخليج. الورقة التي أُلقيت اليوم، والأوراق التي ستُلقى، تشير بوضوح شديد إلى ما يدور في هذه المنطقة من تحديات كبيرة. والمتتبع للمنطقة وما يدور فيها من تحدّيات لا يرى ما يوحي أن هناك خطوات واقعية، لو تكلّمنا على مجال واحد في ما يتعلق بمجلس التعاون الخليجي. طبعاً السوق الخليجية المشتركة خطوة إيجابية وهناك الكثير من القرارات اتّخذت منذ العام ١٩٨١ إلى الآن حول ما يتعلّق بالشأن الاقتصادي والسياسي والأمني في دول المنطقة، ولكن لو رجعنا إلى أرض الواقع لوجدنا هناك تفاوتاً كبيراً في تطبيق ما يتعلّق بالسوق الخليجية المشتركة والتملك والحركة، وحتى التبادل التجاري في المنطقة، فالسؤال هو: ما مستقبل دول المنطقة بالنظر إلى الوضع الراهن؟ وهو سؤال يحتاج إلى وضع النقاط على الحروف.

د. منيرة فخرو:

لا بدّ أولاً أن أشكر الدكتور عبد العزيز بن صقر على هذه الورقة وفيها كثير من المعلومات والإحصائيات، وأنا أنوي أن آخذها في اللقاءات القادمة على مدار العام لأنها وصلت إلى العام ٢٠٠٧ وهذا يعني أنها أحدث الإحصائيات. لكن بالنسبة إلى الإحصائيات عن البحرين في الصفحة ٨، التي تقول إنه في العام ٢٠٥٠ سيصبح عدد سكان البحرين مليوناً ومئتي ألف، وهم الآن أصبحوا مليوناً ومئة وخمسة وعشرين ألف نسمة تقريباً. وهذا الموضوع أثار شكوكاً كثيرة، وهذا الأسبوع يشهد البرلمان سجالاً عنيفاً بين الوزير المشهور الشيخ أحمد عطية الله ورئيس الوفاق الشيخ علي سلمان، فالموضوع خطير جداً ويشغل بال الكثيرين باعتبار أن الزيادة المفاجئة التي حدثت، كلّها حدثت حديثاً من قبل التجنيس المخطط. وهذه النقطة أتصور أنها ستقودني إلى النقطة الثانية التي تكلّمت فيها الأخت ابتسام والإخوة بالنسبة إلى الوضع الداخلي.

لم يتطرّق الكاتب الباحث إلى الوضع الداخلي رغم أنه من أهمّ السيناريوهات، ويمكن ألاّ يكون واضحاً في دول الخليج الخمس الأخرى، لكن البحرين بسبب الانفتاح الموجود فيها نراها تغلي على مستوى الوضع الداخلي وهو أمر خطير ومهم، إنما الورقة تخلو من ذلك، وسوف نتطرّق إلى الوضع الداخلي في ورقة الدكتور الرميحي.

أما عن تطرّقه إلى الجاليات الإيرانية في المنطقة وتفاعلها في حالة حدوث حرب فإنني أتساءل: هل هذه الجاليات هي الجاليات المواطنة أو الجاليات من أصل إيراني الشيعية مثلاً لأن السنّية قد تحمل عداء، أم هم أولئك الذين يحملون جواز سفر إيرانياً، أنا أتصوّر أن هذه الجاليات صغيرة جداً وهي موالية للحكومة ولا أظنها ستفعل شيئاً وليست هذه الجاليات بهذا الغباء،

فكلّهم تجار ووضعهم مختلف. النقطة الأخيرة أن السيناريو الأول مرشّح في رأيي للاستمرار فترة، ولكننا نحلم بالسيناريو الخامس إنما لا بدّ من تعزيز المواطنة أولاً، وهو ما سنبحثه في الورقة الثالثة.

أ. محمد الدلال:

إن ورقة الدكتور عبد العزيز بن صقر ورقة ثرية، وقد غطّت فعلاً جوانب كثيرة، وإن كان يغلب عليها الصفة الأمنية، وهناك أبعاد أخرى ذكرها الزملاء والزميلات ممن سبقني، وفي ثنايا الورقة أمور تستحقّ أن تُستكمل كما قال د. عبد العزيز في دراسات أخرى، وأنا أتّفق معه في هذا الجانب. لعلّ أحد الأبعاد المهمة هو ضرورة التفصيل أكثر بشأن دور الأنظمة والحكومات. ربما تطرّق الدكتور إلى السيناريو الخامس وفيه رؤية تفاؤلية من الصعب تحقيقها. لكن في اعتقادي أن هناك تحديات، أهمها كيفية تعامل أنظمتنا أو شعوبنا مع الصراع الإيراني الأميركي في المنطقة، أميركا كقوة عظمى لديها أهداف تريد أن تحققها في المنطقة ومنها الخليج، سواء في الطاقة أو الهيمنة، أو من أجل إسرائيل، أو أسلحة الدمار، أو محاربة الإرهاب، كلها أهداف أميركية بشأن الوجود في المنطقة. وإيران تهدف أيضاً إلى التوسع والنفوذ ونشر المذهب الشيعي والسيطرة الأمنية على المنطقة، لذلك علينا نحن أن نعرف كيف نتعامل مع هذا الصراع بين الطرفين. القضية ليست في أن الصراع يتقدم أو يتأخّر لكل طرف على حدة، وإنما تداخل هذا الصراع بعضه ببعض.

إن أهمّ تحدٍّ يمكن للمنتدى التركيز عليه هو قضية الاستراتيجية الأمنية التي ذكرتها في ثنايا الكلام وبينت أن أحد السيناريوهات هو قدرة الأنظمة على أن يكون لديها تصوّر أمني. ولكن قضية الإستراتيجية الأمنية، والتعامل مع الصراع الأميركي الإيراني هما أهم تحدّ خلال المرحلة القادمة.

د. علي فخرو:

ورقة الدكتور عبد العزيز ورقة ممتازة، وأنا أعتقد أن فيها الكثير من المعلومات كما تفضل بعض الإخوان، ومن الممكن أن تكون مصدراً رئيسياً للمعلومات في المستقبل. أنا شخصياً لا أرتاح إلى قضية السيناريوهات المختلفة لأنني أعتقد أنها نوع من التفكير المجرّد وفيه تمنّيات كثيرة، وهي طريقة غير صالحة في رأيي. ولقد تبيّن في كثير من الدراسات التي تضع سيناريوهات وبعد ذلك تبتعد عن الواقع في كثير من جوانبه. أعتقد أن دراسة المستقبل يجب أن توضح ما الذي يعتقده الكاتب واقعياً وبصورة معقولة، وما الذي سيأتي به المستقبل على ضوء ما هو موجود، والإمكانيات الموجودة في الواقع؟ وليس تقسيم المستقبل إلى سيناريوهات.

من الناحية المنهجية أتفق مع كثير من الإخوة على أن هذه الورقة بحاجة إلى بعض التعديلات، وأقترح على الدكتور عبد العزيز إضافة هذه التعديلات التي نقترحها عليه، لأنها ستجعل الورقة أغنى وأشمل بكثير في المستقبل. الجانب الداخلي قضية ناقصة في الورقة إلى أبعد الحدود، وأنا أستغرب كيف بإمكاننا الاعتقاد أننا نستطيع أن نتحدّث عن كل العوامل الخارجية من دون أن نذكر العوامل الداخلية، علماً أنها في النهاية هي المؤثرة تأثيراً كبيراً في العوامل الخارجية، والعكس أيضاً صحيح؛ فالعوامل الخارجية تستطيع أن تفعل الكثير في الداخل عندما يكون ضعيفاً أو قوياً اعتماداً على الوضع.

الجانب الآخر الذي افتقدته هذه الورقة هو العلاقة مع الساحة العربية، كأن الخليج ليس ضمن ساحة عربية، وكأننا قررنا نهائياً أن هذا ليس له مجال في الساحة العربية. وأنا أعتقد أن من الضروري الكلام عن ارتباط هذا الوضع الآن وفي المستقبل بالأوضاع العربية بصورة عامة. بمعنى آخر هل تبقى السيناريوهات كما هي إن تغيّر الوضع العربي أو تغيّرت الأوضاع العربية أو

تغيّر النظام الإقليمي العربي من الوضع السيئ الحالي إلى أوضاع أفضل؟ وهذا ينطبق رأساً على العراق. الأخت سميرة ذكرت المقاومة، وأنا أوافقها على أن هذا الأمر يجب أن يبرز في الورقة. ولكن الوضع العربي وتأثيره على العراق في المستقبل يجب أن يبرز كذلك، لأن الوضع في العراق لا يعتمد فقط على العراقيين والإيرانيين والأميركيين، وإنما يرتبط أيضاً في المدى البعيد ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة النظام العربي والأمّة العربية والنظام الإقليمي على التأثير في هذا المكان. النقطة الأخرى التي أعتقد أن من الضروري إبرازها هي مدى تأثير الوضع الطائفي في هذه المنطقة في المستقبل لأنها قضية بحاجة إلى أن تبرز بشكل واضح، وهي مطروحة الآن كما ذكر بعض الإخوان في كثير من ساحات الخليج، وبالتالي أعتقد أنها يجب أن تكون من ضمن العوامل التي تدرس دراسة جيّدة ومعمّقة.

النقطة الأخرى تتعلق بالمنطقة المحيطة بهذه المنطقة، إنني أعتقد أن ما سيجري في باكستان أو أفغانستان أو تركيا وهي مناطق محيطة بنا سيكون له تأثير. الفشل الأميركي في أفغانستان أو نجاحه، الفشل الأميركي في باكستان أو نجاحه، التغيرات الكبرى التي تحدث في تركيا، كلها ستؤثّر في إيران والعراق، وعلينا جميعاً - كما أعتقد - أن نأخذها بعين الاعتبار.

والنقطة الأخيرة هي أن كل ما يجري في هذه المنطقة له جوانب تاريخية متعددة، وله أخطاء تاريخية كثيرة في العلاقات الخليجية الإيرانية. وكنت أودّ من أخي الدكتور عبد العزيز أن يحاول الإجابة عن هذا السؤال: هل هناك سيناريو عقلاني ومعقول وواقعي من أجل إدخال إيران في الساحة الخليجية، بحيث إن الكثير من هذه التوتّرات والمخاوف والمشاكل تقلّ في المستقبل، أم أن ذلك غير ممكن وبالتالي فإننا يجب أن نعيش على قدر أن الصراع العربي الإيراني مفروض علينا في هذه المنطقة وهو قدرنا ولا مناص منه، وإن كان

ذلك ممكناً فما هي الخطوات التي يمكن أن تؤدّي إلى السيناريو الذي نطلبه؟ أي أن نقلل في المستقبل من كل تلك التوتّرات من خلال خطوات حقيقية من حوار ومناقشات وإدخال إيران في الاقتصاد، وقضايا الأمن مع إيران كذلك، وأنا أعتقد أن بالإمكان التفكير في هذه الأمور ويجب أن تكون جزءاً لا يتجزّأ من هذا التقرير.

أ. عبد الجليل الغربللي:

الملاحظة الأولى حول البحث، أن هناك دولاً أوروبية وأميركا. . السؤال يطرح نفسه: هل من المقبول المتاجرة بالظروف السياسية التي تعيشها المنطقة في تسويق ترسانات الأسلحة وتسويق محطات نووية مثلما ذهب ساركوزي مؤخراً وأن تتمّ المتاجرة بمشاكل المنطقة للسماح بمثل هذا الترويج؟

الملاحظة الثانية، أنا أضم صوتي إلى صوت بعض الإخوة الذين ذهبوا إلى موقف كل حكومة من حكومات المنطقة تجاه كل سيناريو. الورقة ابتعدت عن تحديد هذه المواقف. صحيح أن دور الشعوب ملغى، ولكن الحقيقة التي أودّ أن أضيفها هي أن ردود الفعل من قِبل حكومات دول المنطقة لن تتعدّى القلق من الأحداث الجارية واستنكار وإدانة أي اعتداء خارجي، ومناشدة المجتمع الدولي للتدخّل لوضع حدّ للتجاوزات التي تحدث هنا أو هناك. إن وقوف دول المجلس على مسافة متساوية من أطراف النزاع يعبّر عن اقتناعها بحلّ الصراع بالطرق الدبلوماسية ونبذ العنف. هذه هي في الحقيقة الأشكال التقليدية التي تعوّدناها في مواقف الحكومات. قد أكون مخطئاً وقد يكون العكس. ولكن إذا كان ذلك كذلك فما مبرّر الحكومات من امتلاك ترسانة عسكرية في حدود ٣٥ بليون دولار سنوياً؟ مبرراتها - كما أظن - قد تكون إعادة تدوير الفوائض المالية، وقد تكون من أجل الاستفادة، ولكن ليس لديّ دليل حول الاستفادة من الاستقطاب

العسكري، وإن كانت الاستفادة في الحقيقة من إعادة تدوير الفوائض النفطية. ولكن ما المقابل؟ لماذا تدفع الحكومات تكاليف مجّانية من دون أن يكون هناك مقابل سياسي مثلاً مع الدول التي تصدّر تلك الترسانات؟ كل تلك القضايا حبّذا لو كان هناك إلقاء ضوء عليها لتنوير صاحب القرار بشأن الخيارات المتاحة.

د. سعيد غباش:

أضمّ صوتي إلى أصوات الإخوة بشأن الورقة والجهد المبذول فيها من قِبل دكتور عبد العزيز، والعمل الجيّد الذي قام به حول الوضع الاستراتيجي. وأريد أن أذهب مباشرة إلى السيناريوهات التي عرضها فأجدني متّفقاً معه حول ما يتعلّق بالسيناريو الرابع الخاص بالحلّ السلمي في موضوع المواجهة الأميركية الإيرانية. وأعتقد أن الإنسان يستطيع أن يقرأ من الظروف الدولية أن العالم يمضي في مثل هذا الاتجاه. وهناك بالتالي التساؤلات حول هذا السيناريو عن مدى انعكاسات هذا الوضع على دول الخليج وعلى أنظمتها السياسية في الموضوع نفسه. الحقيقة أنني أشارك د. علي فخرو في تساؤله.. هل هناك أرضية للتفاهم أو تطوير إيجابي في التفاهم والعلاقات بين دول المجلس وإيران؟ أعتقد أنها نقطة جديرة بالبحث وأتمنّى من مركز الخليج برئاسة د. عبد العزيز أن يولي هذا الموضوع اهتماماً كبيراً، آخذين بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي الموجود في إيران فهو يختلف عن الأنظمة الأخرى، من حيث إنه يحمل مشروعاً سياسياً منذ قيام الثورة في نهاية السبعينيات. النقطة الأخرى التي أرى أن التقرير خلا منها، في ما يتعلّق بموضوع المستقبل السياسي للمنطقة والتحالفات، هي موضوع تعاظم المدّ الديني الإسلامي في جانبه المتطرّف الذي يشكّل هاجساً كبيراً للأنظمة السياسية في دول الخليج، وله تداعيات على التحالفات الدولية الموجودة،

وله كذلك تأثير على إمكانية - إن كانت هناك إمكانية - الإصلاح في المجالات المؤمّل فيها.

أ. جاسم مراد:

أعتقد أولاً أن إيران النووية هي أمن للخليج مقابل إسرائيل النووية، فالدول العربية جميعها ليس لديها اتجاه نووي مطلقاً، ولكن إيران الآن حثّتهم على أن يتحرّكوا في هذا الاتجاه، فموافقتنا - كخليجيين وعرب - على أن تكون إيران نووية أو غير نووية ليس في يدنا. ثم هل أمن الخليج هو أمن الحكام أم أمن المواطنين؟ في الواقع إن ما نشاهده الآن هو أن التيارات الدينية تقوى من قبل الجهات التي تحكم البلد لاعتمادها عليهم في الأمن والاستقرار، والواقع ما هو إلا قنبلة لتفجير التقدم، وأعتقد أنهم عملاء للموساد أكثر من الموساد نفسه.

ثانياً: هل أمن الأجانب الموجودين في الخليج حالياً من أمننا أم أن حكوماتهم ستصمت إذا قامت حرب؟ البحرين نصفها أجانب.. من المسؤول عنهم؟!

ذكر الأخ في الورقة أن عدد أفراد جيش البحرين ٢٢ أو ٢٣ ألفاً، مثل جيش الكويت. وحتى لا أطيل أقول أيهما أخطر على الخليج؟ إيران القومية أم إيران الإسلامية؟ لماذا لا نسحب إيران الإسلامية ونتعامل معها، لأنني أعتقد أن أمن الخليج من أمن إيران وأمن إيران من أمن الخليج. ودائماً نتكلم عن الجزر فمن الذي سلّم الجزر؟ أليست الكويت والسعودية هما اللتان سلّمتا الجزر لشاه إيران؟ ولكن لأن إيران دينية يريدون أن يأخذوا الجزر منها، كيف يتم ذلك؟ لماذا لا يتكلمون عن الأهواز؟ لماذا لا يتكلمون عن الاسكندرون؟ لماذا يتكلمون عن الجزر ونخلق العداوة مع إيران من دون داعٍ؟ المفروض أن نخلق صداقة مع إيران بدلاً من الخليج العربي والخليج الفارسي. في الخليج

الأمن يأتي من وجود إسكان للمواطنين، في البحرين الطلب ٤٠ ألف مسكن، وفي الإمارات يقول الشيخ محمد الطلب ٤٠ ألفاً، لماذا يعطون حقّ الأجانب وحقّ الإيجارات فيما لا يعطون المواطن، إذن على المواطن أن يتحرّك ويطالب بحقّه في الثروة، ولا بدّ من توفير مسكن مناسب له. كذلك بالنسبة إلى المياه.. آلاف السفن تسير في الخليج تبثّ سمومها فيه ونحن نشرب من تلك المياه، أين الأمن في ذلك؟ كما لا يفوتنا أن حرب العراق وضرب العراقيين فيه ضياع لأمن الخليج.

د. هيلة المكيمي:

أشكر د. عبد العزيز على هذه الورقة، وعلى جهوده الواضحة في البحث العلمي في منطقة الخليج.

لديّ ثلاث ملاحظات. باعتقادي أن هناك سيناريو سادساً وهو موقع دول الخليج في ظلّ الصراع الدولي، ولا سيّما صراع الدول العربية مع كل من القوى الآسيوية كالصين والهند، وهناك بعض التحليلات السياسية التي تقول إن دخول أميركا إلى العراق إنما كان من أجل وضع حدّ لصعود المارد الصيني. والدكتور عبد العزيز بوجوده على رأس المركز القيّم لديه حوارات جيدة، من الحوار الأوروبي إلى الحوار الآسيوي والحوار الأميركي ومن الممكن أن يثري معلوماتنا بشكل كبير في هذا السيناريو. فالروس أبدوا اهتماماً كبيراً بالمنطقة مؤخراً، ممّا خلق ردّ فعل كبيراً من الأميركيين، ووزير الدفاع الأميركي الذي أكّد أن الأميركيين مستعدون لتوقيع اتفاقية، ليست اتفاقية ثنائية كما يحدث مع الناتو ضمن إطار مبادرة إسطنبول، بل هي مبادرة تجمع كل دول الخليج، وهو ما يسمّى حوار الخليج. كذلك نجد الناتو في المنطقة، لدينا الفرنسيون وصانعو القرار الفرنسي قالوا من خلال زيارة الرئيس ساركوزي في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي إن جُلّ طموحهم أن يقوموا بتوقيع اتفاقية

بمبلغ لا يقلّ عن ٨ مليارات كصفقات، ولكننا رأينا الصفقات التي وقّعت مع الفرنسيين تفوق هذا المبلغ بكثير، إضافة إلى القاعدة البحرية التي ستكون في الإمارات، ما يعني وجود صراع حقيقي في المنطقة. . وبالتالي من المهم أن ننظر إلى هذا السيناريو السادس وما موقع الخليج في هذا الصراع الدولي في المنطقة.

أرجع إلى الملاحظة الثانية حول السيناريو الأكثر احتمالاً. هناك نقطة مهمة هي استمرار معدلات تزايد أسعار النفط ووصولها إلى مستويات مرتفعة، وبالتالي سؤالي هو: ما العوامل التي تؤكّد استمرار هذه الأسعار بارتفاعاتها؟ وفي حالة انخفاض هذه الأسعار ما تأثير مثل هذا الانخفاض على مستقبل الأنظمة الحاكمة في دول الخليج، ولا سيّما أن الأنظمة الحاكمة تعتمد بشكل أساسي على سياسة الإرضاء المالي، وبالتالي ما تأثير الانخفاض؟ وهو من المحتمل أن يحدث.

النقطة الأخيرة وهي أن د. عبد العزيز بدأ بالحديث عن استقرار الوضع العراقي في الآونة الأخيرة، وذكر نقطة مهمة وهي أن من عوامل الاستقرار صحوة العشائر التي استطاعت أن تقاتل القاعدة بشراسة، بحيث استطاعت أن تخمد هذه المشكلة. إذن حالة العراق هي معالجة الأزمات بأزمات أكبر منها، أي. . حتى هذا الاستقرار هو استقرار نسبي لأن ارتفاع قوة العشائر وصعودها مؤشر خطير على الدولة المدنية ليس على العراق فقط ولكن على الكويت والدول المجاورة، وهذا يُلاحظ في الكويت في الآونة الأخيرة من خلال ظهور الشعور القبلي الذي أخذ يتنامى بشكل كبير. لا توجد لدينا إشكالية مع القبيلة فهي مكوّن اجتماعي موجود في دول المنطقة كافة، ولكن إشكالية القبيلة تكمن في توظيفها السياسي، وقد رأينا كمتابعين للمشهد السياسي في الكويت - وعلى سبيل المثال التطبيقي - الانتخابات تتم بطريقة قبليّة، وهناك

أيضاً المبرّات التي بدأت تؤسّس من قِبل القبائل وهذا يعتبر مؤشراً خطيراً، لأنه إذا كان لدى القبائل استقلالية مالية، إذن فما مستقبل الدولة؟!

د. عبد اللّه مدني

الأخت ابتسام كتبي والأخ عبد الملك وفّرا عليّ قضيّة التطرّق إلى خلوّ الورقة من مسألة التحوّلات الديمقراطية أو السياسية في منطقة الخليج، فورقة الدكتور عبد العزيز خلت أيضاً من التوقف أمام أمر مهم، وهو طبيعة علاقات دول المنطقة مع القوى الصاعدة ولاسيّما في منطقة آسيا مثل الهند والصين، أو على الأقلّ الهند التي لها علاقات متميّزة مع القوة المهيمنة في المنطقة وهي الولايات المتحدة الأميركية. أيضاً أودّ التحدّث عن مسألة الغطرسة الإيرانية وهذه مسألة معروفة للجميع، وأنا شخصياً لمستها أثناء مشاركتي المستمرة في الطاولة المستديرة بين البحرين وإيران، فبمجرد الاجتماع معهم يفجّرون قضيّة عروبة أو فارسية الخليج العربي ولا تنتهي العملية ولا يمكن التواصل معهم، كذلك التصريحات التي أطلقها المدعو شريعتمداري مؤخراً حول السيادة على البحرين. وفي الوقت الذي كان فيه وزير الخارجية الإيراني يقوم بإعطاء صورة عن الغطرسة الإيرانية وعن تنوّع مصادر القرار وعدم معرفة مع من نتعامل، وكذلك عن الذين يراهنون على أن القوّة النووية الإيرانية هي قوّة للمنطقة ككل، أقول: هذا كلام غير صحيح، فإيران لها أجندة وإلى الآن لم تتملّك القوّة النووية وهي تعاملنا هكذا، فما بالنا لو تملّكت القوّة النووية. في هذه الاجتماعات كانوا يفجّرون عروبة وفارسية الخليج، شريعتمداري في الوقت الذي كان وزير خارجية إيران يزور البحرين لتفادي تداعيات تلك المسألة كان هو شخصياً حسب ما هو مذكور في جريدة كيهان للذين يقرأون الفارسية يقول: «على البحرين ألاّ توافق على زيارة بوش»، لهذه الدرجة وصلت الوقاحة الإيرانية وكأننا دولة ليست ذات سيادة.

تطرّق أيضاً د. عبد العزيز في الورقة إلى موضوع باكستان والإرهاب، وأنا أعتقد أن أكبر تحدٍّ يواجه المنطقة هو التحدي الأصولي المتطرف والتحدي الطائفي، والأصوليون كما تعلمون وصلوا إلى البرلمان اليوم في عدد من دول الخليج، ويحاولون من خلال المؤسسة التشريعية فرض رؤيتهم ولاسيّما في ما يتعلّق بالنواحي الاجتماعية.. على سبيل المثال نحن في البحرين قطعنا شوطاً كبيراً في هذا المجال، ففي مسائل الحريات الشخصية يريدون فرض أجنداتهم الظلامية وإلغاء هذه الصورة الحضارية المتميّزة التي ظهرت في البحرين على جميع المستويات. هذا التحدّي الأصولي والطائفي ومعه إسباغ الصيغة المتطرفة على بعض المسائل الاجتماعية في المنطقة مستمر، ونحن لمسناه في البحرين، من خلال رغبتهم في فرض الأمور الظلامية على المجتمع البحريني المنفتح.

مسألة الإرهاب في باكستان. وكما تعلمون خلال الاجتماع الثالث والعشرين للمنتدى كان لي شرف تقديم ورقة عن العلاقات بين الخليج وباكستان والهند، وقلت: ما دامت باكستان تعتمد على دول الخليج في كثير من الأمور ومنها النفط المجّاني الذي يذهب إليها وأسواق العمالة، فيجب أن تقدّم باكستان المقابل، وكذلك على الطرف الخليجي أن يضغط على باكستان لإيجاد حلّ لمسألة تدفّق الشباب الخليجي على أفغانستان مروراً بباكستان ثمّ عودتهم وتصديرهم مرة ثانية للقيام بأعمال إرهابية في الخليج. مرّت على هذه الورقة عدّة سنوات ولم نرَ أي تحرّك خليجي للضغط على باكستان التي لم يأتِ منها سوى الإرهاب والمخدّرات.

د. عبد النبي العكري:

أشكر د. عبد العزيز الصقر على هذه الورقة المهمة.. أتكلم عن الأمن الإقليمي الخليجي مستقبلاً انطلاقاً من الحاضر، ما الإمكانيات انطلاقاً من

الحاضر وكيف نبني عليه؟ . . لدينا أمن مستعار، وهو ما حدث طوال السنوات الماضية، وفي المدى المنظور كان لدينا المظلة البريطانية ثمّ المظلة الأميركية خوفاً من إيران وخوفاً من الحركات الثورية في السبعينيات، وخطورة هذا الوضع تتمثّل في إعاقة قيام قوّة ذاتية حقيقية، ورأينا الولايات المتحدة الأميركية تورّط المنطقة في حروب من أجل مصلحتها الأساسية كما حدث في العراق، ولقد أدارت الحرب وفق أجندتها وأجندة إسرائيل، ونرى الآن النتائج في العراق. المطروح حالياً الآن بعض الخيارات، فمن الممكن أن تنشب حرب بسبب خطأ إيراني في المناورات، والخطأ الأميركي أكثر احتمالاً، كما في حادثة تونكين في فيتنام في السابق، فقد استخدمتها أميركا كمبرر للحرب ضد فيتنام، وكما حدث منذ شهرين في مضيق هرمز.

د. هيلة تطرح مسألة فرنسا وتنويع العزف على نغمة واحدة، في الحقيقة هم جزء من منظومة أوروبية، والنغمة الآن جلب حلف الأطلسي! والحلف الأطلسي يتبع أميركا. . إذن ماذا ستكون النتيجة؟ ما الخيارات المطروحة، فنحن مبتزّون من جميع القوى الاستعمارية والكلّ ينهبنا. هناك خيارات أخرى مثل خلق قوة ذاتية حقيقية. . فالبعد العربي مستبعد على المدى المنظور. إذن أمامنا الأمن الإقليمي وخلق قوة حقيقية، ولكن كيف نخلق جيشاً حقيقياً وهناك فئات من المواطنين ممنوع عليها الالتحاق بالجيش أو الأمن. نحن بحاجة إلى إصلاح حقيقي، الإصلاح متعثّر ومتوقّف. وتجب مخاطبة الأنظمة، وأقترح تشكيل وفد من هذا المنتدى يذهب إلى مجلس التعاون ويزور دول المنطقة ويحذّرهم بأن المنطقة في خطر وأزمة. ولا يمكن قمع الديمقراطيين والأصوليين في الوقت نفسه. أين جيوش المنطقة؟ إنها جيوش مهلهلة. أين درع الجزيرة. نحن بحاجة إلى أمن ذاتي. مستقبلاً ستكون دول كبيرة ناهضة مثل الهند والصين والبرازيل هي الدول المستوردة للنفط وليست الولايات المتحدة الأميركية.

أ. محمد سالم الراشد:

لديّ بعض الملاحظات والإضافات على الورقة المقدّمة من الأستاذ عبد العزيز، وسأبدأ بالملاحظات. من الواضح أن استراتيجية التسليح في دول الخليج هي استراتيجية استهلاك أكثر منها لضمان الأمن، ويتّضح ذلك في خلل التسليح والإنفاق المرتفع عليه. بالإضافة إلى وجود خلل في استخدام هذه التقنية من قِبل جيوش المنطقة وقدرتها على استخدام هذا السلاح في المعالجات الأمنية. ملاحظة أخرى متعلقة بالتعامل مع إيران، فهل نحن نتعامل مع إيران كدولة؟ أم كمشروع لديه نفوذ يراد تمديده في المنطقة العربية لإيجاد قوى تعادل المشروع الأميركي؟ فكل من الحالتين لها استراتيجية تعامُل مختلفة. ملاحظة أخرى متعلّقة ببعض المسلَّمات مثل أنه إذا وصل الديمقراطيون في الانتخابات الأميركية المقبلة فسيتمّ سحب الجيش الأميركي، أعتقد أنها مسلَّمة غير صحيحة، فأغلب الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأميركية تمّت في أيام رؤساء ديمقراطيين. فالأهداف الاستراتيجية للديمقراطيين هي ذاتها أهداف الجمهوريين وتمثل في النهاية أهداف الدولة، إذاً الفيصل ليس الانتماء الحزبي بل الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية. مسلَّمة أخرى افترضت الورقة صحّتها تختصّ بالمجتمع الإيراني وهي: هل للإصلاحيين القدرة على التفاهم مع المنطقة أكثر من المحافظين، أعتقد أنه بما أن المحافظين يمثّلون قوى النفوذ في المجتمع الإيراني، فالإصلاحيون بالتالي ليس لديهم أدوات مناورة كافية للتفاهم مع المشروع الأميركي ودول المنطقة. وحتى إن وصل الإصلاحيون إلى الحكم فستظلّ هناك مشاكل في التفاهم مع الآخرين.

أعتقد أيضاً أن الورقة لم تلامس المشهد الإستراتيجي الإسرائيلي في المنطقة، فلإسرائيل أهداف في المنطقة. أصدر مركز الإمارات للدراسات كتاباً

عن الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة ورغم ذلك أغفلت الورقة هذه القضية. أمّا في ما يتعلّق بالإضافات التي أودّ تقديمها، بخصوص منهجية اختيار السيناريوهات، فأعتقد أنه لا بدّ أولاً من دراسة سلوك النظام الدولي في مثل هذه الحالات وأيضاً أثر تعاظم القوى الإقليمية كردّة فعل تجاه هذا النظام الدولي، وكذلك معادلة ردّ الفعل الداخلي كأنظمة وشعوب تجاه هذه القوى، وبتحليل هذه المعايير الثلاثة يمكن اختيار أحد السيناريوهات المتوقعة.

الجانب الآخر المتعلق بالرؤية، أعتقد أنه من المهم جدّاً كما ذكر بعض الإخوة التركيز على التحليل الداخلي للمنطقة واستخلاص استراتيجية.. وتوظيف القوى القادرة على توفير خيار استراتيجي قادر على التأقلم مع ظروف السيناريوهات المتوافرة، بالتالي يمكن توظيف خيار استراتيجي لعلاقتنا مع اليمن وتركيا وإيجاد محور آخر كمشروع نستطيع من خلاله تكييف إمكاناتنا الداخلية لتنمية مشروع متطور يستطيع تحليل نقاط القوة في المجتمع المدني وتطوير النظام السياسي لنتأقلم مع السيناريوهات الموجودة.

د. ريما الصبان:

أودّ طرح تساؤل لهذه الورقة بخصوص إغفالها للداخل، لقد فوجئت بأنه في أفضل السيناريوهات والمفترض أنه السيناريو التفاؤلي الديمقراطي وما فيه من تحوّلات ديمقراطية، كانت جميع الشروط الموضوعة شروطاً لقوى خارجية، إما عراقية أو أميركية، وأغفل الكاتب تماماً شرط الداخل، شرط المثقف، أغفل المواطن والضغط الداخلي في هذه التحولات. ملاحظة أخرى تتعلق بالجداول، في الجدول رقم (١٠) سقطت دولة الإمارات كلياً، فهل هذا لغياب المعلومة؟ أيضاً في الجدول رقم (٧) وتحديداً في العام ٢٠٠٤ لاحظنا حدوث قفزة للعراق متمثلة بالارتفاع الشديد لمعدّل النمو في الناتج المحلي على الصعيدين الإجمالي والفردي، وفي السنوات التالية حدث هبوط شديد،

فما الذي حدث في العراق عام ٢٠٠٤ وأدّى إلى مثل هذه القفزة السريعة والكبيرة مقارنة بباقي دول الخليج؟

د. سعد الزهراني:

أولى الملاحظات لديّ عن عنوان الدراسة، فهو عام بشكل كبير، وأقترح تحديد المجال الاستراتيجي المقصود، هل هو العسكري؟ أو الأمني؟ أو السياسي؟ وبالتالي تصبح جميع استفسارات الإخوة والأخوات غير ذات جدوى لأنها تقوم على أن الدراسة تتناول الاستراتيجيات بكل مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بمعنى أن السيناريوهات الموضوعة تقوم على الدراسات كاملة، والتي إن تمّت فلن ترسم سيناريو شديد الدقة. ربّما يكون المشروع الذي طرحه الأخ عبد العزيز هو الأصح ويقوم على أن رسم سيناريو يأخذ بالاعتبار جميع المتغيرات في المنطقة سواء كانت داخلية أو خارجية.

موضوع آخر يتعلّق بالعامل الذي فرض هذه السيناريوهات؟ هل هو الأزمة الإيرانية؟ وأعني بها المشروع النووي الإيراني؟ أم السياسة الأميركية في المنطقة؟ أعتقد أن تحديد ذلك مهم جدّاً في بداية التحليل لرسم سيناريوهات للوضع الموجود. وقد كتب الأخ عبد العزيز قبل فترة مقالاً وضّح فيه أن سياسة أميركا في المنطقة هي العامل الأساسي الذي خلق هذه الأوضاع. لذلك أتمنّى تحديد العامل المؤثر في المقدمة، فلولا سياسة أميركا المتبعة في المنطقة لكنّا نتكلم عن سيناريوهات مختلفة نهائياً.

النقطة الثالثة، هي أن الدور الإيراني بارز فيها، وكأن إيران هي المشكلة الموجودة في المنطقة، فأتمنّى وضع نوع من التوازن بين السياسة الأميركية وما خلقته من مشاكل في المنطقة والوضع النووي الإيراني.

النقطة الأخيرة هي الحديث عن الوضع الداخلي وتأثيره وحكومات الدول، كانت الورقة واقعية جداً في عدم إعطاء هذين العاملين دوراً مهماً

وذلك لإدراك الكاتب أن لا أحد يضعهما في الحسبان مع الأسف رغم أهمّيتهما.

أ. أحمد ضيف:

لديّ أربع ملاحظات على الورقة. الأولى أتّفق فيها مع الإخوة الذين أشاروا إلى إغفال الورقة للوضع الداخلي، فلم تتطرّق الورقة إلى الحكم والقبيلة والناس، فأحد أسباب عدم الاستقرار في دول الخليج هو نظام الحكم المركزي.. تاريخياً كان الجميع يسعى للاستحواذ على الدولة المركزية بهدف الاستحواذ على المجتمع والسياسة والمال والاقتصاد والثقافة، بينما المجتمع في الواقع هو مجموعة من القوى غير الممثلة في الحكم، فما دام الحكم غير مركزي سيكون الاستقرار أكبر، وبالتالي قدرتنا على مواجهة التحديات الخارجية أيضاً أكبر. وبالنسبة إلى القبيلة فإن الدولة الحديثة موجودة في منطقة الخليج ولكن مؤسسات وآليات القبيلة ما زالت فاعلة، فثقافة القبيلة سيطرت على ثقافة التمدن في الدولة، وهذا أيضاً أحد أسباب عدم استقرار دول الخليج، فالقبائل تتنافس على أن يكون لها وجود سياسي ووجود اقتصادي ووجود اجتماعي ومعنوي، وهذه عوامل مفرطة وغير مرئية في زعزعة النظام الداخلي لدول الخليج، وتمنعنا من وضع استراتيجيات لمواجهة العالم الخارجي. الناس مهمّشون في الورقة وفي الواقع كذلك، على اختلاف طوائفهم وأعراقهم.

الملاحظة الثانية أن إيران تمثّل محوراً في هذه الورقة ممّا يدلّل على أن لإيران استراتيجية ومشروعاً، وغيابهما لدى الدول المقابلة واضح بشكل مطلق.

الملاحظة الأخيرة، تطرقت الورقة إلى وجود مشكلة أمنية وعسكرية وسياسية، وأشارت إلى وجود مقاول أمني وعسكري يقوم بالمهام الأمنية

والعسكرية عن دول الخليج، يبدو لي أننا نحتاج إلى إمعان النظر في عودة الاستعمار أو المقاول السياسي في عصر العولمة، هل نقبل بالفعل أن يعود الاستعمار من جديد؟ فحتى في مجال التعليم لدينا مقاول أجنبي! فالمدارس الأجنبية مفضّلة على المدارس الوطنية، وأستطيع أن أجزم أن أغلب أبناء الحاضرين يتلقون تعليمهم في مدارس أجنبية، مما يؤدّي إلى نشوء جيل يستسيغ وجود مقاول أجنبي يقوم عنه بأعمال الأمن والسياسة والتعليم وغيرها، وبالتالي يتقبّل وجود الاستعمار.

د. أحمد سيف بالحصا:

أحبّ أولاً أن أوضح أن هذا المشروع يقع في ثلاثة محاور رئيسية، محور سياسي ومحور اقتصادي ومحور اجتماعي، وبالتالي فهو متكامل لكي لا نظلم مدير المشروع. بما أن هذا المحور هو محور سياسي، أتصوّر أن الأخ عبد العزيز أنصف نفسه وأنصفنا حين قال إن هذه الورقة تُعتبر تصوّرات ورؤى أولية، وبالتالي هو مستعدّ لتطوير هذه الورقة على ضوء ما سيتمّ اليوم من مناقشات، فكل ما طرح يعتبر عاملاً إيجابياً في تطوير هذه الورقة والتي آمل أن تنقّح في النهاية من خلال الأرقام والبيانات لأنها شاملة وفيها الكثير من الأرقام التي يصعب الحصول عليها، وبالتالي دعونا نبحث في كيفية إكمال وتنقيح الورقة بدلاً من بحث جوانب القصور فيها.

أتفق مع الإخوان في طرحهم من ناحية عدم إمكانية مناقشة سيناريو من هذا النوع من دون مناقشة التركيب الداخلي للبيت الخليجي، والذي يمثّله النظام السياسي، والذي يجب أن تكون له أجندة معيّنة يسير وفقها، فالعالم كله له أجندة، دعونا من إيران أو أميركا أو فرنسا، فلكل دولة طموحاتها، نحن كعرب من منطقة الخليج ماذا قدّمنا؟ ما أجندتنا في مجلس التعاون الخليجي؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن نفكّر به، هذه الأجندة لا يمكن أن

تصاغ في ظل نظام سياسي مهلهل كالذي نعيش فيه، مع تقديري لكل الجهود في الجانب الاقتصادي والعمراني والبنى التحتية وغيرها، لكن ماذا تمّ في المؤسسات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي ككل؟ لا بدّ من تحديد النظام السياسي ليحترمه المواطن ويتحوّل عن مسار الإرهاب. ليس منطقياً أن يجتمع الوزراء العرب أو الخليجيون ويقوموا بتصنيف كل من يعارض أنه إرهابي. المجتمع الحالي دائم التغيّر، فإذا كنا نتحدّث عن المجتمع في العام ٢٠٢٥ فإنّ كثيراً من الأمور الاقتصادية ستتغيّر، فأميركا وقتها ستكون مختلفة عن أميركا اليوم، كذلك القوى العسكرية، ستظهر قوى قوية جدّاً، نلاحظ حالياً أن روسيا قد عادت إلى الحلبة العسكرية العالمية. فالموضوع له تشعّبات كثيرة ومتغيّرات أكثر. أنا أشيد بالفعل بكلّ ما أضيف إلى هذه الورقة وأتمنّى أن تُستكمل بالأوراق الاقتصادية والاجتماعية لتكون وثيقة من المنتدى يجب الاستفادة منها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتصل إلى الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتوزّع على سفارات دول الخليج كلها. صحيح أن الورقة تناولت جوانب عسكرية مختلفة، ولكن إذا قارنّا الأرقام الموجودة من حيث المعدّات وعدد الأفراد بالإنفاق العسكري لوجدنا اختلافات كبيرة جدّاً، فالصرف العسكري كبير ولكن الحصيلة قليلة جدّاً. لذا أطلب من اللجنة التنفيذية إعادة مراجعة وصياغة الورقة بشكل نهائي قبل رفعها للجهات التي ذكرتها. النقطة الأخرى، عندما انسحبت بريطانيا من هذه المنطقة كانت تريد مكافأة شاه إيران الذي كان القوة الخامسة في المنطقة في ذلك الوقت، وكان لا بدّ لها من التضحية بإحدى اثنتين، إما بالبحرين أو الجزر. الدول النافذة في منطقة الخليج مع الدول الكبرى ضحّت بالجزر، دولة الإمارات لو باعت هذه الجزر كما يتراءى للبعض لما طلبت اللجوء إلى محكمة دولية للتحكيم والحصول على الإنصاف، وإيران هي التي تتهرّب وتقول إنه مجرّد سوء تفاهم يجب أن نحلّه فيما بيننا.

د. عبد العزيز بن صقر:

أولاً أشكر كلّ من قدّم ملاحظة، وأعدكم بأن تؤخذ جميع تلك الملاحظات والإضافات في الحسبان عند إعادة صياغة الورقة، ولكن من الإنصاف أن أوضح أنه حين طُلب مني إعداد الورقة كان التركيز على الجانب الإستراتيجي العسكري الأمني بالدرجة الأولى، وهذا ما دعاني إلى إغفال الجانب الداخلي رغم الترابط الكبير بين العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. الكثير من النقاط المطروحة مهمّة واستفدت منها كثيراً، وسأقوم باستخدامها في تدعيم وتنقيح وتحديث البحث.

هناك نقطة هامة تفضل بها د. علي فخرو، وهي قضية أن الخليج يجب أن يظلّ عربياً، ولا يمكن النظر في أمن الخليج بمعزل عن الأمن العربي، نحن نحتاج إلى علاقة جيدة ومتوازنة مع إيران وبحث كيفية إنهاء الجدل القائم، أعتقد أن مد نقاط بناء الثقة مع إيران قضية أساسية مطلوبة، وقد خطت دول الخليج في سبيل ذلك خطى جيّدة. ولكن يبدو أن الأجندة الأساسية لهذه العلاقة محل إشكالية، بسبب اختلاف النظم السياسية بين نظام جمهوري ثوري إسلامي، وأنظمة ملكية وراثية. النقطة الأخرى هي تباين الموقف بين المملكة (العربية السعودية) وإيران حول زعامة العالم الإسلامي، فالمملكة ترى أن المسلمين فئة واحدة، بينما تقسمهم إيران إلى شيعة وسنّة.

الأمر الثالث هو مفهوم أمن الخليج ومن المسؤول عنه؟ هل دول الخليج؟ أم إيران؟ أم القوى الأجنبية الموجودة؟ أم عوامل مشتركة بين كل ذلك؟ تحدّثت الدكتورة هيلة عن **Istanbul Cooperation Initiative : ICI**، والمبادرة الروسية والأميركية للعمل الأمني الجماعي.

النقطة الرابعة في العلاقة مع إيران هي السياسة النفطية، وهي موجودة منذ أيام الشاه وما زالت مستمرّة إلى الآن. نقطة أخرى في حديث د. عبد الله

مدني عن العلاقة مع الهند وباكستان وأهميتها وأتّفق معه في هذا الجانب، رغم أن وضع باكستان الحالي مخيف فهي على حافة الانهيار وتفكّكها يبدو لي قريباً جدّاً.

د. أحمد عبد الملك تفضل بملاحظات قيّمة أشكره عليها، وهو محقّ في ملاحظته بخصوص عدم تطرّقي لدور المجتمع المدني بحكم أن تركيزي استراتيجي على الجانبين العسكري والسياسي.

بالفعل كانت جميع الملاحظات مهمة وستؤخذ بعين الاعتبار. وأخيراً، أريد التأكيد أن مبدأ السيناريوهات أو الاحتمالات هو مبدأ متعارف عليه في العالم، وما طرحته د. ريما عن العامل الداخلي في السيناريو التفاؤلي صحيح ومهم جدّاً، ولكن كان لديّ خط سير معيّن كنت ملزماً به، ولو كان ثمة مجال للتوسع في الموضوع لتعمقت في الجانبين الداخلي والخارجي من منظور العلاقات الدولية، كعلاقاتنا بآسيا التي ما زالت تمثّل علاقة بائع ومشتر، ولم ترتقِ إلى مستوى علاقة استراتيجية بعيدة المدى. حتّى الوجود الصيني في المنطقة هو وجود على استحياء من منظور مصادر الثروات الطبيعية وليس من منظور استراتيجي، فالصين لم تقدّم بديلاً للوجود الأميركي أو الوجود الأمني لمنطقة الخليج. الهند أيضاً قامت بمناورات عسكرية بحريّة ولكنها معنية أكثر بخمسة ملايين هندي في منطقة الخليج. لكل منا أجندته، والسؤال الذي يطرح نفسه هو، أين تكمن أجندتنا نحن أبناء الخليج؟ كيف نرى هذا المجلس؟ نحن في مركز الخليج للأبحاث نؤكّد دائماً قضية مهمة جدّاً، وهي أنه إذا كان مجلس التعاون أُسّس لأسباب ودوافع أمنية وسياسية، فبقاؤه حقّ من حقوق أبنائه يجب عدم التفريط به. لذلك على الجميع التمسّك به برغم كل السلبيات وعدم الشفافية في بعض الأحيان وبرغم الإخفاقات الكبيرة وبرغم ما نشعر به من معاناة في بعض الأحيان، إلا أننا لا بدّ أن نتمسك به

ونحاول الصمود والسعي إلى التطوير وتقديم المقترحات والمناقشة، تحدّث د. أحمد سيف عن ضرورة إرسال هذه المعلومات والنتائج إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون، نحن في المركز نقوم بذلك بالفعل، والأمانة مشكورة في منتدى الرياض إذ أرسلت ثمانية من كبار مسؤولي الأمانة للحضور حينما ناقشنا قضية أمن الخليج وكانت حاضرة وبقوة. أكرّر شكري وتقديري للجميع وأعتذر عن عدم تطرّقي لبعض النقاط، ولكن أعدكم بأنها ستؤخذ في الاعتبار أثناء إعداد النسخة الثانية من الورقة، وشكراً جزيلاً.

الجلسة الثانية: سيناريوهات المستقبل الاقتصادي

رئيس الجلسة: د. سعيد غباش

د. سعيد غباش:

أودّ بداية شكر د. محمد الرميحي مدير المشروع لاختياره مُعِدّي ورقتَي هذه الجلسة وقد اطّلعت عليهما، ويُعدّان من وجهة نظري من أفضل ما قُدّم من أوراق في المجال الاقتصادي للمنتدى في السنوات الأخيرة. يجب النظر إلى هذه السيناريوهات المستقبلية من خلال ما يجري في الخليج وإلى أين يتّجه في واقعه ومستقبله الاقتصادي.

الورقتان تُكمل إحداهما الأخرى، لذا سنبدأ بالأولى التي يقدّمها د. وديع أحمد كابلي، وهو أستاذ اقتصاد من جامعة الملك عبد العزيز وخبير سابق في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومستشار لعدة جهات حكومية وأهلية، وآخر مهامه أنه كان ملحقاً مساعداً في السفارة السعودية بواشنطن، وله من المؤلفات «اقتصاديات ما بعد الطفرة» صدر في العام ١٩٩٠، و«علم الاقتصاد بين النظرية والتطبيق».

د. وديع أحمد كابلي:

نحن نتحدّث عن مستقبل الاقتصاد الخليجي حتى العام ٢٠٢٥. من

الناحية السياسية، نحن دائماً شعب مسَيَّس ومكوّر، أي أننا دائماً مشغولون بأمور السياسة وكرة القدم. لذا نصيب الاقتصاد ضعيف، ولا يتحدّث في الاقتصاد إلا مَن هو أهل له لأنه علم دقيق ويحتاج إلى دراسات طويلة. الاقتصاد هو العمود الفقري للسياسة وكل أحداث العالم السياسي تدور حول الاقتصاد والمصالح الاقتصادية. ليس هناك عدوّ دائم أو صديق دائم، بل مصالح دائمة، فالمصلحة الاقتصادية هي الدافع وراء تصرّفات كثير من الأفراد والأمم والشعوب، والصراع الجاري في المنطقة من بداية القرن العشرين أساسه البترول. فهو نعمة ولله الحمد، ولولاه لربّما ما كنّا وجدنا في هذا المكان ولظللنا في الخيام كأفريقيا والصومال، ولكنه أيضاً هو سبب كل الصراعات الحاصلة في المنطقة بدءًا من نشوء دولة إسرائيل وحتى الحروب والمشاكل الحالية للصراع حول الثروة البترولية التي يعتمد عليها العالم الحديث. فالبترول هو الدم الذي يجري في عروق الاقتصاد العالمي ومن دونه يتوقف الاقتصاد العالمي عن الحركة.

يتركز موضوع الورقة في المقدّمة ثمّ الحقائق الاقتصادية الرئيسية والأساسية لمستقبل البترول، ثمّ توقّعات نموّ السكان والدخل، والارتباط بالاقتصاد الغربي ومستقبله، والموارد المائية والزراعية، وختاماً الإصلاح الاقتصادي والتنمية وتأثيرهما المستقبلي. بداية نودّ أن نحّدد أولاً التوقعات الاقتصادية: مزاياها وعيوبها. ﴿**وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ**﴾ (سورة يوسف، آية ٤٣) هذه رؤيا اقتصادية مستقبلية، فالتاريخ الاقتصادي عبارة عن سنوات سمان وأخر عجاف، فالنموّ الاقتصادي يصعد ويهبط وكان هذا أكثر وضوحاً في العصر الزراعي المُعتَمِد على الأمطار، فإذا هطلت الأمطار هلَّ الخير وإن غابت الأمطار تحدث مشاكل اقتصادية. وحالياً أصبح العامل الأساسي في الناتج المحلي هو البترول الذي

يتدفق كتدفق نهر النيل أيام سيّدنا يوسف، وتمرّ عليه كذلك فترات سمان وأخر عجاف. لذا لا بدّ دائماً من تذكّر إمكانية انخفاض سعر البترول في ذروة صعوده، وقد مر ذلك علينا وأرجو أن نكون قد اكتسبنا خبرات من ذلك على مدى الثلاثين عاماً الماضية.

من عيوب التوقعات الاقتصادية أنها قد تبطل مفعول المستقبل إن صدقت، فالسنوات العجاف لم تحدث بسبب التخزين في السنوات السمان. وفي المقابل قد تضخّم التوقّعات الاقتصادية من نتائج المستقبل. إن دقّة التوقّعات الاقتصادية ونسبة الخطأ والصواب فيها كبيرة، فالاحتمالات دائماً واردة والتوقعات تكون بصور نماذج رياضية ومعادلات دقيقة قد تؤثر عليها بعض الأحداث غير المتوقعة. أعتقد أنه خلال التطور الطبيعي في المدى القصير قد تحدث هذه الذبذبات صعوداً وهبوطاً، إلا أن السلبي يلغي الإيجابي وكذلك يلغي الإيجابي السلبي. لقد قمت بجمع بعض المعلومات من صندوق النقد الدولي من العام ١٩٧١ حتى العام ٢٠٠٦، سلسلة زمنية متصلة مدتها ٣٦ عاماً، حصل خلالها صعود كبير ألغته التذبذبات السلبية والعكس صحيح.

هناك حقائق اقتصادية تحكم الوضع الاقتصادي. الدول الخليجية دول بترولية، خفيفة الكثافة السكانية، مستقبلاً قد تتغيّر التركيبة السكانية وسنأتي على ذكر ذلك، ولكن نظراً إلى كون طبيعة الدول الخليجية صحراوية وما زال منها الكثير من الأراضي غير المأهولة فأعتقد أن مستوى الكثافة سيظلّ من وجهة نظري قليلاً. أما بالنسبة إلى الارتباط بالاقتصاد الغربي فلا شكّ أن هناك ارتباطاً وسيتغيّر هذا مع مرور السنين. ستكون هناك ندرة في المياه والزراعة، ومن هنا ضرورة الإصلاح الاقتصادي والإداري للتنمية المستدامة. عند الحديث عن مستقبل البترول، نجد أنه لن يكون هناك بديل له في المستقبل المنظور، أنا متابع لهذا الموضوع منذ أكثر من ٣٠ عاماً، وحين كنت في

أميركا كان يهمّني متابعة البدائل المتوافرة، إلى الآن وحتى ٢٥ عاماً قادمة لن يكون هناك بديل للبترول. ستكون هناك تقلّبات كبيرة وعنيفة في أسعار وكميات البترول في الفترات القصيرة والمتوسطة والتفاصيل في الكتاب. نلاحظ أن هناك تساؤلاً هاماً، هل يمكن للعالم الاستغناء عن بترول الخليج؟؟ ولكم من الوقت؟؟ نحن نملك ثروة هامة، ولكن إن لم يوجد الشخص المحتاج إليها والذي يريد شراءها فلن يكون لها قيمة. فمصلحتنا ونموّنا الاقتصادي مرتبطان بمصلحة المستهلكين. يمر من مضيق هرمز ما بين ١٨ و٢٠ مليون برميل يومياً، فلو حصل سيناريو ضرب إيران فهل سيستغني العالم عن بترول الخليج؟؟ أعتقد أنه يمكن للعالم الاستغناء عنه بشكل كامل لمدّة ٦ أشهر كاملة، وقد يصل لسنة أو اثنتين في حالة الانقطاع الجزئي، فالاحتياطات لدى الغرب كبيرة وخاصة أميركا والصين وأوروبا واليابان تحسّباً لأيّ وضع مقلق قد يحدث. توقّعاتي تقول إنه في حال حدوث السيناريو الأسوأ قد يرتفع سعر البترول إلى ٢٠٠ دولار وربما أكثر والجيّد أن سعره إن هبط لن يكون لأقلّ من ٥٠ دولاراً، فإن حدث وقلّ طلب البترول من جهة الغرب، سيستمر الطلب من الهند والصين. وإن استمرّت الأمور على ما هي عليه فمن الممكن أن يصل سعر البترول في العام ٢٠٢٥ إلى ١٥٠ دولاراً، ونلاحظ أن ١٠٠ دولار للبرميل في يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٨ تساوي ٣٥ دولاراً بمفهوم عام ١٩٨٠.

الاحتياطات البترولية كبيرة وتكفي حتى ٧٠ عاماً، واحتياطات الغاز تكفي حتى ٢٠٠ عام. تنتج دول الخليج حوالي ٦,٧ مليارات برميل وهذه الكمية تتزايد باستمرار. بالنسبة إلى توقّعات السكان والدخل، في العام ١٩٧٠ كان عدد سكّان دول الخليج ٨,٢٠٠,٠٠٠ نسمة تقريباً، السعودية فقط تعدادها ٦ ملايين نسمة، وقطر ١٢٠,٠٠٠ نسمة. كان متوسّط الدخل ١٥٨٨ دولاراً في

السعودية، و٥٧٨٠ دولاراً في قطر، بعد ٣٦ عاماً، أصبح في السعودية ٢٥,٥ مليون نسمة وبلغ متوسط الدخل ١٣ ألف دولار. ما لفت نظري أن متوسط الدخل في عُمان أصبح مساوياً للسعودية. توقّعاتنا للسكان في العام ٢٠٢٥ هي كالشكل المعروض أمامكم، والذي يمثّل توقّعاً لمتوسط عدد السكان ومتوسط الدخل. الرسم البياني المعروض يبيّن المستوى الأعلى للعام ٢٠٠٥، يمثّل اللون الأحمر المستوى الأقصى لتوقّعات السكّان في كل دولة، ثمّ الواقع الممثّل باللون الأزرق.

نتوقّع في السنوات العشر القادمة تزايد معدلات البطالة على مستوى الخليج ككل، وستكون النسبة أعلى بكثير في السعودية والسبب هو الفرق بين مخرجات التعليم العام وطلب سوق العمل. ستّتخذ الحكومات سياسات صارمة لتوظيف المواطنين، مما يؤثّر في معدّل التنمية لكون العمالة الوطنية أقلّ مستوى من العمالة الوافدة، ولكن سيكون هناك إجبار على توظيف المواطنين لأسباب سياسية، سيزيد الطلب على الخدمات بجميع أنواعها لزيادة عدد السكّان، وستكون هناك مشاكل في الخدمات العامة كالصحّة والتعليم وخلافهما، وسيرتفع متوسط الأعمار، بحيث تكون نسبة كبار السنّ عالية وخدماتهم الصحية مطلوبة. هذا التطوّر للناتج المحلي الإجمالي من العام ١٩٧٠ إلى العام ٢٠٠٥ مقسّم على ٥ سنوات لحساب معدّلات النموّ. كنت أتمنّى أن يكون الوقت أطول لدراسة التغيّرات الحادثة. إن الارتباط بالاقتصاد الغربي سيتزايد نحو الشرق تجارياً ثمّ مالياً، ويتزايد الارتباط المتبادل بين جميع القوى الاقتصادية أو ما يسمّى العولمة، والتي أدّت إلى عولمة الأزمات. سيكون النموّ قوياً في الصين والهند ومعوِّضًا لانكماش الاقتصاد الغربي، وسيتضاءل دور الدولار في التجارة، ممّا يعني أن ارتباط الدول الخليجية بالدولار سينتهي عاجلاً أو آجلاً، وأتوقع ظهور عملة جديدة، قد

تكون الـ SDR: Special Drawing Rights أو حقوق السحب الخاصّة بالعملة التي اتّفق عليها صندوق النقد الدولي ولكن لا تنتمي إليها الصين ولا البرازيل، وهناك احتمال أن تظهر سلّة جديدة طبقاً لتوقّعاتي الشخصية تضمّ عملة أميركا والصين واليابان والبرازيل وأوروبا.

الموارد المائية موضوع مهمّ جداً ولا يأخذ حقّه من المناقشة. إنّ التوسّع الزراعي في الدول الخليجية توسّع مفتعل ومدعوم، فكيلو القمح يستهلك أربعة آلاف لتر من الماء، وكيلو اللحم البقري يستهلك ١٦,٠٠٠ لتر من الماء. ومتوسط استهلاك الفرد من الماء في الخليج يزيد عن متوسط استهلاك الفرد من الماء في أوروبا. سيزيد الاستيراد نظراً للتبذير في الموارد المائية رغم أنها أهم من البترول. وسيزيد الطلب على تحلية المياه وسنظلّ نشرب من ماء البحر، رغم ارتفاع تكلفتها، وللعلم فمشكلة دارفور هي أولى الحروب على المياه في هذا القرن. الجزء الأخير هو الإصلاح الاقتصادي، والتنمية تعتمد على قدرتنا على ترتيب بيوتنا وتنمية اقتصادنا وحل مشاكلنا. هناك شعور عام بالقلق وعدم الاستقرار في المنطقة، ولا بدّ أن تسير سياسة الإصلاح الاقتصادي جنباً إلى جنب مع التنمية لأن الأوضاع الاقتصادية تنتج أحيانًا عن سوء في التركيبة الاقتصادية للبلد. هناك مشاكل ناتجة عن سوء توزيع الدخل، عن الجشع. الثروات ليست موزّعة توزيعاً جيداً، ولا بدّ من الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. القوى العاملة في أي دولة هي الثروة الحقيقية، نوعيّتهم، مفهوم العمل لديهم، تأهيلهم اليدوي والعلمي للنهوض بالبلد، ومن دونهم هذه الثروة زائلة. يجب استثمار مبالغ كبيرة لتطوير القوى العاملة وخلق الفرص الوظيفية على الأقلّ في السنوات العشر القادمة. والحلول التي نطمح إليها يجب أن تكون عملية وقابلة للتطبيق وتعالج أصل المشكلة وجذورها، فمثلاً لحلّ البطالة لا يكفينا إجبار القطاع الخاص

على توظيف الشباب، هذا ليس حلاً للبطالة بل هو تسكين للمشكلة. الشباب لا يشتغلون لأنهم لا يتعلمون، يقضون سنين الدراسة من دون فهم أو دراسة وهو ما استعاذ به رسولنا الكريم في قوله: ﴿**اللهمّ إني أعوذ بك من علم لا ينفع**﴾ يجب أن نعلّم الشباب ما يحتاجون إليه، فلو احتاجت الدولة أن يكون الشاب سمكرياً أو نجّاراً فيجب أن نعلّمه ما يؤهّله لهذه الوظيفة حيث لن تفيده العلوم والنظريات في هذا المجال. يجب استثمار الفوائض المالية الموجودة الآن لبناء اقتصاد قوي متماسك مبني على مجتمع يعمل ولا يعيش لينفق فقط، مما سيؤدّي به للوصول إلى ثلاثة سيناريوهات، أحدها هو العودة إلى الصحراء والتي لن تكون مناسبة لاستنزاف ثروة الماء. ولا بدّ أن ننتبه لضرورة دراسة ما سيحدث حين تنتفي الحاجة للنفط، حيث نلاحظ أن العصر الحجري انتهى رغم عدم انتهاء الحجارة بل لظهور الحاجة إلى بديل من الحجارة. يجب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى كالبرازيل وماليزيا وغيرها.

د. سعيد غباش:

الورقة الثانية تدور حول موضوع مجلس التعاون والمستقبل وهي مُعدّة من قبل د. عبد الله الصادق أمين عام مركز البحرين للدراسات والبحوث، وعضو مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين، ورئيس سابق للجمعية الاقتصادية البحرينية، وعضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الخليجية.

د. عبد الله الصادق:

تتحدّث الورقة عن ديناميكية النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون ضمن سيناريوهات المستقبل. وسنحاول طرح بعض الأفكار وليس فقط تحليل ما هو موجود. المشهد الاقتصادي الحالي تؤثّر فيه ثلاثة عناصر، أولها وجود بيئة دولية إقليمية متغيرة على الصعيد الدولي، وأعني وجود العولمة التي تتّسم

بطابع التكتلات الإقليمية، وعليه أصبحت الدول المتشابهة في هياكل اقتصاداتها تدخل في روابط اقتصادية متينة على غير ما كانت تشير إليه نظريات التجارة الإقليمية من أهمّية اختلاف الهياكل الاقتصادية لتحقيق الروابط، كما يوضح لدينا نموذج الاتحاد الأوروبي الذي يمثل أكبر مشروع إقليمي حديث.

العامل الآخر المؤثّر في المشهد الاقتصادي الحالي هو سعي دول مجلس التعاون لإنشاء سوق خليجية مشتركة بدءاً من يناير (كانون الثاني) العام ٢٠٠٨ وعملة نقدية موحّدة بدءًا من العام ٢٠١٠.

العامل الثالث هو التوتّر السياسي الإقليمي الموجود حالياً والذي يفرض على دول مجلس التعاون تكوين رؤية للأمن الإقليمي الخاص بها والذي من المهم أن يكون للاقتصاد فيه محلّ الصدارة. تطرح الورقة لدينا سيناريوهات الاقتصاد الخليجي للعام ٢٠٢٥. في المنتدى الاقتصادي العالمي وضعت سيناريوهات لدول مجلس التعاون الخليجي يغلب عليها الطابع **Business Oriented**، وقد قدّموا ثلاثة سيناريوهات للمنطقة للعام ٢٠٢٥، الأول **سيناريو الواحة** في حال ازدهار دول الخليج في ظلّ بيئة إقليمية متغيّرة وتوتّر سياسي، والثاني سيناريو **الخليج الخصيب** في حال وجود بيئة إقليمية مناسبة، والثالث سيناريو **العاصفة الرملية** في حال هبوط أسعار النفط، وفشل الإصلاح الاقتصادي، ووجود توتّر أمني وسياسي. وقد شرحت هذه السيناريوهات في الورقة بالتفصيل مع التركيز على الجانب الاقتصادي منها، وأعتقد أن هناك سيناريوهين مهمّين يواجهان دول مجلس التعاون الخليجي، والمهتمّين بالإدارة والتنمية الاقتصادية، وهما سيناريو النموّ الاقتصادي الحالي والذي أعتقد من وجهة نظري الشخصية أن عناصر نجاحه أو استمراره قد استنفدت، وبالتالي فالاستمرار فيه سيجعلنا نواجه إشكالية حقيقية في المستقبل، والثاني هو التقارب الاقتصادي الخليجي، والذي تسعى دول الخليج لتحقيقه. وقد

تعمقت الورقة في ديناميكية هذين السيناريوهين المهمين. والمتتبّع لنمط النموّ الاقتصادي الحالي يجد أن الطفرة النفطية الأولى التي بدأت من منتصف السبعينيات وحتّى منتصف الثمانينيات والثانية التي بدأت من العام ٢٠٠٢ يغلب عليهما الارتباط الكبير بنموّ العمل، ونعني به ارتباط نموّ العمل بتدفق العمالة الأجنبية، وبالتالي اختلال التركيبة السكّانية المحلّية.

في أواخر الثمانينيات قمنا بقياس دالّة الإنتاج التي تعني تحويل عناصر رأس العمل الأساسية إلى نموّ اقتصادي. هناك دالّة مشهورة هي **Cobb-Douglas** وهي دالّة إنتاج أوجدها سيناتور أميركي مع عالم رياضيات، وطبّقنا هذه الدالّة على الاقتصاد البحريني في الطفرة النفطية الأولى فوجدنا أن نموّ العمل إذا ارتفع ١٪ مثلاً يرتفع الناتج المحلّي تقريباً ٠,٦٪ وأن رأس المال إذا ارتفع ١٠٪ يرتفع الناتج المحلّي ٣٪. إن المحرّك الأساسي لدالّة الإنتاج هو نموّ العمل. ويلاحظ في هذه الدالّة أن الإنتاجية الحدّية للعمل أعلى من الإنتاجية الحدّية لرأس المال، ممّا يوحي بأن للعمالة الأجنبية دوراً كبيراً في نمو الناتج المحلي الإجمالي. في دول الخليج حالياً مدرستان تتحدّثان عن العمالة الأجنبية، مدرسة تقول إن العمالة الأجنبية إنتاجيتها منخفضة لذا يجب التخلّص منها، وأخرى تقول إن العمالة الأجنبية منتجة وتخلق فائضاً مالياً لذا يجب وضع ضرائب عليها لأنها منتجة. القياس الإحصائي لدالّة الإنتاج يميل إلى المدرسة الثانية. إن نمط النموّ في دول مجلس التعاون الخليجي مرتبط بزيادة تدفق العمالة، والملاحظ لتأثيرات الطفرة النفطية سيلاحظ أن العمالة الأجنبية ارتفع حجمها من مليون عامل في العام ١٩٧٥ ليصل إلى أربعة ملايين عامل في العام ١٩٨٥ ثم وصل إلى ثمانية ملايين في العام ١٩٩٠ وتزيد لترتفع أكثر فأكثر في الطفرة النفطية الثانية. في الجدول الموضح لتركيبة قوة العمل في دول مجلس التعاون مقارنة بالدول الأخرى المستفيدة من العمالة الأجنبية نجد أن نسبة العمالة الوطنية في سوق العمل الخليجي تبلغ ٣٦٪ فقط.

ختاماً يمكن استنتاج أن هناك إشكالية أمام دول مجلس التعاون مستقبلاً، إذا رغبنا في زيادة النموّ الاقتصادي، تجب زيادة معدّل نموّ العمالة الأجنبية. في الاقتصاد هناك ما يسمّى القاعدة الذهبية، لنعرف عدد السنوات التي ستمضي ليتضاعف عدد السكان، نقسم العدد ٧٠ على معدّل نموّ السكان، فإن كان معدل النمو ٧، فإن عدد السكان سيتضاعف خلال (٧٠/٧=) ١٠ سنوات. إذن فالإشكالية المستقبلية أشبه بسيناريو كارثي أمام متّخذي القرار لأن زيادة النمو الاقتصادي ستؤدّي بالضرورة إلى اختلال التركيبة السكانية، والمحافظة على التركيبة السكانية ذات الأغلبية للمواطنين المحلّيين ستؤدي إلى تراجع النموّ الاقتصادي. والحل هو الخروج من فخّ هذا النموذج الاقتصادي الذي نطبّقه والسعي لإيجاد نموذج تغلب عليه زيادة رأس المال إلى العمل ورفع وزيادة الإنتاجية.

السيناريو الأخير وهو سيناريو الاتحاد الاقتصادي الخليجي، لتنفيذه لا بدّ من تحقيق التقارب النقدي وهو توحيد السياسة النقدية وإيجاد عملة نقدية موحدة، وهو لا يحتاج إلى الكثير من الوقت من الناحية الفنّية والاقتصادية. أما التقارب الحقيقي فهو الأصعب على صعيد الاقتصاد والتجارة البينية في السلع والخدمات وحركة العمل وتقارب مستوى الدخل بين الأفراد في دول مجلس التعاون. والجدول الموضح يبيّن الوضع الحالي للصادرات البينية بين دول الخليج. إن التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي فوق ٦٠٪ بينما هي في دول مجلس التعاون ٥٪ وبين الدول العربية أقلّ من ١٠٪. هذا هو الجهد الحقيقي الممكن بذله على صعيد الاقتصاد الحقيقي الفعلي. يجب أن تقوم التجارة بين دول مجلس التعاون والعالم الخارجي على ما يسمّى الميزة النسبية، فهناك اختلافات في الاقتصاد، لكن بين دول مجلس التعاون هناك ما يسمّى الصناعات البينية ونحتاج إلى السياسة الصناعية ونعني بها السياسة التي

تدخل فيها عوامل المنافسة في السوق وتوحيد الحوافز وتوحيد الدعم والاندماجات الاقتصادية، هذه هي أهم الأفكار التي أودّ أن أطرحها في هذا الوقت المحدود.

د. سعيد غباش:

شكراً للدكتور عبد الله، أعتقد أنه قبل البدء بالتعليق، أحبّ التنويه بأن المدّة المتاحة لكلّ معقّب ستكون ٣ دقائق فقط مع العلم بأنه سيكون هناك متّسع من الوقت غدًا لتناول معظم مواضيع هذه الأوراق في جلسة المناقشة العامة. وأول متحدّث هو الأستاذ جاسم السعدون.

أ. جاسم السعدون:

لي ملاحظتان صغيرتان سأدخل بعدهما إلى صلب الموضوع. الملاحظة الأولى هي أن منتدانا هو منتدى تنمية، يتكلّم عن التغير بفعل فاعل وليس التغيّر العشوائي الناتج عن متغيّرات خارجية، أعتقد أن معظم الأوراق لم تأخذ هذا الأمر بالاعتبار. الملاحظة الثانية هي أنه رغم كل الجهد الطيب المبذول أظلّ أعتقد أن المطلوب ليس مناقشة الأوراق ولكن التهيئة لإكمال الأوراق ما بعد الجلسة. لي ثلاثة تعليقات، التعليق الأول، لماذا تفشل تجربة التنمية في المنطقة؟ أعتقد أن المشكلة تكمن في إدارة التنمية وليس الموارد، وأعتقد أن لدينا مفهوماً في المنطقة العربية الإسلامية، وهو أن السلطة والهيبة يجب أن تكون للسلطان وليس للسلطات، هذه القضية تغيّر من التوجّه العام لمشروع التنمية من الأمن بمفهومه الشامل إلى أمن السلطان، وبالتالي تتحوّل برامج الدولة إلى لا دولة، وأعتقد أنها قضية قد حسمت في معظم تجارب التنمية في العالم، وللتذكير بها ما حدث في بريطانيا في العام ١٩٤٠ والعام ١٩٦٠ من حربين أو ٣ حروب أهلية أدّت إلى تحويل السلطة من السلطان

إلى السلطات، وكذلك الأمر في الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر حيث سقطت سلطة الكنيسة وتحولت إلى سلطة السلطات، وبعدها تحوّلت كل من بريطانيا وفرنسا إلى دولتين عظميين. في الجانب الإسلامي هناك استثناءان لهذا المفهوم، أحدهما في ماليزيا بسقوط سلاطينها لمصلحة السلطة المركزية وتحوّلها إلى دولة بدلاً من مشروع حكم، والآخر في تركيا بقبول الإسلاميين في إطار منظومة دستور علماني. فإن لم نبحث في تحويل السلطة من السلطان إلى السلطات، أعتقد أنه لن يكون هناك أمل في نجاح مشروع التنمية.

التعليق الثاني هو ملاحظة الجمع. أنا أشفق على الباحثين لأنهم تكلموا عن دول الخليج الست، وحكمها حكم أي دول في العالم بينها خلاف جوهري، وهناك مثال صارخ على هذا، دُبَي معولمة أكثر من العولمة نفسها، بينما السعودية تريد أن تعود ١٤٠٠ سنة إلى الخلف، فكيف يمكن أن يجمعهما سيناريو مستقبلي!! بمعنى أنني سأتعجّب إن قادت المرأة السعودية السيارة في العام ٢٠٢٥، بينما لن أتعجّب وسيكون أمراً مقبولاً أن تمتلك دبي نصف لاس فيغاس في ذلك العام وهذا لا يعني أنني أوافق كلياً على صحّة نموذج دبي بل هو في غاية الخطورة، فالسكان المحلّيون فيها يمثّلون ثالث أقلية، ومع التطوّر الحاصل قد يفقد المواطنون بلدهم. وفي السعودية نموذج متطرّف آخر ومتخلّف جدّاً، وبالتالي الجمع بينهما وإسقاط سيناريو مستقبلي واحد عليهما هو عمل غير صحيح. وعلى ذلك يُفترض أن يُفرد ضمن الأوراق سيناريو لاحتمالات انقسام هذه الدول إلى كتلتين.

التعليق الأخير هو ملاحظة متغيّرات العالم الخارجي على المنطقة. العولمة ليست جديدة علينا، كانت موجودة أيام الهند الشرقية والثورة الصناعية وما بعدها. هل سنعيد السيناريو نفسه في ما يتعلّق بقناة نقل الثروة؟ خطورة

هذا السيناريو - رغم إعجابي بما يحدث في آسيا- أنه إذا حدث وانتقلت القوة الاقتصادية إلى الشرق فسيكون وضعنا الأمني غاية في السوء، وسنضيع في حال طُبّق هذا السيناريو إن لم نحتط له من الآن. أعتقد أن أي بحث يتناول المستقبليات، مع احترامي لكل ما كتب، يجب أن يأخذ بالاعتبار أن التنمية متغيّرة بفعل فاعل، ولا يمكن أن يسمح لنا بتكرار التجربة السابقة في ظلّ ما يحدث في العالم من دون مخاطر حقيقية.

د. أحمد سيف بالحصا:

نحن نقدّر الجهد المبذول من الباحثين في الأوراق، ودورنا في المنتدى هو أن يكمل بعضنا بعضاً. وكما ذكرنا سابقًا في ورقة الأخ عبد العزيز الصقر، فإن بعض البيانات لم تعرض بشكل كامل ومقنع بالنسبة إلى الواقع الاقتصادي في الوقت الحاضر في دول مجلس التعاون الخليجي.

والأمر الآخر أن الباحث لم يُعطِ أي تصوّر عن وضع واقعنا الاقتصادي في العام ٢٠٢٥.

والأمر الثالث أن الورقة لم تشر إلى علاقاتنا بالدول المحيطة بنا من حيث الواقع الاقتصادي والتأثّر والتبادل الاقتصادي.

نتمنى تفنيد واقعنا الاقتصادي وما يعتمد عليه حالياً. نحن نعتمد على البترول والغاز بشكل كبير جدّاً، وبسبب الإحجام عن الإنفاق الداخلي لأكثر من ٤٠ عاماً في دولنا، اضطرّت الدول اليوم لظروف متغيّرة عالمية إلى الصرف على التنمية الداخلية، وبذلك ستزيد العمالة لتعويض التخلّف الذي عشناه لأكثر من ٤٠ عاماً مضت. كنت أتمنّى استكمال هذه الأوراق ببيانات محلّية عن واقعنا الاقتصادي، وإلى أين يمكن أن نصل في ضوء النموّ، لنقدّم عملاً متكاملاً. الجهد ككل جيّد ولكن دورنا أن يُكمل بعضنا بعضاً.

أ.د. عدنان شهاب الدين:

الورقتان تحتويان معلومات وتحليلات جديرة بالتقدير، وستقتصر ملاحظاتي على قضية جوهرية تمثّل أساس الاقتصاد الخليجي تطرقت إليها الورقة الثانية بشكل بسيط، ولم تعطها حقّها. الاقتصاد الخليجي مبنيّ على مدى خمسين عاماً على استخدام ريع مادة ناضبة، والاستفادة منها في التنمية. التجربة في الخمسين عاماً الماضية علّمتنا أن الأصل ليس استخدام الريع في التنمية وإنما تحويل رأس المال من البترول إلى رأس مال آخر، واستخدام جزء من هذا الشيء في عملية التنمية وليس العكس. لدينا تجربة في دولة الكويت مثلاً، ففي السبعينيات كان صندوق الأجيال القادمة محاولة جيّدة ولا بأس بها لترسيخ فكرة أن ريع البترول ليس لمصلحة الجيل الحالي بل لمصلحة جميع الأجيال القادمة، وبالتالي تُستقطع مباشرة قبل التصرّف في أي ريع للبترول نسبة ١٠٪ منه ويُحافظ عليها. أعتقد أن العكس هو الأفضل، أن تصرف ثم يُحوّل بعض الفائض إلى الصناديق السيادية الموجودة في المنطقة ليس هذا هو الأسلوب الحقيقي لاستخدام الثروة. هناك أمثلة في النرويج تمثل ذلك، فريع البترول يذهب مباشرة إلى الصناديق السيادية ومن ثمّ إذا احتاجت عملية التنمية إلى الاستفادة من هذه الصناديق يتم التوجه إلى ذلك بحكم القانون والسلطات. أعتقد أن هذه القضية يجب أن نلجأ إليها في الوقت الحاضر، ففي الخمسين سنة الماضية كنا في طور الإنشاء والآن حان الوقت لتنفيذ مثل هذه القضية. لا أعتقد أن الكويت أو حتى السعودية أو الإمارات بعد مرور خمسين عاماً يمكن أن تبقى في طور الإنشاء. أعتقد أنه يجب التفكير جدّياً في كيفية مساهمة الثروة الطبيعية التي هي أساس الاقتصاد وكيفية إدارتها، وهذا يجرّني للحديث عن كيفية توزيعها وليس مجرد استنفادها. إحدى الطرائق المتبعة في دول مجلس التعاون هي دعم السلع والكهرباء وهي سلبية لأنها تعلّم المواطن التبذير وعدم الاهتمام بهذه الثروة. هناك طرائق

أخرى لتوزيع الثروة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا جزء من الأساسيات التي لم تتطرّق إليها أيّ من الورقتين.

د. رولا دشتي:

تحدّثت الأوراق عن موضوع اقتصاد المعرفة، ولم يتمّ توضيح هل نريد أن تكون اقتصاداتنا المستقبلية هي المنتجة للمعرفة؟ أم نكون نحن المستفيدين من هذه المعرفة لإدارة اقتصادياتنا. إذا كنا نتطلع لأن نكون منتجين للمعرفة، فهل لدينا المقوّمات؟ ما هي المعوّقات والتحديات التي ستواجهنا لإنتاج هذه المعرفة. في موضوع النموّ الاقتصادي وعلاقته بالسكان، لم تشر الأوراق إلى استقرار الطبقة الوسطى ونموّها، وخاصة أن هذه الطبقة نشأت من خلال النظام الريعي للحكومة، أي أن الدولة هي التي أسّست هذه الطبقة الوسطى، فهل يمكن الحفاظ عليها؟ من المستفيد من الناتج القومي ونموّه في ظلّ انعدام المشاركة الفعلية في ثروات المنطقة؟ هل هو الحكم أم المجتمع أم يتم توظيفها صحياً لخلق اقتصاد متين؟ هل هناك تباين أو انعدام للعدل في توزيع الدخل؟ ممّا قد يخلق اضطرابات داخلية تؤثر في أمن المنطقة. في موضوع توظيف الفوائض المالية، وموضوع تلبية احتياجات الجيل الحالي على حساب متطلّبات الجيل القادم، فأي جيل يأخذ أكثر؟ هناك دول حسمت هذا الأمر كما ذكر د. عدنان في النرويج، فالكل للجيل القادم والاقتصاد يبني نفسه من خلال الضرائب وغيرها. في آلاسكا جزء من الثروة للمواطنين بالإضافة إلى الضرائب، نحن في الخليج لم نحسم هذا الأمر بعد ممّا يشكّل صراعاً ويسبب إشكالية في استقرار الأمن الداخلي في المنطقة. في موضوع النموّ الاقتصادي والعمالة، أعتقد أنه لم تؤخذ بالحسبان العلاقة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة، فمثلاً في الكويت لخلق فرصة عمل لمواطن كويتي يُحتاج إلى خمس وظائف لغير الكويتيين، فبالتالي علينا أن نختار إما قبول ذلك للحصول على

النمو الاقتصادي المطلوب وإما التضحية بذلك أو على الأقل تقليل نسبة الوافدين لتكون ١:٣ بدلاً من ١:٥ مما سينعكس سلباً على الاقتصاد والاستقرار الداخلي.

د. عبد الله مدني:

الورقة الأولى تطرّقت إلى أمور كثيرة كلها تشكّل تحدّيات لدول مجلس التعاون. سبب وجود هذه التحدّيات وسبب تناميها في رأيي الشخصي هو عدم وجود خطط مستقبلية واضحة لدى صانع القرار الخليجي للتعامل مع كل ما تطرّقت إليه الورقة كالتركيبة السكانية والموارد المائية والإصلاح الاقتصادي والنفط والتعليم وغيرها. أعتقد أن صانع القرار الخليجي بدأ يسيّر الأمور ببركة دعاء الوالدين وبشكل يومي، بدلاً من وجود نظرة مستقبلية بعيدة ومدروسة، ولاسيما أن خليج اليوم ليس كخليج الأمس، حيث أصبح هناك كوادر مثقفة متعلمة ومتخصصة ومراكز للدراسات الاستراتيجية بإمكانها أن تقدم النصائح التي لا يؤخذ بها للأسف الشديد. فلا توجد تصوّرات جديدة للمستقبل على نحو ما هو معمول به في الدول المتقدّمة.

أشارت الورقة إلى عدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، مما يؤدّي إلى ارتفاع البطالة أكثر مما هي عليه بالفعل، فلماذا لا نسترشد بتجارب الدول التي واجهت مثل هذه التحديات ونعرّبها ونخلجنها لنصل إلى حلول لهذه المشاكل؟ وللعلم فهي دول ثالثية ولها ظروف مشابهة لظروفنا! التجارب الموجودة اليوم وخاصة في بعض الدول الآسيوية تشابه ظروفنا، فهي نافعة ومجدية ومتاحة للجميع. للإجابة عن السؤال حول عدم اهتمام صانع القرار الخليجي بتجارب الدول الأخرى نقول إننا ننظر إلى ذاتنا نظرة متعالية ونختفي خلف ادعاءات فارغة. فانظروا كيف نتعامل مع العمالة الأجنبية، فقد اعتدنا وصفهم بالقنبلة الموقوتة بل وصل الأمر بوزير العمل البحريني قبل مدة

لأن يقول إن العمالة الوافدة أخطر من النووي الإيراني بل ومن إسرائيل!! تصوروا!! هذه العمالة التي عملت تحت وهج شمس الخليج الحارقة وبنَت هذه المنشآت والبنى التحتية ولا تزال تكنس أوساخنا كل يوم أصبحت أخطر من النووي الإيراني والوجود الإسرائيلي؟؟ أنا أجد أن هذا الوصف مبالغ فيه وغير مسؤول، فنحن بذلك نجيّش الناس ضد هذا الأجنبي ونقودهم إلى العنصرية، ونتيجة لذلك أصبح الصبية والشباب يوقفون الأجنبي لضربه وسلب ما معه من مال، وهذه الحوادث أصبحت تتكرّر في البحرين بشكل يومي.

د. سعيد غباش:

أودّ أن أوضح بعض النقاط، منها أن القطاع النفطي أقلّ موظّف للعمالة الأجنبية. وقد ذكر د. عدنان نموذجاً عن تحييد الدخل النفطي وأعطى مثالاً في النرويج عن طريق الصناديق السيادية وفصل التنمية عن زيادة الإنتاج النفطي، وبالتالي الملاءمة بين احتياجات التنمية والمداخيل اللازمة لذلك، كذلك ذكرت ورقة د. عبد الله أن العمالة هي وقود التنمية في هذه المنطقة، فكيف يمكن التقليل من دورها في مجال التنمية؟ لذا أرجو التركيز في موضوع الورقتين.

د. عبد المحسن مظفر:

ما سأقوله قلته في ندوات ومجالات سابقة لكني ما زلت مقتنعاً به. أعتقد أن منتدى التنمية نشأ إلى حدّ ما مع نشأة مجلس التعاون الخليجي، وعند إنشاء ما يسمّى مجلس التعاون الخليجي كانت لديّ تحفّظات ما زالت قائمة في ذهني حول خطورة تشكيل كيان سياسي جديد اسمه مجلس التعاون الخليجي، مما قد يدفعنا إلى الابتعاد والانعزال عن بقية الوطن العربي. هذه المخاوف كانت ناتجة من قرارات تنفيذية حكومية سياسية، وللأسف الشديد أجد أننا كمثقّفين ومفكّرين ومهتمّين بالشأن العام الخليجي أصبحنا ننساق وراء الاتجاه نفسه بحيث أصبحنا نتحدّث عن مشاكل الخليج فقط بدلاً من الحديث

عن مشاكل الوطن العربي وقضاياه ككلّ. أعتقد أن هذه خطيئة أساسية رافقتها خطيئة أخرى تمثلت بإبعاد العراق منذ البداية عما يسمّى مجلس التعاون الخليجي، وجرّت إلى خطيئة عسكرية سياسية سيّئة جدّاً كان يمكن تفاديها بانضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي. يختلف معي كثيرون، أعلم ذلك. ولكني أعتقد أن إبعاد العراق واليمن أيضاً عن هذا المجتمع السياسي الاقتصادي جعلنا نبتعد عن التفكير في القضايا القومية الأساسية، فصرنا ننسى ارتباط الخليج ببقيّة أقطار الوطن العربي عند مناقشة بعض قضايا الخليج. ننسى ارتباط دول الخليج بالاقتصاد المصري والتعليم المصري ومستوى الثقافة هناك وكذلك بالمغرب. أعتقد أننا ابتعدنا عن الحديث عن شأن عام أهم بكثير ودخلنا في نطاق ضيّق. أعرف وأقدّر اختلاف الكثيرين معي، ولكن نحن كمفكرين متقدمين في آرائنا يجب أن تتسع نظرتنا لتشمل الوطن العربي.

بالفعل بُذل في الورقتين جهد جيد جداً. تعقيبي على ورقة د. عبد الله الصادق وهي ورقة جيدة، أولاً في ما يتعلّق برقم ٧٠ الذي يقسم على معدّل نموّ السكان، هذا الرقم السحري صحيح ولكنه لا يصلح للتطبيق في منطقتنا، لأن معدّل نموّ السكان ليس ثابتاً بل يخضع لتدفقات الهجرة الخارجية والوفود الخارجية التي تتمّ بمعايير غير منضبطة، فهذا الرقم السحري لن ينفعنا خلال السنوات العشر القادمة.

ملاحظة أخرى وهي أن د. عبد الله ذكر في مقدّمته أن سيناريو الواحة يمثّل سيناريو الوضع الراهن، لكن سيناريو الواحة يتضمّن إدارة فعّالة وإصلاحات، فأين نحن من الإدارة الفعالة وأين نحن من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية لنقول إننا نعيش سيناريو الواحة؟ أنا أختلف مع د. عبد الله في هذه النقطة. ولي ملاحظة في ورقة د. كابلي لم أفهم جزءاً من الملخص الذي يقول فيه إنه خلال الخمسين سنة الماضية مر على المنطقة ما هو أغرب من الخيال، وإنه يستبعد أن يحدث في السنوات الخمس والعشرين

القادمة أكثر ممّا حدث في الخمسين سنة الماضية. أعتقد أن هذا تفاؤل، حيث من الممكن أن يحدث شيء رهيب جدّاً في هذه المنطقة قريباً جداً نتيجة تهور أميركي أو تهوّر إيراني يقود إلى دمار هذه المنطقة كلياً. وهذا لن يقارن بغزو العراق للكويت ولا تفتّت أقطارنا ولا انقسامنا عن العالم العربي.

أ. ناصر القعود:

موضوع استشراف المستقبل الاقتصادي لدول مجلس التعاون هو أمر صعب يحتاج إلى فرضيات واحتمالات. بدأت ورقة د. صادق بتحليل اقتصادي نظري ممتاز حيث يرى أن مستقبل الاقتصاد الخليجي يعتمد على مدى قدرته على زيادة الإنتاجية الحقيقية بشرط تجاوز النمو السكاني، ويتأتّى ذلك من خلال الاعتماد على الاقتصاد المعرفي الذي لا يحتاج إلى كثافة عمالية، وكذلك من خلال الاستفادة من التكامل الاقتصادي الخليجي. أما ورقة د. وديع فهي قراءة للتاريخ الاقتصادي للمنطقة في العقود الأربعة الماضية، والانتهاء أنه ليس بالإمكان أحسن مما كان وأننا سنبقى في الوضع نفسه، كما قال، إذا نظفنا البيت ببعض الإصلاحات. مشكلة الاقتصاد الخليجي أنه مرتبط بالإيرادات النفطية والاقتصاد الريعي الذي ليس بمذمّة إذا أُحسن استغلاله مع تحويل الأصول الناضبة إلى أصول منتجة ومساعدة لتنمية مستدامة ومتوازنة. كيف نحقق هذه التنمية؟ هناك خطط ومشاريع ممتازة إلا أن المشكلة تكمن في التنفيذ وإدارة هذه التنمية. الحل هو تحقيق هذه التنمية المتوازنة من خلال النمو السكاني ومن خلال استثمار الكثير من الموارد البشرية، وهناك تداخلات إذ لا يمكن الحصول على اقتصاد فاعل من دون بيئة فاعلة. كان د. وديع متفائلاً حين ذكر أن نسبة المواطنين ستزداد في نسبة العمالة الكلية، وفي الوقت نفسه قال إن معدّلات البطالة ستزيد، وللأسف كلّما قرأنا خطة للتنمية نجدها تذكر في نهايتها أن نسبة المواطنين ستزيد في العمل والواقع هو العكس، والخطأ في أساليب التنمية.

تحدث د. عبد الله عن التقارب الحقيقي والتقارب النقدي، وأعتقد أنه لنجاح أي تقارب نقدي يجب تحقق التقارب الحقيقي، ومن هنا نجد أن متطلّبات العملة الموحدة مرتبطة بتحقيق معايير التقارب في المجال المالي من عجز وميزانية وغيرهما.

أ. مشعل السمحان:

ملاحظتي موجهة إلى الورقة الأولى التي تكلّمت عن احتمالية التحول إلى سلّة عملات وفكّ الارتباط بالدولار، وأعتقد أن هناك حاجة إلى الاستطراد في تأثير هذا التحوّل في التضخم، وخاصة أن بعض دول الخليج اليوم سريعة النموّ -كقطر ودبي- وتعاني التضخم بشكل كبير، وقد رأينا من فترة قريبة في قطر مشكلة نتجت عن ارتباطها بالدولار فحين قلّت الفائدة في أميركا قلّت الفائدة في قطر وزادت نسبة التضخم التي تسعى قطر من الأساس للبحث عن حلول لها. نحن مُقبلون على مرحلة جديدة وبخاصة مع توافر البترول وكذلك السياسات الاقتصادية الجديدة التي تتبنّاها بعض الدول والتي تعتمد على المحافظة على التضخم مقابل تسييل العملة، ونحن نعلم أن هناك توجهاً لدول الخليج لخلق عملة موحدة.

أ. جاسم مراد:

أولاً أحبّ أن أوضح أن ثمة أمرين لا يمكن التنازل عنهما لدى حكّام الخليج: القرار والمال. مهما نادوا بالديمقراطية وادَّعوا تطبيقها فهو كلام فارغ. ونتيجة قراءتهم كتاب مكيافِلّلي الذي ذكر أن لأي أمير عصبة، فهم يشجعون القبيلة، والقبيلة بدو، والبدوي لا يعمل، فهو إما نائم وإما يحارب، لكنه لا يصلح للعمل اليدوي، لذلك لا يصلح إلا ناطوراً أو جندياً. نحن - العرب والمسلمين - نعبد الله وننتظر منه الصحة والعافية والتوفيق، والغرب

ربه الاقتصاد والعلم فهو يعمل وينتج. هل اقتصادنا ينتج؟ نحن لا ننتج، نحن نبيع البترول ونشتري بضائع هونغ كونغ والصين، ونفتح «مولات» لنبيع فيها هذه البضاعة. حتى إننا حاليًا أصبحنا تنابلة نؤجّر المكان ونؤجّر العمال الفلبينيين والهنود. شبابنا انقسموا فريقين، فريق الكرة وفريق آخر في المسجد، فكيف ننتج؟ من يتكلم عن الاقتصاد يجب أن ينتج، يجب أن يبيع شيئاً ما ويستورد شيئاً آخر مقابله. الأجنبي يوفر وجبة ويأكل وجبة ويرسل وجبة، أما نحن فنجعلهم في خدمتنا، حتى الحريم لا يعملن وأصبحن للتفريخ فقط، والتربية على الآخرين.

أنا لست مختصّاً في البترول، ولكني سمعت في هذه الندوة أن أميركا وفرنسا وإنجلترا حين هبط سعر البترول أصبحت تشتريه وتخزنه في أرضنا. هل آن وقت استخراجه وبيعه في الخارج؟ حكومتنا تعاقدت مع شركة اسمها مكانزي، في الخليج الفقير دخل النفط يصرف على الجميع، لكن نحن نأخذ نقود الفقير ونموّل بها الغني. حكومة البحرين قالت إن ما يصرف على الأجنبي تأخذه حكومة البحرين الممثلة في الشيخ سلمان صاحب شركة مكانزي، فقام ضده التجار ورجال الدين، وقالوا إن ذلك حرام، من أين نبني المساكن والطرق ونساعد البلد على التقدم؟ أيضاً لم يوافقوا، لماذا؟ لأن من مصلحتهم أن توجد العمالة الأجنبية لتجميع النقود التي تأخذ أميركا ثلثها. هذا الأسلوب في العمل والإنتاج لن يوصلنا إلى نتيجة.

د. عبد الله الجناحي:

مركز دراسات الوحدة العربية أصدر قبل سنة ستة مجلدات مترجمة عن استراتيجية إسرائيل في العام ٢٠٢٠. المجلد الأول عن منهجية الاستراتيجية فقط، كيف جمّع هذا الكيان خلاصة وكوكبة الخبراء والمثقفين والمتخصصين واختار من أفضل الجامعات متخصصين ظلوا أكثر من سنة يتباحثون لإعداد

استراتيجية، ووضعوا أهدافاً أهمّها حماية الحدود والماء والسكان من الأعداء المحيطين، ثم وضعوا سيناريوهات لكل هدف. وأصبحت هذه الاستراتيجية ملزمة لكل الحكومات بغضّ النظر عن الصراع السياسي. هل منطقتنا التزمت أو مارست ولو ٢٠٪ من مثل هذه المنهجية؟ أعتقد أن سياسات حكومات الخليج لا تسير وفق استراتيجيات وإنما وفق إدارة أزمات. حتى الخطط الخمسية نكتشف بعد ٥ سنوات أن أكثر من ٦٠٪ من الخطة لم ينفذ. على سبيل المثال أعدت الأمانة العامة قبل خمس أو ست سنوات استراتيجية سكانية، ووضعت من ضمن أهم التحديات العمالة الأجنبية. بعد إعداد الاستراتيجية وما أنفق عليها من مال ووقت، ارتفع عدد العمالة الأجنبية منذ إعداد الاستراتيجية إلى الآن بحدود ٨ ملايين شخص.

كما تفضل د. عبد الله الصادق حول تحديد نسبة النمو السكاني، نحن كنا نعيش في البحرين في وهم، فكل وزارات الدولة كانت تخطط لقاعدة معلومات وهمية، فوزارة التربية تضع خطّتها على أن عدد السكان ٧٥٠ ألف نسمة، ووزارة الصحة تضع خططها في بناء المراكز الصحية على أساس أن عدد السكان ٧٥٠ ألف نسمة، ونفاجأ بأن عدد السكان الآن مليون. أين الاعتماد على التنبّؤ الاقتصادي؟؟ خذ على سبيل المثال ما تفضل به الدكتور عبدالخالق في إحدى مقالاته أن في الإمارات اتجاهاً إلى التطبيع مع العدو السكاني، وهناك اتجاه رسمي بأن العمالة الأجنبية في الإمارات يجب أن تحصل على حقوقها ويجب أن تتعوّد الأقلّية المواطنة أن تتنازل عن امتيازاتها. في البحرين، على سبيل المثال وزير العمل لديه اتجاه ومجلس التنمية الاقتصادي لديه اتجاه آخر، ففي تصريح للوزير في منتدى العمالة الأجنبية في الإمارات ذكر أن عدد العمالة الأجنبية في عهده الميمون ارتفع أكثر من ٢٠٠ ألف شخص، رغم أن سياسته تحضّ على تقليص هذا العدد. أعتقد أن كل التحليلات المعدّة من قبل الأوراق المعتمدة على إحصاءات وأرقام رسمية

ستصل إلى نتائج خاطئة جداً. نحن نفترض أنه في العام ٢٠٢٥ سيكون إنتاجنا واقتصادنا تقليدياً، ولم نأخذ في الاعتبار أن رأس المال المستقبلي قد يكون معرفياً وليس رأسمالياً. أخيراً، لدى مجلس التنمية الاقتصادية توجهات للتخصيص لبيع ممتلكات الدولة وخلق صناديق سيادية من دون التفكير بالقيمة المضافة داخل البلد، ومن دون التفكير بإعادة الهيكلة الطبقية في المجتمع لزيادة الطبقة الوسطى. الهيكل الاجتماعي في السبعينيات أثناء الطفرة كان بشكل مثلّث، أقلية ثرية، أكثرية فقيرة، طبقة متوسطة صغيرة، والمجتمع يتغيّر مع ثبات العمالة الأجنبية بل وفي حالة زيادة. هذا التوجّه الذي لا يعطي اعتباراً لأهمية الأبعاد الاجتماعية ودور الدولة خطر جدّاً للعام ٢٠٢٥.

د. وديع كابلي:

هناك بالفعل كثير من الأمور التي أُهملت وذلك لضيق مجال البحث والوقت، فكلّ نقطة أُغفلت تمثل بحدّ ذاتها بحثاً أو ورقة بحث. هناك من يقول إنه قد يحدث شيء رهيب في المنطقة مستقبلاً يؤدّي إلى دمارها، وهذا السيناريو غير مذكور أو موضوع في الاعتبار، وأعتقد أن هذا السيناريو موجود ولن يغيّر شيئاً. سيكون كلامي غريباً.

حين قلت ليس بالإمكان أفضل مما كان وإن العناصر السلبية تلغيها العناصر الإيجابية، فلو حصلت ضربة من أميركا، فستكون آثارها وقتية، ستة أشهر، سنة أو حتى سنتين، سيظل الخليج وأهله موجودين، سيموت من سيموت ويعيش الباقون، وستستمرّ الحياة وستُبنى مرة أخرى. وأحيانًا تكون مثل هذه الكبوات نافعة لكي تفيق شعوبنا من أحلامها الوردية.

الأمر الآخر، ردّاً على الأخ الذي ذكر أننا لا ننتج، وأن اقتصادنا اقتصاد ريعي فقط، في كل العالم موارد تنفد في النهاية. الإنتاج ليس مادياً فقط، في أميركا الإنتاج المادي والصناعي والزراعي لا يمثل أكثر من ٣٠٪ من الناتج

المحلي، و٧٠٪ خدمات تشمل بنوكاً ومواصلات وهواتف وغيرها. بخصوص تخزين النفط، نعم يتمّ تخزينه في أرضنا لمصلحة دول أخرى، لن تقف الدنيا لحدوث مصيبة في مكان ما، فحتى حين حدثت الحرب العراقية الإيرانية استمرّ تدفّق النفط طبيعياً. الواقع يفرض نفسه، يجب ألاّ نكون متفائلين ولا متشائمين، إذا قرأنا التاريخ نجد أنه يكرر نفسه، لا يوجد شيء جديد، فالمستقبل سلسلة متّصلة بالماضي. لكلّ شيء حدوده وإمكانياته حتّى الكوارث كما في هيروشيما وناغازاكي.

د. عبد الله الصادق:

التفكير الاقتصادي في منطقتنا إلى الآن تفكير إدارة شركة، وليس تفكير إدارة اقتصاد. فكرة إدارة الاقتصاد الكلي موضوع جديد ظهر مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وقبل ذلك كان الاقتصاد علم إدارة شركات؛ والأمران مختلفان تماماً، ففي إدارة الشركة يكون الغرض الأساسي تحقيق الربح للمساهمين، ولا يوجد فيها بطالة، لكن في إدارة الاقتصاد هناك بطالة. في إدارة الاقتصاد الكلي نحتاج إلى التوافق المجتمعي بالإضافة إلى الاهتمام بالأرباح. هل نحتاج إلى نموّ اقتصادي؟ كم حجمه؟ هل نريد زيادة التركيبة السكانية؟ كم حجم التركيبة التي نريدها؟ هل نريد صناعات؟ ما الصناعات التي نحتاج إليها؟ هل نحتاج إلى وظائف؟ ما نوعها وما طبيعتها؟ أعتقد أن هذا أحد التحدّيات المستقبلية التي ستواجهنا.

د. سعيد غباش:

شكراً جزيلاً، باسمكم جميعاً أشكر د. عبد الله الصادق، ود. وديع الكابلي على الجهد المبذول في إعداد هذه الأوراق.

الجلسة الثالثة:
سيناريوهات المستقبل الاجتماعي والفكري

رئيس الجلسة: د. ثريا التركي

د. عبدالخالق عبد الله:

هذه الجلسة لاستكمال الحديث والنظر في سؤال المستقبل، إلى أين تتّجه هذه المنطقة في ظلّ المعطيات الراهنة، وبعد ما أعطينا الشق الاستراتيجي السياسي حقّه وكذلك الشقّ الاقتصادي في الجلسات الصباحية، ننتقل الآن إلى البعد الداخلي الاجتماعي الفكري المرتبط بالإنسان والنسيج الاجتماعي للمنطقة.

أحوّل الجلسة الآن إلى الزميلة ثريا تركي لتتولّى إدارتها.

د. ثريا تركي:

أحبّ أولاً تقديم نفسي، أنا د. ثريا تركي وأدرِّس في الجامعة الأميركية في القاهرة وهذه هي المرّة الأولى التي أحضر فيها المنتدى.

كما ذكر د. عبدالخالق، جلستنا الآن مكملة لحديثنا عن الإطار الإستراتيجي السياسي والإطار الاقتصادي، وحان الآن دور ورقة د. محمد الرميحي التي ستتعرض لكثير من الأسئلة التي مررنا عليها مرور الكرام في الجلسة السابقة، ولأنّ الوقت ثمين لن أقدّم د. محمد الرميحي المعروف

لديكم جميعاً، وستتناول ورقته سيناريوهات المستقبل الاجتماعي والفكري.

أ.د. محمد الرميحي:

أشكر الصديقة العزيزة د. ثريا وأنا سعيد بهذا اللقاء لسببين، أولاً المشاركة في المنتدى بشكل عام، وثانياً لأن الجلسة مسائية وبالتالي سيحضرها نوعان من الحضور، الأول امتلأت معدته ونام وبالتالي لم يثقل في المناقشات، النوع الثاني جاء فقط ليعارضني فأهلاً وسهلاً. حين حدّثني الأخ عبدالخالق عن المشروع، قلقت كثيراً لأنه وضع على كاهلي ثقلاً كبيراً، فالتوقعات للعام ٢٠٢٥ كثيرة ومتعددة، وعلى الفور بدأت أجمع ما توقع العرب والغرب وما تم من هذه التوقعات.

في الورقة مجموعة من الأمثلة لصعوبة التوقع الاجتماعي الثقافي، ولكني سأمرّ على بعضها بسرعة. جورج أنطونيوس كتب كتاباً مهماً جداً اسمه يقظة العرب، ذكر فيه أنه يتوقع أن يستقل العرب في دولة واحدة عن الدولة العثمانية في بداية القرن العشرين، وهوجم هجوماً شديداً وكُفِّر وأخرجوه من الوطنية. وبعد أقلّ من خمسين عاماً، استقلّ العرب بالفعل عن الدولة العثمانية بل وأصبحوا ٢٢ دولة مستقلة.

توقع الكاتب الكبير فكري أباظة في العام ١٩٥٠ في مجلة الهلال، أنه بحلول سنة ٢٠٠٠ ستكون بريطانيا مدينة لمصر بكذا مليون جنيه استرليني، وأن عدد سكان مصر سيكون ٣٠ مليون نسمة وأن ابن الملك فاروق الأول سيكون ملك مصر والسودان في دولة موحّدة، ومعلوم لنا جميعاً أنه في ٢٠٠٠ أصبح سكان مصر ٧٠ مليوناً، وأصبحت مصر مدينة للعالم كله، والوحدة بين مصر والسودان قد ألغيت، بل والسودان على وشك أن يصبح سودانَيْن.

التوقع الثاني من الغرب، في لجنة من الكونغرس الأميركي في العام

١٩٣٥ جُمع عدد كبير من العلماء الأميركيين للبحث في المستقبل العلمي للولايات المتحدة وقدم التقرير في العام ١٩٣٧. هذه اللجنة لم تستطع أن تتوقّع اكتشاف البنسلين ولا الرادار، ومن بين ما قالته إن الطائرات لن تستطيع الطيران أكثر مما كانت تطير في العام ١٩٣٨.

توقعٌ آخر جرى الحديث عنه في الجلسة السابقة، وهو من المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي أجرى فيه سبعون عالماً دراساتٍ عن منطقة الخليج في العام ٢٠٢٥ وهي مصادفة عجيبة، وقالوا باختصار إن الخليج تنتظره ثلاثة سيناريوهات، الأول أن يعود صحراء جرداء، الثاني أن يبقى واحة صغيرة أو دولاً صغيرة محدودة القوى الاقتصادية، الثالث أن يصبح خليجاً خصباً، وهذا يعتمد على القرارات التي سنتّخذها في الوقت الحالي وخاصة في التعليم. وبما أننا نعرف أن هذه القرارات لم تُتّخذ، نستطيع أن نعرف أياً من السيناريوهات سينطبق علينا مستقبلاً. من يعرف طريقة اتخاذ القرار في دول الخليج اليوم يعرف أن أي سيناريو سيتحقق سيكون نتيجة القرارات التي يتّخذها متّخذو القرار اليوم، فلدى متّخذي القرار ثلاثة متغيّرات، أسعار الطاقة وتصادم المصالح داخل المجتمع والتغير الإرادي، فالتغير في الخليج وقع بالمصادفة لاكتشاف النفط مصادفة.

عامل آخر مهم يدخل في الصورة هو العولمة، فتأثيرات العولمة سواء رغبنا فيها أو عنها مهمة. العولمة هي قطار ركبت فيه بعض البلدان، والآخرون تقدموا للقيادة كالهند والصين. للعولمة تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية كثيرة. وليس بالضرورة أن أذكركم بأن الخليج سيكون مجرّد راكب في قطار العولمة حتّى العام ٢٠٢٥ وسيسير تبعاً لرغبة قائد ذلك القطار. النقطة الأخرى هي التعليم والبحث العلمي في منطقة الخليج. الخليج الخصب كما قلنا يعتمد على قرارات التعليم والبحث العلمي، وبما أن الإرادة

غير متوافرة حتى الآن مع وجود بعض الجيوب في قطر أو السعودية أو الإمارات، ولكن لنفرض أن الوضع استمر في عدم اتخاذ قرار واضح في مجال التعليم فأتوقع أنه في العام ٢٠٢٥ سيحصل لدينا انقسام جديد، لدينا الآن انقسام بين غني وفقير، قبلي وغير قبلي، طائفي وغير طائفي، ثم سنجد انقساماً جديداً متمثلاً في خريجي الجامعات المعتبرة وخريجي الجامعات العامة، وبالتالي ستزيد حدّة البيئة الصراعية. إذا لم يتخذ قرار في التعليم فسنصل إلى مجتمع صراعي أكثر مما نحن فيه، وخاصة إن تراجعت أسعار النفط.

أعتقد أنه ستكون هناك صراعات مستقبلية في مجتمعاتنا بسبب انحسار القدرات الاقتصادية، وبسبب نوعية التعليم المتسلط. وكما نعلم جميعاً فإن أهم قضية في التعليم هي عقل الإنسان، فإذا امتلأ عقله وتجمد بمجموعة من الثوابت يصبح أقسى من الفولاذ ولهذا نجد أن ١١/ ٩/ ٢٠٠١ كان هذا العقل المتجمّد هو السبب في إيصالنا إلى ما حدث. التعليم ليس بالكمّ ولكن بالجودة وله علاقة بفرص التشغيل. هناك التعليم عن بُعد والتعليم التقني والتعليم المستمر. إحدى الأطروحات المعروضة هي أن نذهب بالتعليم إلى الخصخصة، وقد بدأت بعض الدول الخليجية تخطو خطوات مترددة في هذا الموضوع. فخصخصة التعليم قضية مهمة وأساسية وإن لم نتّخذ قراراً بخصوص التعليم فسنصل إلى بيئة صراعية.

الموضوع الثاني المطروق في الورقة هو الخلط الشديد بين المفاهيم، فهناك خلط بين الهوية والثقافة والمعرفة، وهذا الخلط له تأثيرات اجتماعية واضحة المعالم، فالناس تعتقد أن الهوية لها علاقة بالملابس وطول الدشداشة أو قصرها، وطول اللحية أو قصرها، رغم أن هذه ثقافة متغيرة ولها علاقة بالمعرفة، الهوية تعني العودة إلى الماضي، وقد ذكرت في الورقة أن الجسم

العربي كالإنسان الذي إذا شاخ تظلّ معه المعلومات القديمة، لهذا تمتلئ كتبنا وأحاديثنا بالعصر الذهبي الذي كان، وهو في حقيقة الأمر ليس ذهبياً كما يعتقد البعض. هويّة المسلم العربي ليست واحدة وثوابتها قليلة جداً وعناصرها المتباينة كثيرة، نحن نعتقد أننا كلنا عرب ومسلمون، وبالتالي تتغلّب المشاعر الموقتة والذاتية على المعرفة والعلم، نجد في المعرفة كثيراً ممن لهم علاقة بأهل النقل وليس لهم علاقة بأهل العقل. في هذا الجو ليس هناك مكان للتعددية الثقافية أو قبول الآخر سواء في المجتمع المختلف مذهبياً أو جنسياً أو الآخر الأجنبي إلى آخره. الخوف على الهوية الضبابية يؤدّي إلى الانعزال والبعد عن الآخر وبالتالي خلق الصراعات.. إن أفضل ما لدى كتابنا هو شتيمة الولايات المتحدة الأميركية وهو تجسيد للخوف من الآخر والبعد عنه.

الاتصال والإعلام سيلعبان دوراً مهماً رغم تطور وسائل الاتصال، وأعتقد أنهما يلعبان دورين: إيجابياً وسلبياً، فوسائل الإعلام مثقلة بأشكال الهوية والثقافة، وهناك الكثير من برامج قراءة الكف وتفسير الأحلام والبسملة والحوقلة وكثير من رجالنا يتكحّلون ويخرجون على الملأ ليعيدوا لنا ذلك التراث الذهبي من جديد كما يدَّعون. وبالتالي يسلط على الخليج هذا الأمر مع انفجار الفضائيات، مما يخلق حالة صراعية شديدة لدى الجيل الجديد مع الآخر ومع النفس.

أعود إلى السكان، وعلى عكس توقّعات الإخوان، ما لديّ من تقديرات تقول إنه إذا استمرّ الحال كما هو فإن عدد سكان الخليج في العام ٢٠٢٥ سيصبح ٦٠ مليون نسمة، ولكنني أرى عكس ما يقال، فاليد العاملة الخارجية ستتناقص بسبب التطوّر الاقتصادي والاجتماعي. أعتقد أننا لن نتمكّن من خلق رأس مال بشري خليجي يوازي الانحسار في اليد العاملة الفنية وشبه الفنّية في منطقتنا. هذه المفاهيم ليست جديدة فقد كتبتها منذ ربع قرن مضى وأعود إليها

من جديد. إحدى إمكانيات الخروج من فكرة التصحر أو الواحة هي الخصخصة. بمعنى أن تتحوّل الدولة من مموّل ومشغّل إلى منظّم ومراقب، ولكنها تحتاج إلى قرارات، لأن مجتمعنا الخليجي أصبح عالة على الدولة بتهيئة من الدولة لأسباب سياسية لا تخفى علينا، وهي العلاقة بين السلطة والثروة، فإذا استطعنا تملّك السلطة فسنملك الثروة لنقوم بتشغيل الناس ونقوم بتعليمهم وتطبيبهم لكن بخسارة الثروة سنخسر قليلاً من السلطة.

تحدّثت أيضاً في الورقة عن موضوع المرأة والشباب بين الانعزال والاندماج. موضوع الحكم والسياسة، أستأذن بعضَ من سيخالفني، أعتقد أن أشكال الديمقراطية التي نرغب فيها تحتاج إلى إعادة نظر. في الثلاثينيات اكتشفت الولايات المتحدة غازين، كل منهما ليس ضاراً بمفرده، لكن بجمعهما معاً يكوِّنان غازًا قاتلاً. الديمقراطية في بلادنا فرعان: الأول هو انتخاب الناس والثاني هو أن يكون هناك حريات، فإذا انفصلت صناديق الانتخاب عن الحريات العامة يصبح الأمر قاتلاً. لذلك نجد أنه في بعض مناطقنا كما في الكويت يعتبر البعض أن الديمقراطية هي رأيه النهائي وليذهب الآخرون إلى الجحيم، لذلك اعزلوا الطلاب عن الطالبات، لا نمنح الجنسية الكويتية للمسيحيين.. الخ. إذاً الديمقراطية ليست هي صناديق الانتخاب فقط. أعتقد أن الرغبة في الحصول على الديمقراطية أمر وأن القدرة على تحقيقها أمر آخر، وهذا موضوع يطول الحديث فيه. حكم الشعب وحماية الحريات جناحان مهمان. الديمقراطية فيها مهارات وعادات ومنظومة قِيَم، وأعتقد أن منظومة القِيَم الموروثة لدينا ليس لها علاقة كبيرة بالديمقراطية. لديّ بيتان من الشعر جميلان يبيّنان ثقافتنا وحبّها للعبودية:

كُـلُّ الـسـيـوفِ قَـواطِـعٌ إن جُـرِّدَت

وحـسـام لـحـظِـك قـاطـع فـي غـمـده

إن شِئتَ تقتُلُني فأنت مُحَكَّمٌ
من ذا يُحاسِبُ سَيداً في عبده

د. ثريا تركي:

شكراً على هذا العرض القيّم، بالفعل هي ورقة غنية جدّاً، ومن أهم ما يميّزها الدقة والمنهجية في تحديد المفاهيم وفي البعد عن الخلط بينها، فمثلاً حين ذكر أهمية التمييز بين الهوية والثقافة والمعرفة وكيف أن هذا لا يترك براحاً للتعددية، كما تضمّنت الورقة أموراً مهمّة جداً، في جوهرها اجتماعية ولكنها أيضًا ثقافية. بالفعل هي ورقة دسمة جداً، وأشكر للدكتور محمد الالتزام بالوقت.

ولنفتح باب النقاش.

د. عبد النبي العكري:

بخصوص المقارنة بين النموذج النرويجي والخليجي، بوضعنا الحالي لا يمكن لنا الاقتداء بهم. هناك في النرويج فصل بين الملكية للأسرة الحاكمة والثروة، هناك فصل بين الأسرة والدولة والمجتمع، لذلك الثروة النفطية هي ملك للدولة والشعب. هل يعرف أحدكم ما دخل كل دولة خليجية من النفط وأين يذهب بالتحديد؟ في دولنا يعتقد الحكام أن الدولة بما عليها وتحتها وفوقها ملك لهم. في النرويج لديهم أمر طبيعي أن يقبل المواطن رغم الدخل الهائل من النفط الاستمرار في دفع الضرائب ولا يأخذ سلعاً مدعومة، فالملكة تدفع الضرائب مثله، نحن بحاجة إلى تغيير في بنية القرار لتغيير المفاهيم. إذا ارتفعت أسعار النفط يفرح المواطن العادي لأنه يريد أن يحصل على جزء من هذه الثروة بشكل زيادة في المعاش. بالنسبة إلى الزيادة السكانية والنموذج المقدم من د. عبد الله الصادق، أعتقد أن الجانب الآخر لهذا الاضطراب السكاني هو التجنيس غير العقلاني.

د حمد الريامي:

تعليقي على الورقتين الاقتصاديتين، لذا سأبعث التعليق مكتوباً.

أ. عبد الله النيباري:

أحبّ تأجيل مداخلتي إلى الغد..

د ابتسام الكتبي:

من الصعب الفصل بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أعتقد أن هناك انكماشاً في دولة الرفاه في دول الخليج، بمعنى أن الدولة المتكفلة بالمواطن من المهد إلى اللحد لم تعد بذات الصورة، وبالتالي فحين أقرأ إمكانية فرض ضرائب في البحرين، وتأثير ذلك على العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها ومن ثمّ تأثير ذلك سياسياً، فكيف ستكون الصورة؟ النقطة الأخرى، التركيب الاجتماعي أو الطبقي، هل سيشهد تآكلاً في الطبقة الوسطى أم سيكون هناك تمدد في هذه الطبقة على ضوء ما نشهد من تضخّم وغلاء؟ التعليم في ظل ما نشهده من انتشار الجامعات الأجنبية وبكثرة، ما تأثير ذلك على مستقبل التعليم؟ في مصر وُجد التعليم الخاص والتعليم الرسمي ولم يخلق ذلك مجتمعين، فلماذا نفترض حدوث ذلك في منطقة الخليج؟ أيضًا المدن المتعولمة كدُبَي، كنت أتمنّى إفراد مساحة لها في التحليل.

أ.عبد الجليل الغربللي:

الحقيقة أنا أحترم المنهج الذي قدّمه د. محمد الرميحي في تحديد الخليج اجتماعياً إلى أين؟ ولكني قد أختلف معه في وضع تصوّر يميل إلى الواقع ويسلّط الضوء على مظاهر معيّنة ومشاكل معيّنة ويستشرف مستقبلها، هل ستستمرّ أو تزيد وطأتها على المجتمع؟ أم ستنحو منحى تباطئياً؟ وفي كل الحالات كان يجب أن يتم تشخيص المواقف والسياسات الحكومية والشعبية

تجاه تحقيق المنحى الثالث واحتواء السلبيات التي تعيث بجسم مجتمعاتنا الخليجية أو على الأقل التقليل قدر الإمكان من آثارها السلبية، هذا من ناحية الشكل. أما في المضمون فلو أخذنا ظاهرة من الظواهر كظاهرة الفرق الشاسع بين من يملك ثروات طائلة ومن يعيش على دخله المحدود، وقد تساءل بعض الإخوة عن الهرم، أنا أقول إن هناك قاعدة كبيرة وهرماً مرعوصاً، أي قاعدة هرمية وجزءاً صغيراً بارزاً منه وهذا هو الوضع الحالي. كان بودي تسليط الضوء على هذا الشكل وهذه الظاهرة ومحاولة محاكاة بعض الأمراض الاجتماعية كالسفه الاستهلاكي والنفاق بأشكاله وأنواعه المختلفة. هذه المظاهر تتناقض مع القيم الدينية لهذا المجتمع. والسؤال هو كيف تستشرف هذه المجتمعات مستقبلها إن كان هناك هذا التناقض بين القِيَم الدينية والقِيَم السلوكية القائمة على النقيض تماماً؟ هناك كاتب قال في مقالة طويلة له ما معناه: إما أن تسمحوا بتداول السلطة وإما اسمحوا بتداول الفساد، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

أ. محمد الدلال:

لديّ بعض النقاط السريعة. أعتقد أننا في دول الخليج نعاني نقصاً كبيراً في الدراسات الخاصة بعلم الاجتماع والقضايا المجتمعية، وحين تصفّحت ورقة د. محمد، وجدت أنه وصل إلى استنتاجات تنقصها الدراسة العلمية وأعني بها استطلاعات الرأي أو الإحصاءات والأرقام التي تثبت النتيجة التي توصل إليها د. محمد. على سبيل المثال حين تحدّث عن التغلغل الديني للمجتمع الخليجي، ما مقدار هذا التغلغل وحجمه وانتشاره ومحيطه؟ عند المتعلمين أم غير المتعلمين؟ هل الدين في المجتمعات الخليجية على الدرجة نفسها من التغلغل؟ ما أثر السياسة والعلم؟ النقطة الثانية في الصفحة السادسة تكلم د. محمد عن وجود سيناريوهين متوازيين، الأول يتعلق بتأثيرات العولمة

والثاني يتعلق بأثر ارتفاع أسعار النفط. أعتقد أن الأثر الثالث يبقى في إطار وجود فكرين يطغيان على الساحة منذ مدة هما فكر الانفصال وهو الفكر الذي يتبنى مبدأ التغريب والتحديث بالمفهوم الغربي من دون محدّدات واضحة ومن دون فكر واضح مكتوب ومحدّد، أما الفكر الثاني فهو فكر الجمود وهو الفكر الديني ويعني عدم فهم لغة وواقع العصر. هناك تباعد بين الفكرين وعدم قدرة على الوصول إلى خط وسط بين الطرفين، مما سيؤثر على السيناريو المستقبلي للمنطقة، ويضعنا في فترة من الخلافات مما سينعكس على التنمية والإعمار.

د. بهية الجشي:

لديّ بعض النقاط الأساسية، الأولى مرتبطة بخصخصة التعليم، هل سنصل بالفعل إلى هذه المرحلة؟ ما مدى انعكاس ذلك على المجتمع؟ ألا ترى أن ذلك سيكون تقليصاً لمسؤولية الدولة؟ هناك فرق بين أن تكون لدينا مؤسسات تعليم خاصة وبين خصخصة التعليم بشكل كامل والتي قد تحرم كثيراً من فئات المجتمع من التعليم، يلجأ الناس إلى التعليم الخاص لشعورهم أن هناك قصوراً في التعليم الرسمي يعوّضهم عنه التعليم الخاص. ليس كلّ أفراد المجتمع لديهم القدرة على الالتحاق بالتعليم الخاص، وبالتالي فخصخصة التعليم ستخلق انقساماً في المجتمع. نلاحظ حالياً أن خريجي التعليم الرسمي يصطدمون بعقبات مثل الإلمام باللغات الأجنبية، بالتالي فالتعليم الحكومي لم يستطع أن يوفر متطلبات سوق العمل وتوجهات التعليم. بعد ١٢ سنة من التعليم يتخرج الطالب من دون أن تكون لديه القدرة على تركيب جملة واحدة أجنبية، ليفاجأ أن اللغة أحد المؤهلات الأساسية لأي وظيفة، مما قد يزرع فيه إحساساً بالغربة يدفعه أحياناً إلى البحث عن ذاته باللجوء إلى بعض التيارات المنحرفة أو المتطرفة.

الأمر الآخر هو الأمّية، لقد صدمت من أنه مع وجود إلزامية التعليم في

المنطقة ما زلنا نراوح مكاننا في الأمية. لا يهمّني أن أقرأ أن نسبة استيعاب المدارس تبلغ ٩٩,٥٪، بل يهمني هذا الـ ٠,٥٪ الذي لا يلتحق بالتعليم، أين يذهب؟ ما مصيره؟

النقطة الثانية تتعلّق بالإعلام، هل لعب الانفتاح دوراً في حوار الحضارات وقبول الآخر؟ أم ساعد على ظهور ردود فعل مضادّة ومتعصّبة في مجتمعاتنا؟

النقطة الأخيرة تتعلّق بالمرأة وسوق العمل. أعتقد أن المرأة نتيجة للتغيرات التي طرأت على أوضاعها بدأت تلعب دوراً في الاقتصاد وسوق العمل ولها تأثيرها فيه. نحن لم نتطرّق لهذه القضية الهامة عند مناقشة مواضيع الاقتصاد في الجلسة السابقة، ولا لدخول المرأة سوق العمل وتأثير ذلك على الاقتصاد، ولا لما يجري من محاولة إظهار دخول المرأة سوق العمل هو أحد أسباب البطالة. وللأسف الشديد هناك من النساء من تتبنّى هذا الكلام وتطالب بالتقاعد المبكر للمرأة وبإعطائها مزيداً من الإجازات، ولكل هذا تأثيرات سيئة على وضع المرأة في القطاع الخاص، فهو لا يهتم أن يكون للمرأة دور، بل هو يبحث عن مصلحته.

د. إبراهيم البعيز:

من حسن حظي أن يأتي تعليقي بعد تعليق د. بهية الجشي، حيث إنني سأتكلم عن جانب مهم متعلّق بخصخصة التعليم.

ذكر د. محمد أن التعليم والبحث العلمي هما من المتغيّرات الهامة في المستقبل الثقافي والفكري لمنطقة الخليج. نشأت لدينا الجامعات الخاصة في الخليج ليس نتيجة البحث عن التعليم المتميز وإثراء البحث العلمي وإنما لمعالجة قضية عجز الجامعات الحكومية عن استيعاب الطلبة. المؤسف أننا أصبحنا في هذه التجربة رأسماليين أكثر من الرأسماليين أنفسهم، والدليل على ذلك أن الجامعات الغربية الخاصة هي في الغالب جامعات غير ربحية، بينما

هي في الخليج مؤسسات ربحية في المقام الأول. والجامعات الخاصة لدينا تعتمد بشكل أساسي على الرسوم التي يدفعها الطالب، بينما في الجامعات الغربية هذه الرسوم لا تشكل أكثر من ٥٠٪ من تكلفة الطالب نفسه، كذلك نسبة لا تقل عن ٧٠٪ من الطلاب في الغرب لا يدفعون رسوماً لأنهم يحصلون على منح دراسية سواء من الحكومة أو من جهات أخرى، بينما لدينا تقوم هذه الجامعات الخاصة على تلك الرسوم. الجامعات الخاصة لدينا وجدت لمن لم يستطع الحصول على فرصة قبول أو ابتعاث، فهم طلاب ضعاف مقابل مستثمرين يبحثون عن الربح، فلك أن تتخيّل النتيجة التي سنحصل عليها من هذه المعادلة. الجامعات الأجنبية التي بدأت تستثمر لدينا وأعتقد أنها استثمارات لأوقاف تلك الجامعات وليست فروعاً لها، وأعتقد أنني لن أكون مخطئاً حين أبيّن أن الشهادات التي تمنحها الجامعات الأجنبية في المنطقة العربية بشكل عام غير معتمدة من جامعاتها الأساسية. لذا لا بدّ من إعادة النظر في هذا الأمر نظرة نقدية وتحليلية لأنها ستؤثر سلباً في مجتمعاتنا إن بقيت على ما هي عليه.

د. ريما الصبان:

جميع الأوراق تفتح الشهية لكثير من الحوار، لكنني أودّ تأكيد مسألة العمالة وقضية التجنيس. وأودّ طرح هذه القضية من منطلق تطرحه أدبيات العمالة والهجرة والعولمة وخاصة في أوروبا، وتشدد على أهمية ربطها بقضايا التجنيس. ونحن كعرب علينا أن نؤيد مثل هذه القضية من حيث ضرورة حصول العمال على مثل هذه الحقوق، لكن إن نظرنا إلى وضعنا في الخليج فسنرفض هذه القضية رفضاً مطلقاً. اليوم في أوروبا يأخذ المسؤولون من الوضع الخليجي نموذجاً لاستخدامه في رفض مطالب العمال وحقوق العمالة. نحن كأكاديميين يجب أن نبدأ التفكير المختلف، وخاصة في مثل قضية

العمالة وربطها بالتركيبة السكانية. منذ شاركت في المنتدى وأنا أسمع شكاوى من هذه القضية وإلى اليوم لم أسمع أي حلول مبتكرة تخرج من نطاق ما تقدمه الحكومات أو من إطار فكرة الرفض الكلي، علينا التفكير بأساليب أخرى.

تحدّث الأخ عبد الله عن أن وزراء العمل بمنظورهم وما يقدمونه يسيئون إلينا وإلى صورتنا في آسيا. ومن يتابع الخطاب الإعلامي عن العرب في آسيا اليوم يفاجأ بصورة بشعة للعربي بأنه كسول لا يعمل ولا يُقَدّر العمل ومجرم. نحن نريد التواصل مع آسيا واستشراف المستقبل الذي يتّجه نحو آسيا، وهناك مخاطر عنصرية بدأت تظهر. أعتقد أن هذه الصورة مهمة جداً، وكما أشارت الأخت رولا حين ربطت العمالة الأجنبية بالعمالة المواطنة وعمالة المرأة والرجل، نحن نهمّش هذه الأمور ونعتبر العمالة المنزلية من المسلمات رغم أنها أساس في اقتصادنا واستمراره. أقترح إعطاء قضية العمالة اهتماماً لتطرح بأساليب جديدة بعيدة عن صِيَغ الماضي.

أ. جاسم مراد:

قالت الضفدع قولاً فسّرته العلماء

في فمي ماء وهل ينطق من في فيه ماء؟

إذا تكلمت مع أحد من الملتحين يقول وأطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم: وأولو الأمر غير وليّ الأمر، أولو الأمر هم من ينتخبون وليّ الأمر، والممثل له عندنا هو شركات النفط. الإسلاميون حذّرونا من البنوك الربوية وابتكروا فكرة البنوك الإسلامية، هل تعلمون ما تقوم به هذه البنوك؟ استثمرت في الأراضي ورفعت سعرها من ٥ دنانير إلى ٥٠ ديناراً، المعلوم أن رأس المال يوظف في الصناعة أو في التجارة وليس في الأراضي! قاموا بشراء الأراضي وباعوها للصغار ليبنوا فيها فنادق ومنعوا وضع الخمور فيها، إذاً من

سيسكن فيها؟ من كان يتوقع في يوم من الأيام وجود بنوك إسلامية، هل جاء النبي محمد Banker أم هادياً للبشر؟ إذا لم يطرح فكر ديني جديد قابل للتطبيق في مجتمعنا الحالي فلن تتقدّم الدول ما دمنا نحن نجرّهم إلى الخلف. العامل الخليجي يشتكي دائماً من قلّة راتبه، ونحن حين نستقدم عاملاً هندياً ونعطيه ١٠٠ دينار ستساوي ١٠ آلاف روبية في بلده، لكن الخليجي ١٠٠ دينار غير كافية له. ونحن لا نستعين بالعمالة الخليجية لسببين أولاً أجورهم المرتفعة، وثانياً لأنهم لا يصلحون للعمل.

د. موضي الحمود:

في ما يخصّ موضوع استشراف المستقبل، بالتأكيد يصعب التنبؤ بهذه الاعتبارات، وخاصّة في منطقة مثل منطقتنا التي تغلي من أكثر من جانب. لن أتحدّث عن الجانب السياسي حيث أعطيناه حقّه في المناقشة في الجلسة السابقة، وأشكر د. محمد على إثارته للجانب الاجتماعي، وأعتقد أن أيّ استشراف للمستقبل وأيّ تنمية بشرية نتمنّاها لا بد أن يكون التعليم رأس الحربة فيها. والتعليم أخذ نصيبه من ورقة د. محمد، وهو في استشرافه تخوّف من انقسام المجتمع إلى طبقتين مع العلم أنه منقسم مقدماً في أمور أخرى. وأنا أختلف مع د. محمد في هذا الأمر فأنا لا أتخوّف من انقسام المجتمع، فتطوير التعليم شيء حتمي، وعجز قطاع التعليم العام عن التطور هو ما أفرز الحاجة إلى التعليم الخاص، وأعتقد أن ما يجري من محاولات التطوير للتعليم العام، على سبيل المثال البرنامج الطموح الذي طرح مؤخراً في السعودية، كل ذلك نتيجة لتحرك الناس ومطالبتهم بالتطوير والإصلاح. وقد حدث ذلك أيضاً في الدول المتقدمة. انقلاب بعض قطاعات التعليم الخاص إلى قطاعات تجارية نحتاج فيه إلى ضبط جانب الجودة وأسس الرقابة على الجامعات الخاصة لاعتبارات الجودة وليس لغيرها. باختصار أنا لا

أتخوّف من انقسام المجتمع بل أرحّب بالتطوّر الحادث في التعليم الخاص ليقود التطور في التعليم العام، وهكذا بدأت معظم تجارب الإصلاح التعليمي في معظم الدول المتقدمة.

أ. ندين البدير:

أشكر د. محمد على هذه الدراسة والإشارة إلى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة الذي لا أعتقد من دونه سيحقّق أيّ نوع من التنمية البشرية في الخليج ولا أيّ تقدّم سياسي أو اقتصادي.

مطالبة د. محمد بهذه المساواة يقابلها صدّ من كثير من رجال الخليج، والمحزن أن الكثيرات من الخليجيات يقفن عائقاً أمام تحقيق مبدأ المساواة، وهذا بالفعل أمر غريب أعتقد أنه يحتاج إلى أبحاث مستفيضة. كيف استطاعت السلطة السياسية والدينية أن تجنّد أعداداً كبيرة من النساء لرفض حقوقهنّ والتمتع بحياة أشبه بحياة العبودية؟ كيف تمكّن السياسي من التسلل بين الناشطات والتخلل في الحركة النسوية والتأثير فيها؟ مثال على ذلك، من عندنا في السعودية، صدور تقرير من لجنة تابعة للأمم المتحدة يتهم السعودية وينتقدها في ما يختص بأوضاع السعوديات، فالنساء السعوديات لا يمتلكن أي حق قانوني أو اجتماعي أو سياسي وهن مضطهدات وغير موجودات تقريباً، واللافت أن عدداً من النساء قمن بإشهار أقلامهن لمهاجمة هذا التقرير الذي يدعو إلى مساواتهن بالرجل، ويقفن مع السلطة التي تريد قمعهن. أيضاً هناك الجانب الإسلامي، وما أسأل عنه دائماً هو طبيعة الحياة النفسية القاسية التي تعيشها المرأة الخليجية والتي تدفعها إلى التعلق بروحانيات رجال الدين وبأكاذيبهم؟ كيف تصبح المرأة أداة طيّعة بيد رجال التطرّف؟ أعتقد أن هذه البيئة النفسية والعائلية والمجتمعية تستحق الدراسة. لماذا لا تلجأ المرأة إلى الليبراليين الذين يملكون حلولاً لمشاكلها، وتؤمن فقط أن بيده مفتاح الباب

لعهرها ودخولها باب الإباحية الأخلاقية، هي لا تؤمن إلا بالإسلاميين فقط. لماذا لا تؤمن المرأة بأنها تمتلك البديل الذاتي؟ لماذا لا تصنع حلولها بنفسها؟ أعتقد أن هذا خلل في منظومة ثقافتنا الاجتماعية المحلية.

أ. خليفة بخيت:

الورقة فعلاً أكثر من رائعة وليست غريبة على د. محمد وقد أبدع فيها، وهي متكاملة، ولكن لي ملاحظات قد تكون بسيطة.

سعدت جداً حين سمعت أن هناك توقّعات لانحسار العمالة الخارجية بحكم ازدهار اقتصادات الدول المصدرة للعمالة كما فهمت، وبرغم ذلك فقد ذكرتم أن عدد السكان سيصل إلى ٦٠ مليوناً في العام ٢٠٢٥، وفي هذا تناقض بعض الشيء. في ما يتعلق بقصة التمكين والثقافة، أعتقد أننا دخلنا في نقطة الخطأ وأن الثقافة المتمكنة في داخل مجتمعاتنا ليست ثقافتنا بل ثقافة الآخر الذي استطاع أن يفرض نفسه وقيمه وأساليب حياته. هناك بلاد اسمها فيجي في جنوب الكرة الأرضية، بدأت الهجرة الهندية إليها في العام ١٩٧٣، وفي العام ١٩٩٩ حكم أول رئيس وزراء هندي فيها.

نحن دول ومجتمعات متّجهة نحو الانقراض والتراجع. وتمكننا في بلداننا ومجتمعاتنا سيضعف شيئاً فشيئاً وبشكل سريع. القرار السياسي لدينا مستلب والاقتصادات الاستراتيجية ليست بيد مواطني هذه المنطقة. قد نملك المال ولكن ليس الاقتصاد، فالاقتصاد تملكه فعاليات وقوى السوق المسيطرة والمهيمنة على كل أنواع الاقتصاديات الاستراتيجية. الهنود في الإمارات يتاجرون بما مقداره ١٥ مليار دولار ذهباً، وهو عنصر مهم جدّاً في اقتصادات اليوم. أعتقد أنه في ما يتعلّق بما ذكر عن شتم أميركا، مشكلة أميركا أنها فقدت مصداقيتها في دعم الحرية والديمقراطية في المنطقة وتحولت إلى دولة تبحث عن مصالحها الخاصة فقط، وضربت بعرض الحائط كل وعودها وكل

قيمها التي رفعتها. أعتقد أن المشكلة في التعليم هي أنه يتراجع بالفعل والمستقبل قاتم ومظلم وصعب. كل من التعليم والديمقراطية يواجهان المعضلة المتمثلة في أنه لن يكون هناك تعليم جيّد وإبداعي من دون حرّية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الديمقراطية، فلا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية صحيحة من دون حرية.

د. سعد الزهراني:

أشكر د. الرميحي على هذه الورقة اللذيذة، وأنا أدين له بكلمة أطلقها منذ فترة طويلة هي «**البدوقراطية**» وملخصها يقول إن دول الخليج اضطرّت إلى استخدام نموذج فايبر البيروقراطي لكنها لم تستطع تنفيذه بشكله الخاص فخلطت العادات والتقاليد البدوية مع نظام الإدارة البيروقراطي. أخشى أن الحاصل حالياً لا يبعد كثيراً عن هذا الخلط سواء في الخصخصة أو غيرها. الخصخصة التي أفهمها تعني نقل الملكية من يد الدولة إلى القطاع الخاص، وأعتقد أن كثيراً ممّن تحدّثوا يفهمون أن الدولة لا يمكن أن تتخلّى عن مسؤولية الإنفاق على التعليم، ولا يمكن أن يتولى القطاع الخاص مسؤولية التعليم أو الصحّة أو غيرها. منذ حوالي ٥ أو ٦ سنوات حين هبطت عوائد النفط بدأ مجموعة من الكتاب يطرحون موضوع خصخصة التعليم والصحة وغيرها، وكان الهدف منها إزالة حمل عن الدولة إلى القطاع الخاص، وهذا نوع من الجنون، وبعد فترة طرح البعض فكرة خصخصة النفط، وبعد ذلك الله يعوّضنا خيراً.

د. علي فخرو:

شكرًا على الورقة الممتازة. سأبدأ بملاحظة تخصّ صرف الدول الخليجية ما نسبته ٩ - ١٠٪ من دخلها القومي على الجانب العسكري وصرف حوالي

٤- ٥٪ على الجانب التعليمي. سؤالي: هل بالإمكان التقليل من المصاريف العسكرية وزيادة المصاريف التربوية لحل إشكاليات كثيرة؟ أعتقد أن الفائض في هذه المرحلة لا يعطي أي حكومة الحقّ على الإطلاق في ألاّ يكون لديها تعليم وجامعات ممتازة. في كندا يصل عدد منتسبي الجامعات بعد إنهاء المرحلة الثانوية إلى حوالي ٧٥- ٨٠٪ بينما ما زلنا هنا بعيدين عن ذلك، ولا يوجد أي مبرر مالي، بل هناك نقص في الإرادة السياسية لجعل التعليم أولوية الأولويات في هذه المنطقة. نتيجة لذلك بدأنا الخصخصة. أنا أوافق على أن هذه الخصخصة قد تؤدي إلى نوعين من التعليم، أحدهما يصلح للعولمة وقضاياها، والآخر محلّي لا يصلح لذلك. هذا جانب، ولكن الأهم من ذلك هو قضية اللغة، فالمؤسسات التعليمية الخاصة تعلّم لغة من أجل التواصل ولكنها لا تعلّم لغة من أجل الثقافة، وهذه قضية كبيرة. الطالب يمكن له قراءة الجريدة والتحدّث مع أصدقائه وأن يفهم الراديو ولكنه لا يستطيع أن يفهم طه حسين ولا محمد عابد الجابري ولا حتى القرآن، وبالتالي سينقطع نهائياً عن ثقافته.

النقطة الأخرى، من الضروري في الخليج أن نتكلم بصراحة عن أن قضية ملكية الأرض ستنقلب مستقبلاً إلى قضية اجتماعية. فمنذ الاستقلال أعطيت الأرض المشاع لرئيس الدولة، ورئيس الدولة يوزعها على عائلته وأقربائه. المشكلة أنه قريباً لن يستطيع الشاب الخليجي أن يشتري أرضاً أو أن يبني بيتاً وبالتالي ستنفجر في وجوهنا مشكلة بناء العائلة التي هي أهم وحدة اجتماعية داخل أيّ مجتمع، وقد بدأنا نرى بوادر ذلك. وإن لم يستطع الشاب الزواج وتكوين عائلة فإنه معرّض لأشكال كثيرة جداً من الضياع. أنا لا أتفق مع د. محمد على ملاحظته حول الديمقراطية، ففي الماضي قلنا إننا لا نريد ديمقراطية لأننا نريد من الثوار والعساكر والبرجوازية أن يقوموا بذلك باسمنا، اليوم بعد أن ترسّخت الرغبة بالديمقراطية في المجتمعات العربية، من

الضروري ألاّ نعطي أيّ مبرّر لأيّ كان لتأجيل مسار الديمقراطية في مجتمعاتنا.

في قضية العمالة، إن كانت العمالة تعاني مشاكل في الهوية واللغة والأمن، أما آن الأوان لأن نطرح العمالة بكل معانيها وشموليتها؟ أنا لا أستطيع أن أصدّق أننا لا نستطيع التقليل من العمالة الأجنبية غير العربية وزيادة العمالة العربية. آخر نقطة، قضية شتم أميركا والعهود العربية الذهبية، أعتقد أنه كان من الأجدى تجنّب مثل هذه الملاحظات ولو كان لديّ متّسع من الوقت لرددت على ذلك.

أ. منى عباس فضل:

شكرًا لإعطائي هذه الفرصة، وشكراً للدكتور الفاضل على ورقته القيّمة. لي ثلاث ملاحظات، تحدث د. الرميحي عن أن الأجيال القادمة سترى أن الجيل الحالي لم يتصرف بالسلطة والثروة تصرّفاً حصيفاً، ألا تعتقد أنه من الضروري تسمية الأشياء بأسمائها؟ لماذا لا نقول صراحةً بأن هناك تصرفاً فاسداً وهدراً، وهناك معايير ومقاييس دولية لقياس هذا الهدر، وعلى ضوء ذلك يمكن لتلك الشعوب مواجهة حكوماتها وأنظمتها السياسية.

النقطة الثانية تخصّ الديمقراطية. طرحت في الورقة أنه يجب إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية وكذلك ذكرت بأن مفهوم التحديث ونعني به مشاريع الإصلاح الاقتصادي والديمقراطي، هذا المفهوم لا يزال محاطاً بالغموض. أعتقد أن أكبر مثال على ذلك هو ما يحدث في البحرين، فما مسّ المشروع الديمقراطي خلال السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة يدلّ على أن هذا المفهوم بالفعل ما زال محاطاً بالغموض بالنسبة إلينا كشعب.

النقطة الثالثة والأخيرة. في ما يتعلق بزيادة حجم السكان، طرحت في الورقة أن هناك زيادة للسكان تراوح بين ٨ و١٠٪ وذكرت أنها تحدث في

الكويت وقطر والإمارات، وأرجعت أسباب هذه الزيادة إلى العمالة الوافدة. أعتقد أن هذه الورقة تنقصها دراسة تجربة البحرين الفريدة من نوعها في ملفّ التجنيس. فنحن نتكلم عن نقيضين. الأخت ريم طرحت مسألة التجنيس للعمالة التي تأتي وتؤسّس البنى التحتية وتبذل قصارى جهدها، وجزاؤها على ذلك على الأقل أن تجنّس. أنا أؤيدها في ذلك، ولكن ماذا عن التجربة التي نتمتع بها؟ هناك أجناس غريبة غير كفوءة تحصل على امتيازات من المفترض أن تنال المواطن من سكن وتعليم وتؤثر سلباً على برامج التنمية. لذا أرجو دراسة هذه الظاهرة الاجتماعية والسياسية باستفاضة حتّى لا نفاجأ بعد أربع أو خمس سنوات بمن يقول عنا كبحرينيين إننا عنصريون لأننا نرفض تجنيس العرب كما قالت ريم الخليفة.

أ. أحمد اليوشع:

لقد استمتعت بقراءة الورقة، ولديّ بعض الملاحظات عليها. أولاً أعتقد أن الورقة طويلة جداً من ناحية، وقصيرة جداً من ناحية أخرى. فإن كانت تتحدّث عن موضوع واحد فهي طويلة جداً، لكنها قصيرة جداً لأنها تطرقت إلى عدة مواضيع مما جعل الورقة تنحو منحى وصفياً أكثر منه نقدياً. مع العلم بأن د. الرميحي يقتبس من Anthony Giddens القائل بأن علم الاجتماع هو نشاط نقدي وليس وصفياً. فأعتقد أن المواضيع التي تمّ التطرّق إليها تحتاج إلى ٧٠٠ أو حتى ١٠٠٠ صفحة، فكنت أتمنّى التركيز على موضوع واحد ويكون الطرح تحليلياً ونقدياً أكثر من الحاصل.

أمر آخر، في الصفحة السادسة ذكر د. الرميحي أن الورقة تعتمد على منهجين متوازيين وهما حال تأثير دول الخليج في ظلّ العولمة والآخر حال دول الخليج من المنظور الاجتماعي. أنا أجدهما مكملين وليسا متوازيين، قد أكون مخطئاً في ذلك ولكنها وجهة نظري. هناك بعض الأخطاء المطبعية التي

كان من المفترض ألا تحدث وسأقوم بإطلاع د. الرميحي عليها، بالإضافة إلى بعض النقاط المنهجية الأخرى.

أ.د. محمد الرميحي:

أشكر كل الزملاء على ملاحظاتهم. بدا لي أن هناك إشكالية في دراسة دول الخليج، تخصّ أن ما هو جوهري ومشترك بين الدول قليل جداً، وما هو مختلف ومتعدّد أكثر. مثال على ذلك، ما ذكرته الزميلة من السعودية عن وضع المرأة هناك، وهذا موضوع ليس ضرورياً إلى الدرجة نفسها في الكويت مثلاً. زميلتنا في البحرين ذكرت أن التجنيس يجب أن يقنّن، بينما زميلة أخرى من الإمارات طالبت أن ننظر إلى التجنيس نظرة أكثر إيجابية. فنلاحظ أن هناك واقعاً محلياً يفرض بعض القضايا الجوهرية، وبالتالي علينا منهجياً أن نعترف بذلك.

أمر آخر، أنا أحاول الالتزام بالمدرسة النقدية، وأعتقد أن الحديث عن الطبقة الوسطى والطبقة البرجوازية هو استعارة غير صحيحة من علم الاجتماع لتطبيقه على مجتمعاتنا. أودّ أن ينحو جيلنا الشاب نحو نحت مفاهيم تتطابق مع مجتمعاتنا. أنا لا أؤمن بوجود طبقة وسطى بالمعنى المفهومي الاجتماعي الذي نبت في الغرب، ولا أعتقد أن هناك طبقة برجوازية بذلك المعنى.

النقطة الثالثة تتعلق بالتعليم، هل يقسم التعليم المجتمع إذا تعددت مصادره؟ أم يزيد تلاحمه؟ ذكرت د. ابتسام مثالاً عن مصر وأتمنّى منها التعمّق أكثر في هذه الأدبيات، فالمصريون يشتكون مرّ الشكوى خاصة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي من التعليم الأزهري والحديث، حيث نتجت طبقتان نخبويتان مختلفتان متداخلتان، فطه حسين مثلاً كان أزهرياً ثم أصبح حديثًا. وبعدها استمرّ في الانقسام، ويلعن المصريون شخصاً يسمّى **دانلوب** وهو مؤسّس التعليم الحكومي في مصر.

هناك إضافة جديدة أرجو من الأفاضل علماء الاجتماع الاهتمام بها وهي مصطلح «**الهرم المرعوص**» الذي ذكره الأخ عبد الجليل الغربللي، فهو مصطلح جديد وفريد من نوعه وقد أعجبني كثيراً.

حين أتكلم عن التعليم، فقد صرفت من حياتي ٣٥ عاماً في التعليم فأنا أعرف تماماً عما أتحدث. ما منتجات التعليم الحالي وما نتائجه المستقبلية؟ وإذا استمر الوضع كما هو عليه في التعليم فبالتأكيد سيمثل لدينا قنبلة زمنية موقوتة. لقد تحدثت عن الخصخصة بشروط، والمؤسف أنه في لقاء مثل هذا هناك كثير من الإخوان يسمع دون أن يقرأ. فحين تحدّثت عن خصخصة التعليم، عنيت خصخصة التعليم النوعي مع التأكيد على الجودة. وقد حاولنا تطبيق ذلك في الكويت إلا أننا واجهنا هجوماً شديداً، ولكنْ هناك تطبيق فعلي له في قطر، فالتعليم العام بيد قطاع خاص والدولة تمثل دور المراقب والمنظم له. أنا لا أعني دكاكين التعليم التي يهمها كسب المال مقابل بيع الشهادات وهي موجودة على أرض الواقع وفي الإنترنت، وهناك في الكويت مجموعة من الدكاترة الذين حصلوا على الدكتوراه من دون مغادرة الكويت وذلك عن طريق الإنترنت. التعليم بهذا المعنى ليس فيه مخاطرة باللغة العربية، وأنا أعرف من تجربة متواضعة أن أفضل من يكتب ويتحدّث باللغة العربية هم خرّيجو الجامعة الأميركية في بيروت وهي جامعة (غير عربية) فهم يقرأون لطه حسين ولمحمد عابد الجابري وغيرهما. لدينا مشكلة عربية وخليجية هي أنه لا يوجد لدينا قواعد معلومات، فلا أستطيع مثلاً معرفة مقدار ارتفاع أسعار الزبيدي العام الماضي لأنه لا يوجد من يرصد هذا الأمر، وبالتالي هناك مشكلة في عدد السكان والأطفال وغير ذلك.

الأمر الآخر الذي أريد الحديث عنه وذكرته د. موضي هو أنني اطّلعت على دراسات تؤكد تناقص العمالة الأجنبية لثلاثة أسباب رئيسية، أولاً لأن

منظمة حقوق الإنسان ستفرض علينا قبولهم بعد سنّ معيّن، ثانياً تحسّن الوضع المعيشي في بلد المنشأ، ثالثاً تقدم التقنية. الأخت ندين تحدثت عن موضوع هيمنة وتغيير الثقافة، فهي عملية تحتاج إلى وقت وجهد. د. علي فخرو تحدث عن أهمية الديمقراطية، أنا لم أقل إنها غير مُهمّة ولكن قلت إنها مُهمّة بجناحيها المُمَثّلين بجناح الانتخاب المباشر والحريات العامة. أنا ضد التمثيل السياسي الذي يقول بأن أعزل جزءاً من المجتمع كالمرأة أو أضع قانوناً بعدم بناء مؤسسات دينية للآخرين. لدينا معركة في الكويت بخصوص موضوع التعليم المشترك، وليس المختلط، وهذه معركة ضد حقوق الإنسان. تحدثت عن الإعلام وأهميته وكيف تسود الأفكار السلبية وسأعطيكم مثالاً أختم به: دفع المرحوم رفيق الحريري ملايين الدولارات ليجعل لبنان وبيروت منتصف التسعينيات مكاناً جاذباً للسياح، فقررت أنا وزوجتي زيارة بيروت، وقبلها بيوم كانت زوجتي تتابع قناة المستقبل التابعة للحريري، فشاهدت قارئة فنجان تقول إن هناك طائرة قادمة لمطار بيروت ستسقط، فأصرّت زوجتي على عدم الذهاب. فكل ما دفعه الحريري من ملايين، استطاعت أن تضيّعه قارئة فنجان. أشكركم على التعليقات.

جلسة المناقشات العامة

رئيس الجلسة: أ. جاسم السعدون

د. عبدالخالق عبد الله:

كان حديثنا أمس عن المستقبل، وسيستمر الحديث حول مستقبل هذه المنطقة وإلى أين تتّجه اقتصادات ومجتمعات ودول الخليج العربي في ظل المعطيات المعروفة. أمس استمعنا إلى الأوراق القيمة واليوم وفي نهاية هذه الجلسة سيفتح الباب للجميع للحديث والمشاركة. وسيقوم بإدارة ورئاسة هذه الجلسة أحد المخضرمين والمؤسّسين للمنتدى، ويسعدنا أن يقوم الأستاذ جاسم السعدون برئاسة هذه الجلسة فليتفضّل.

أ. جاسم السعدون:

هي ليست وصاية من الرئيس على أحد، ولكن جرت العادة على ألا تناقش الأوراق بالتفصيل في الجلسة الثانية، بل أن يكون الجدل حول النواقص واحتمالات المستقبل. ستترك الحرية للجميع للحديث عما يريد، مع رجائي بأن يكون التركيز على النواقص واحتمالات المستقبل. لديّ الآن ستة أسماء، والأمر لكم أن نبدأ.

أ. سعيد حارب:

طلب مني الأخ عبد الخالق تقديم مداخلة والحديث في جانب معيّن وحاولت الاعتذار ولكنه أصرّ. حين نتحدّث عن التيارات الاجتماعية ونكتفي بالحديث عن التيارات الإسلامية، فأعتقد أنه من المهم جداً أن تكون هناك مراجعات للتيارات كافة وليست التيارات الإسلامية وحدها، وإن كان حديثي سيقتصر عليها. هذه التيارات موجودة في كل بيت وإن كانت غير حاضرة بذواتها فهي حاضرة بتأثيرها، فلا يخلو مكان من حديث عن هذا الحضور، سواء في الشارع أو البيت أو المدرسة أو الجامعة وفي كل مكان. علينا أن ننظر نظرة فاحصة إلى هذه التيارات فهي ليست كلها على نسق وفكر واحد ولا بتوجّه أو رؤية واحدة تجاه كل القضايا الوطنية والمجتمعية، بل قد يصل التعارض بينها إلى حدّ المفاصلة أو التكفير، ونموذج العراق واضح، ففي التيار الواحد هناك من هو مع وهناك من هو ضد، وهذا ينطبق على كل التيارات الإسلامية في المنطقة، ليس بينها ذاك الصراع العدائي الواضح، ولكن ما زال هناك اختلاف بينها. بنية التيارات الإسلامية هي من الداخل، بعد تحرير الكويت حدث كثير من المراجعات، وقد كتبت كتاباً عن النخبة الخليجية بين الأيديولوجيا والجغرافيا، ولاحظت أن هناك مراجعات كثيرة في داخل التيارات الفكرية والاجتماعية ومنها الإسلامية حول ما هو الأولى الجغرافيا أو الأيديولوجيا، هل امتدادنا الأيديولوجي مع التيارات الأخرى هو الأقوى أم امتدادنا الجغرافي؟ إننا كتيارات إسلامية وقومية ووطنية وليبرالية على جغرافيا واحدة، كان هذا أحد الأسئلة التي طرحت ولم تحسم. وهذا تطور فكري داخل بنية هذه التيارات وعلينا أن نساعد هذا التطوّر لأرضية مشتركة. أعتقد أن جزءاً مما يمكن تسميته بعقلانية الإسلاميين إن جاز لي التعبير، لا يتوقف عليهم وحدهم وإنما يتوقف أيضاً على الطرف الآخر المقابل في تشجيع مثل هذه الحوارات والنقاشات.

هناك نوع من التقارب مع التيارات الوطنية الأخرى في بعض المناطق، خصوصاً التي يتجذّر فيها العمل السياسي، ولا أستطيع التحدث عن الكويت لوجود كويتيين حاضرين أمامي هنا، ولكن على الأقلّ في المجتمعات التي ليس فيها صدام سياسي واضح هناك سكون ما بين التيارات الاجتماعية ومنها التيار الإسلامي الذي نتحدث عنه والتيارات الأخرى، بل يحدث أحياناً نوع من التعاون أو الاشتراك على مستوى الأفراد أو التكتل. بالمقابل لا شكّ أن هذا الانقسام حادث، وأقف عند قضية تحرير الكويت، فبعدما حدثت مراجعات كثيرة نشأت قوى على طرفي النقيض، فهناك قوى مسالمة تؤمن بالعمل المدني السلمي وتؤمن بالعمل مع الآخر، وقوى متطرّفة وصلت إلى حدّ العنف كما لاحظنا في العمليات الإرهابية المتطرّفة التي تمّت في بعض البلدان. وهذا الانقسام أخّر الأمور التي تهدّد بنية العمل الإسلامية داخلياً، فالنظر إلى العمل الإسلامي يكون على اعتبار أنه كتلة واحدة، وأعتقد أن هذه نظرة خاطئة. هناك شريحة واسعة لا تؤمن بذلك ولا تمارسه ولكنها تسكت عنه. ولنكن صادقين، تحتاج هذه التيارات إلى مراجعة بنيتها الشرعية، فهل ما يتم مشروع إسلامياً أم لا؟

لا أعتقد أن تيار العنف سيتوقف على المدى القريب فالأسباب التي تدفع إليه ما زالت موجودة، بل أعتقد أنه سيدخل طرف جديد في موضوع العنف وهو التيارات الإسلامية الشيعية إن نشأت حرب مع إيران وأعتقد أن هذا احتمال وارد، فقد تلجأ بعض هذه التيارات إلى العنف في حال الحرب مع إيران ولن يكون هناك تعاون مع الطرفين، فالتيار الذي يؤمن بالعنف في المجموعة الإسلامية هو تيار لا يقبل بالآخر. هذه التيارات حاضرة وموجودة سواء قبلنا بها أم لم نقبل، وأحياناً يكون هناك تعاطف معها من الشارع خاصة في حالة عمليات القمع أو الإقصاء أو المواجهة، فطبيعة مجتمعاتنا متعاطفة ومهما كانت هوية المظلوم فلا بدّ من مساندته. هذا الحضور الميداني يدعونا

لإعادة النظر في موقفنا من هذه التيارات ومدى إمكانية دمجها في الحراك الاجتماعي أو المدني سواء كان سياسياً أم غير سياسي، وهذه ليست مسؤوليتنا نحن كتيارات مدنية أو فكرية فقط، بل جزء منها يُلقى على المؤسسة الرسمية في الدولة، فحين تحاول أن تصنف أو تعزل أو غير ذلك فعليها ألا تتوقع أن يقابلها الطرف الآخر بمدّ اليد. هذا التصوّر المتمثّل في إيجاد الأرضية المشتركة للعمل الوطني للتيارات المعتدلة كافة، التي تؤمن بالحرية وحقّ الإنسان وفكره ومشاركته والديمقراطية، أمر بالفعل يسعدنا لأنه سيحمي أوطاننا ومجتمعاتنا من كثير من التيارات المتطرّفة وسيوظف طاقات في مصلحة الوطن بغضّ النظر عن انتمائها السياسي.

د. شملان العيسى:

استمتعنا أمس بالأوراق الثلاث التي تُليت علينا وردود الفعل عليها، ولكن يبقى السؤال، هل نحن متفائلون بالمستقبل أم متشائمون؟ أعتقد أنه على الرغم من ارتفاع أسعار النفط وازدياد الثروة فإن الأوضاع كما هي لم تتغيّر داخلياً وخارجياً. على مستوى الأنظمة، ازدادت قوة الأنظمة السياسية بالثروة النفطية، وأصبحت تشتري الذمم والولاءات بكل سهولة. كما أن قضية الإصلاح والتغيير أُجّلت إلى الأبد. داخلياً على مستوى الشعوب نرى ردة رجعية إلى الخلف على مستوى دول الخليج كلها. ما نراه في الكويت غير معقول، المجتمع يعود إلى الخلف، التعليم في الكويت على مدى ٣٠ عاماً كان مختلطاً، وتراجعت عنه، والآن هناك حملة مرة أخرى لعودة منع الاختلاط. على مستوى المجالس المنتخبة، وهذه المصيبة الكبرى، نحن نتوقّع من المجالس المنتخبة أن تكون سنداً للشعوب وتدافع عن الحريات السياسية والاقتصادية والفردية، لكننا نجد أن المجالس المنتخبة مخيبة بالنسبة إلينا في الكويت، من يصدّق أن مجلس الأمة الكويتي يصادر الحريات، فآخر

ما أصدره من تشريعات سجن كل شخص يتشبّه بالمرأة. وتمّ زجّ كثير من الشباب في السجن بسبب هذا القانون. داخلياً كذلك نجد أنه بدلاً من دعم المرأة تقف هذه المجالس ضدّها. النساء المسجلات في الانتخابات في الكويت أكثر من الرجال، ومع ذلك لم تستطع امرأة واحدة أن تنجح في الوصول إلى البرلمان الكويتي. هل هناك مستقبل للتيار الليبرالي في المنطقة؟ شخصياً لا أتصور ذلك، فلا أحد في الخليج يقبل أن تكون هناك ضرائب أو محاسبة أو أن يسود القانون أو فصل الدين عن الدولة.

هل هناك أمل في أن تقود الحركات السياسية في الخليج عملية التغيير؟ أعتقد أنها حركات استبدادية فاشية لا تختلف عن التيارات اليسارية أو القومية السابقة. مع احترامي الشديد للأخ سعيد حارب، الحركات الإسلامية هي سبب البلوى في المجتمعات الخليجية، فحتى المعتدل منها لا يؤمن بالحوار مع الآخر، وبالتالي لا يمكن أن نتطور ولو خطوة واحدة نحو الأمام. التيار الليبرالي الذي ننتمي إليه، كان من المفترض أن يدعم التغيير من الخارج، لأن التغيير من الداخل تقريباً شبه معدوم أو صعب جداً. قطاع كبير من الحضور يرفض الضغوط الأميركية للتغيير في المنطقة، فالسؤال الموجه إلى هؤلاء هو، هل تستطيعون أنتم تغيير المجتمع داخلياً من دون تلك التدخلات الخارجية؟ الإجابة هي لا، إذن لماذا نرفض التغيير الخارجي؟ أعتقد أننا نواجه إشكالية كبيرة، أنا غير متفائل بالتيار الإسلامي الفاشي ولا التيار الليبرالي الضعيف.

د. مريم خليفة:

أشكر جميع الأساتذة على أوراقهم القيّمة والحضور على آرائهم التي استفدنا منها، ولكن أريد بصراحة التصريح بأنكم أورثتمونا الخوف والقلق، فجميع ما أبديتموه من مؤشرات يوحي بعدم الاستقرار في المنطقة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أكبر همومنا كشباب هو موضوع الهوية

وخطر التركيبة السكانية وتأثير العادات والثقافات الغربية على مجتمعاتنا وعلينا كشباب، القلق الآخر هو ضعف التنمية الثقافية والتراثية في مجتمعاتنا. صحيح أننا نرى تطوّراً اقتصادياً وعمرانياً وسوى ذلك في بعض المناطق، ولكن ماذا عن الأمور الأساسية كتطوّر الثقافة ومساعدة الشباب ليس فقط بتلقينهم المعلومة بل بتعليمهم التفكير والاعتماد على النفس وإبداء الرأي، وهو ما نفتقده في مدارسنا ومجتمعاتنا. من الأمور الأخرى التي تقلقنا منافسة الأجنبي للمواطنين على فرص العمل، فكثيراً ما نرى الأجانب يحصلون على فرص عمل ممتازة بينما خرّيجو الجامعات من المواطنين لا يجدون وظائف.

نقطة أخرى تخصّ الخدمات الصحية التي نفتقر إليها.

وأمر آخر لم يذكر، وهو البيئة والوعي البيئي، ما مستقبل التغيير البيئي من ناحية الاحتباس الحراري والنفايات التي تلقى في الخليج وظهور أمراض لم تكن موجودة منذ ٢٠ عاماً؟

أ. عبد الرحمن السالم:

طلبت رئاسة الجلسة في افتتاح هذا الاجتماع أمس وضع تصوّرات للنظرة المستقبلية لكل هموم الحاضر والماضي، وفي هذا الإطار لديّ ثلاث نقاط أساسية بالنسبة إلى النظرة المستقبلية. التنمية أو النموّ، هناك إصرار على المستوى العالمي وحتى المحلي من ناحية إحصائية أو عددية وليس من الناحية النوعية، لا بد أن ننظر نظرة تأمّل إلى أي نوع نحتاج؟ لابد من وضع تصور للمستقبل الذي نريده ونراعي أن يكون فيه عنصر النوعية وليس العددية فقط. النموّ كهدف في حدّ ذاته ليس إحصائياً فقط.

النقطة الثانية التي وردت بصورة عفويّة والتي هي جزء من النمو الذي ننشده هي السياسة النقدية والتي ترتبط بالعملة وسعر الفائدة، هي أن ارتباطنا بالدولار جعل الحسنات والسيئات مستوردة. ولا بد من إعادة النظر ومناقشة

هذه السياسات بجدية وإثارتها على المستوى الذهني والعقلي. قطر والكويت بدأتا هذا الموضوع وكانتا رائدتين، ولكن هذا لا يعفينا كمجموعة مفكرة من إثارتها بشكل أكثر شجاعة.

النقطة الثالثة تتعلّق بالصناديق السيادية أو الشركات الكبيرة التي تجمع الأموال من المنطقة لتستثمرها في الخارج. لديّ محاذير على هذا الأمر، فاليوم هناك حاجة إلى هذه الصناديق لهيكلة رأس المال، والمهم أن يكون لدينا تحفّظات في استعمال هذه الصناديق، فحين يتغيّر المفهوم السياسي في الغرب سنصبح مهددين بفقد السيطرة الاقتصادية على هذه الاستثمارات التي يحتاجون إليها اليوم وقد يستعملونها ضدّنا غداً.

أ. عبدالله النيباري

منتدى التنمية يجتمع منذ ما يقارب ٢٩ عاماً، لا شكّ أنه خلال هذه الفترة حصلت تطوّرات كثيرة جداً، كان دورنا فيها المراقب والمحلّل وأحياناً المنبّه، وكنا نستمتع طول هذه المدة بالنظر إلى أوضاعنا. وحين نراجع لقاءاتنا طوال هذه السنين نجد أن المحصلة النهائية لعملية التنمية في دول الخليج تتراجع إن لم يكن من حيث الكمّ فمن حيث النوع، وتوصف بأنها تنمية لأن هناك مؤشرات ارتفعت وحصل ازدهار في ارتفاع الدخل القومي بحوالي ٣٥ ضعفاً عمّا كان في العام ١٩٧٠، وفي زيادة السكان بحوالي أربعة أضعاف ونصف، وفي الدخل الفردي بما يقارب عشرة الأضعاف. قد تكون هذه المؤشرات غير متوازنة ولكنها مؤشرات نموّ. هناك سيناريوهات عديدة طرحت ومقترحات للإصلاح، وأعتقد أنّ ـ في نهاية المنتدى ـ كثيراً من المقترحات في ورقة د. عبد الله صادق ود. وديع كابلي أو القرارات الرسمية في موضوع تحديد مسار التنمية قد تكون مفيدة. ما يقلقني في وضع الدول النفطية هو أن كلّ الأوراق والنتائج تقول إننا ما زلنا معتمدين على النفط، بل إن اعتمادنا زاد أكثر

من الماضي. والنفط ثروة ناضبة، فهناك سيناريو مقلق، أو ما يسمّى **سيناريو الحلم المزعج**، وهو شيء بسيط، فهذه الدول لم تستطع تنفيذ أو تحويل شعار بدائل النفط إلى واقع، وما زلنا معتمدين على النفط. إن الاحتياطات العالمية هي في حدود تريليون واحد، والطلب أو الاستهلاك مقدّر بحوالي ٨٤ مليون برميل يومياً سيرتفع بزيادة ٤٠٪ خلال ٢٥ سنة القادمة ليصل إلى ١٢٠ مليون برميل مما يعني أن النفط العالمي عمره بحدود ٣٥ سنة، وحتى لو حدث تطوير في طرق البحث عن النفط وزيادة إنتاجه، علماً بأن الإنتاج هو الآن ٣٨- ٤٠٪، لو حصلت زيادة في الاحتياطي بالتطوير التكنولوجي لكانت الإضافة بسيطة من ١٠- ٢٠٪، فبدلاً من أن يكون عمر النفط ٤٠ سنة سيصبح ٤٥ سنة. إذا نضب النفط فستكون فائدة الكمية الباقية محدودة، ولا شك أن العالم سيبحث عن بدائل للطاقة بخلاف النفط لأنه لن ينتظر انتهاء النفط للتفكير في البدائل، فنضوب النفط أمر بدهي ولا يخفى على أحد. أسعار النفط وتأثيراتها هي في الكمية الحدّية، بمعنى أن آخر برميل هو الذي يحدّد السعر. تقول ورقة د. كابلي إنه خلال ٢٥ سنة لن يحدث تطور سريع لبدائل النفط، هل هذا بحث كامل؟ أم هو تقدير إحصائي؟ الاحتياطي النفطي الموجود سيبدأ في التناقص حين نستخرج ما يصل إلى ٥٠٪، لذلك لا بدّ من البحث عن بدائل. السؤال المطروح هنا هو: النفط العربي يستخرج منذ ٦٠ سنة، ووضعنا اليوم غير مُرضٍ، هل سنتمكن في مدة إنتاج النفط الباقية أو الأربعين سنة الباقية من أن نحقق ما عجزنا عنه في الستين عاماً الماضية؟ عدد كبير من الموجودين أعمارهم فوق ٣٩ عاماً وقد عاصروا هذه الحقبة. فترة الفوضى النفطية حصلت بالفعل، ولكنها عبارة عن تنمية مشوّهة، هناك زيادة في عدد السكان المواطنين أكثر من الزيادة العالمية ٣٪، وهناك زيادة كبيرة جداً للوافدين تصل إلى ١٢٪ في الكويت مثلاً. توظيف الأموال غير سليم، وفي التنمية البشرية تراجع.

ميّز بالأمس د. الرميحي بين خرّيجي الجامعات الأجنبية والحكومية. أعتقد أن القضية ليست شهادة أو جامعة، ولكنها الإطار المنهجي والفكري. أعتقد أن المزايا التي عادت علينا من الثروة النفطية والتنمية من ارتفاع مستوى المعيشة والفنادق والسيارات والملابس قد استمتعنا بها، ولكن خلق عناصر إنتاجية بديلة للنفط توفّر وظائف وتنمية لا يوجد وبالتالي فنمط التنمية الذي اتّبعناه لن يصل بنا إلى حيث نريد، فهناك زيادة في الاستهلاك، وهناك أنماط سلوكية معيشية لا تتّسم بالعقلانية.

ذُكر نموذج النرويج، في النرويج حرصوا على تجنّب ما يسمّى المرض الهولندي، حين توافر الغاز الطبيعي في هولندا خشوا الاعتماد على ثروة معدنية تؤثّر في التنمية البشرية، وحجز عليه بحيث لا يؤخذ منه إلا ١٠٪ لتعويض الميزانية، والباقي ليس للأجيال القادمة، ولكن يوضع في حساب لمواجهة التزامات التأمينات الاجتماعية المستقبلية.

طرح الإخوان مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية وغيرها، وموضوع الاتحاد الجمركي أو الاقتصادي والخصخصة، وطرح بالأمس موضوع خصخصة التعليم، ونحن بحاجة إلى الوقوف على هذا الموضوع. الجامعات الخاصّة لدينا عبارة عن دكاكين وليست مراكز تعليمية، فهي تأخذ ما ترفضه الجامعات الحكومية، مخرجاتها ضعيفة لا تعرف اللغة العربية ولا التاريخ ومنقطعة الصلة بهويتها. الجامعات الخاصة مدعومة، ومدرّسوها هم مدرّسو الجامعات الحكومية ولكن بدوام جزئي، لا يوجد في العالم هذه الظاهرة المستشرية عندنا في الخليج من المتاجرة بالتعليم. لقد قمت بعمل بحث خاصّ بنفسي مع بعض السفارات الأجنبية، السفير الألماني قال لا يوجد في ألمانيا تعليم خاص، في أميركا وجدت أن التعليم الخاص لا يشكل إلا أقلّ من ١٠٪ من التعليم وهو ليس متاجرة ولكن طفريّات كهارفرد وبرنستون وغيرهما. ولا توجد مدرسة مطروحة بالبورصة إلا في الخليج. لقد أصبح

عندنا كل ما هو غير حكومي أمراً جيداً بغضّ النظر عن ماهيته. موضوع الخصخصة وهذه المدارس الخاصة وموضوع مجلس التعاون، لو نفذنا كل متطلبات مجلس التعاون وأوجدنا اتحاداً جمركياً، فكم ستضيف هذه العملية إلى الدخل القومي؟ كم عدد فرص العمل التي ستوجد؟ هل ستصحح الانحرافات في مسار التنمية بما فيها المحافظة على البيئة وردم البحر وغيرها؟ ختاماً أتساءل، أما زالت لدينا فرصة للتصحيح؟ أم أن قطار التصحيح قد فاتنا؟ الوضع العربي سيّئ جداً. لو استخدم جزء من هذه الأموال الفائضة والتي تقدّر بألفي مليار دولار في إصلاح التعليم في البلاد العربية ألا يكون هذا نوعاً من الاختلاط الذي يعود بمردود إيجابي على المنطقة؟ السيناريو الذي أمامنا هو العودة إلى الهند، فلا يمكن العودة إلى الصحراء ولا إلى البحر.

أ. عبد الله الصالح:

على خلفية الأوراق التي قدّمت أمس، لديّ ثلاث جزئيات أودّ الوقوف عندها. الأولى هي الشأن الخارجي والصراع الدائر في المنطقة بين الطرف الأميركي والإيراني، ولقد أصبحنا في فم أسد كبير. الكل يسعى لمصالحه الشخصية، فكيف نستطيع مواجهة هذا الوضع؟ لن يتمّ ذلك بالاستعانة بقوى ثالثة كالصين والهند لتدخل معنا كطرف في هذا الصراع فهم أيضاً يبحثون عن مصالحهم الشخصية. فلننظر إلى الاتحاد الروسي، في الوقت الذي يموّل إيران، يدعوها إلى عدم التعامل مع السلاح النووي والتخصيب وغيره، فكلها ألعاب سياسية يريد كل من أطرافها تحقيق مصالحه الخاصة. المصلحة الوحيدة هي وحدة شعوب المنطقة، كيف نستطيع أن نلمّ شملنا كشعوب وندفع بقياداتنا لاحتضان هذه الشعوب كوحدة واحدة، وندعوهم أيضاً إلى رفع السقف القومي في مجلس التعاون الخليجي ليعبّر عن وحدة خليجية تكون مؤشراً للعمل العربي المشترك الذي تاه في أتون الصراعات الدائرة حتّى هذا اليوم.

الجزئية الثانية، عن التوقّعات المستقبلية والتي تمثّل جزءاً من المدينة الفاضلة التي لا يمكن تحقيقها. أعتقد أن ضمان الحريات العامة كافة هو مدخل جيّد للوصول إلى هذه الحالة، فضمان هذه الحريات يعني الديمقراطية، والديمقراطية تعني الحياة النيابية، والحياة النيابية تلقائياً تقودنا إلى المشاركة الشعبية في صنع القرار.

الجزئية الثالثة، عن المعادلة السكانية. نحن أقلّية، منذ العام ١٩٧٥ حين شكّل مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية الخليجي، كنت أحد المساهمين في وضع النظام الأساسي لهذا المجلس، وكانت الرغبة القائمة منذ التأسيس وحتّى اليوم في تعديل التركيبة السكانية، وللأسف لم نفعل أي أمر إيجابي بل إننا عقّدناها أكثر. أعتقد أنه ما دامت هناك تدفقات مالية كبيرة على المنطقة فلا بدّ أن يصاحب ذلك نموّ هائل في القطاع الخاص والمشاريع الكبرى مما يتطلّب الاستعانة بيد عاملة وافدة وبأعداد كبيرة. هل الاعتماد على الميكنة سيقلّل من هذه الظاهرة؟ لا أعتقد ذلك فالطلب موجود والمتاجرة في هذه العمالة ستظلّ قائمة. وكذلك الحال إن أصبح هناك انتعاش في دول المصدر لهذه العمالة، فإن دول الخليج لن تعجز عن البحث عن دول أخرى أكثر فقراً حتى لو كانت رواندا وغيرها. أرجو في اللقاء القادم **وجود ورقة تتحدث عن حقوق الإنسان في المنطقة**، إذا توصلنا إلى رؤى معيّنة في هذه المسألة فسنصل إلى باب الحرية والديمقراطية والمشاركة الشعبية.

أ. قيس الأسطى:

أعتقد أن الحديث عن أن الرئيس الديمقراطي المقبل لن يوجّه ضربة عسكرية إلى إيران هو حديث غير دقيق. أعتقد أن هناك ضربة عسكرية قادمة لإيران في فترة لن تتعدّى السنوات الثلاث، وذلك لأسباب موضوعية، فالضغط الإسرائيلي والأوروبي والعربي - إلى حدّ ما - سيفضي إلى ضربة

عسكرية أميركية ساحقة. هناك أمور حتميّة ستنتج عن ذلك، احتجاجات عنيفة في مناطقنا قد تصل إلى حدّ التصادم الجسدي وتصل إلى بعض المناهضين للمشروع الإيراني في المنطقة. أنا لا أتهم فئة أو طائفة، أنا أتهم ما يسمّى الشيعية السياسية، وهي ليست أفراداً شيعة بل هي مروحة كبيرة من هنا إلى غزّة وبشكل ما تلتقي كتّاباً أميركيين وبريطانيين.

الورقة الثانية والتي تكلمت عن الاقتصاد والمدن المعولمة. أعتقد أن على دول كالكويت والسعودية أن تغيّر نظرتها إلى مفهوم السيادة الاقتصادية وتقدّم بعض التنازلات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال نجد في الكويت الحديث عن دُبَي وكأنها مدينة خيالية، ولكن حين نتناقش مع بعض الإخوة في الكويت وحتّى في السعودية عن التنازلات المطلوبة للوصول إلى مستوى دبَي كدخول جنسيات مختلفة مثلاً يرفضون، بالإضافة إلى ضعف الحكومات وسيطرة بعض التيارات الإسلامية السياسية، لذا فأنا أعتقد أن هذه ازدواجية لا بدّ من التغلب عليها.

أختم بمفهوم التغلغل الديني. نحن لا نتحدّث عن الإسلام فكلّنا مسلمون، ما نقصده هو تيارات الإسلام السياسي وأعتقد أنها خطيرة جداً، فعن أيّ إسلام نتحدّث؟ عن الإسلام السلفي؟ الذي يرى أن هناك في مكان ما بمنطقة شبه الجزيرة العربية لا بدّ أن تشمل هذه التعليمات الإسلام كله، أو التيار الإسلامي الذي يرى خلاف ذلك؟ أو التيارات التي لمجرّد أنها خارج نطاق السلطة تظهر نوعاً من التسامح والانفتاح على الآخرين، وتأكدوا أنه في اليوم الأول لوصولها إلى السلطة ستلقي «البيان رقم واحد» تعلن فيه إلغاء الجميع سواها. استطاع التيار الديني ولفترات طويلة أن يوضح لمختلف أوساط الشعوب أن الليبراليين مجموعة من «السكرجية» - واعذروني على الوصف - واستطاع أن يوقف مدّهم الشعبي. نحن بحاجة إلى دولة مدنية

تعطي الفرص المتساوية للجميع بغضّ النظر عن طوائفهم وانتماءاتهم، نحن نحتاج إلى تيار مدني إصلاحي جديد، فالشخصيات الليبرالية التقليدية القديمة لم تستطع أن توصل الفكر الليبرالي أو مفهوم الدولة المدنية إلى مختلف المواطنين بصورة سليمة. واضح أن هناك شوائب كثيرة أساءت إلى عملية النقل تلك. لقد آن الأوان لأن تكون لدينا جرأة في طرح مفهوم الدولة المدنية، مع عدم ربطه بمفهوم التوسّع في الحريات الشخصية. هناك ضوابط في المنطقة لا بد من الالتزام بها، فلا يمكن مثلاً من منطلق الحرية الشخصية المطالبة بمفهوم إباحة الخمور.

د. علي فخرو:

طرحت أمس مجموعة كبيرة من النقاط، ومهمتنا اليوم جمع تلك النقاط المتناثرة الصغيرة الكثيرة في استنتاجات كبرى إن استطعنا.

أودّ طرح ثلاثة استنتاجات أعتقد أنها رئيسية. في الاقتصاد تحدّث الإخوان عن الثروة الكبيرة التي تستخدم في العقار والبورصة والأمن والاستثمارات الخارجية وبوجود استقطابين رئيسيين، الأول هو استقطاب مالي حيث يصبح البعض غنياً والبعض الآخر يكاد لا يعيش، والثاني هو الاستقطاب العقاري حيث هناك أفراد لديهم أراض كبيرة جداً وأناس آخرون لا يمكنهم شراء شبر واحد من الأرض ليعيشوا فيه. هذا الاقتصاد لم ينتقل ليصبح اقتصاداً إنتاجياً واليوم يفشل أيضاً في أن يصبح اقتصاداً معرفياً. كنا نأمل ألاّ يحتاج الاقتصاد المعرفي إلى أكثر من أناس مفكرين وعلى الرغم من ذلك فشلنا. إذن ما الاستنتاج الأول؟ في الاقتصاد نحن نضيع فرصة تاريخية موجودة لدينا الآن للإعداد عن فترة ما بعد البترول. في الاجتماع لدينا مشاكل في القبلية والطائفية والعائلية والعمالة الأجنبية ولا أريد الخوض فيها مرة أخرى ولكن نستنتج من كل ذلك أن الدولة في الخليج التي بدأت منذ بضعة عقود، بدأت

الآن تتراجع إلى ما قبل هذه الدولة فهي تتمزّق إلى طوائف وقبائل وهو موضوع خطير للغاية. الاستنتاج الثالث في السياسة. تحدثنا أمس عن بطء الانتقال إلى الديمقراطية لسببين، الأول أن الدولة لا تريد ذلك الانتقال وهي تحاول المستحيل لإيقافه، ودولة المجتمع ليس لديها القدرة على فهم ماهية الديمقراطية والانتقال إليها، والمجتمع المدني ضعيف ولا يستطيع المساهمة في حركة الديمقراطية.

جرى الحديث أمس عن قضية عودة الاستعمار إلى المنطقة. إن كان رجل مثل ماكين في الولايات المتحدة تحدث عن البقاء مئة سنة في العراق، فمن الممكن تصور وجود استعمار حقيقي احتلالي لهذه المنطقة لعقود كثيرة. إذاً، في السياسة أيضاً يمكن استنتاج عدم فاعلية السياسة، مما يعني أن حلّ كلّ الإشكاليات الأخرى سيتوقّف. نحن نواجه مشكلة رئيسية تتمثّل بضعف سلطة الدولة وفسادها وعدم قدرتها على التفكير في المستقبل وحل الإشكاليات الكبرى، وضعف دولة المجتمع المدني الذي لا يستطيع تنظيم نفسه والتحرّك للمساهمة في إنعاش هذه الدولة الضعيفة.

أعود إلى استنتاجي الأخير، الأخت الشابة قالت إنكم ترسمون صورة قاتمة، وأنا أقول لها إن الواقع يفرض ذلك للأسف الشديد، وكنا نتمنّى لو كنا نستطيع مثل هارون الرشيد أن نقول للغيمة اذهبي أينما تريدين وألقي ماءك في أي مكان فخراجك سيعود إلينا.

د. أحمد عبد الملك:

بداية، لا أريد أن أصبّ زيتاً في قطار التيئيس الذي أشار إليه الأخ شملان، ولكن كما قال د. علي هذا هو الواقع. لديّ نقطتان تخصّان المنتدى نفسه، الأولى، هل بعد ٢٩ عاماً تمّ تقييم مسيرة المنتدى؟ وما العقبات التي واجهته من حيث تحقيق هذه الدراسات والأفكار؟ النقطة الثانية، أعتقد أن بعض

الزملاء في الاجتماع الإعلامي أجمعوا على ضرورة التعريف بالمنتدى في وسائل الإعلام الخليجية والعربية ليصل صوته إلى المنابر السياسية وأصحاب القرار. من النقاط الأخرى التي تخصّ الأوراق أن القرار الفوقي الحكومي ما زال سائداً في المنطقة رغم ما يقال عن مجالس الشورى أو المجالس البرلمانية. التجربة في الكويت جعلت الكثير من شعوب المنطقة يكفرون بقضية الديمقراطية، ويقطعون بأننا شعب غير مؤهّل لهذه الديمقراطية.

تحدّث الإخوان عن فرص العمل. أعتقد أن كلّ القرارات والخطب الرنانة التي نسمعها من حين لآخر عن أن الإنسان أغلى الثروات هو كلام فارغ، وأن الإنسان يؤهل لأن يكون إنساناً يائساً، ففي بعض الدول يتعلم نصف تعليم ويطلب منه البقاء في المنزل ويعطونه راتباً، وفي دول أخرى لا يجد فرصة عمل. بعض الدول، ومثال على ذلك قطر، قامت بفتح ما يسمّى المدارس المستقلة، وقد فرضت فيها ثلاث مواد، وجعلت لكل صاحب مدرسة حرية اختيار المناهج، فهناك مدارس كلّها موسيقى، ومدرسة أخرى كلّها إسلام، وبالتالي ضاعت هوية التعليم.

أما بالنسبة إلى الجامعات التي جلبت من الخارج، فإنها خلقت جيلاً منفصلاً عن المجتمع القطري، يخرج من الجامعة «ببناطيل الجينز» ويدخّن ويذهب إلى مقاهي «ستاربكس» إلى منتصف الليل، هذا الجيل لن يقود المنطقة إلى برّ الأمان.

تحدّث الإخوان في موضوع التنمية عن الإيرادات التي وردت من النفط. سعر النفط زاد مئات الأضعاف وأعتقد أن الصرف على محفل رياضي في دولة من الدول يكفي لتوفير كمبيوترات لكل طالب لمدة ثلاثين سنة. بالنسبة إلى القرار الإصلاحي ومدى الاعتماد على الولايات المتحدة أعتقد أن وضعنا الحالي لا يسمح بإصلاحات، فالإصلاحات تكتسب بالأظفار ولا تُمنح من

جهات عليا، وأنا مستعدّ لوضع يدي في يد الشيطان من أجل إصلاحات في البلد.

د. عبد النبي العكري:

استطراداً للاستنتاجات الرئيسية التي ذكرها د. علي فخرو، نحن قد نبدو ناجحين أمام خيبة العرب. الكل يعلم أن في دول الخليج رفاهية وعمراناً وخدمات ومواصلات وغيرها، وهذا يظهرنا ناجحين لأن محيطنا العربي سيّئ جداً، ولكن الواقع أننا فاشلون أمام دول آسيوية كماليزيا التي لا تملك ما نملك من ثروات وكانت مستعمرة حتى أواخر الخمسينيات وكانت تعتمد على المطاط وهي الآن دولة صناعية كبرى، واستطاعت أن تدمج ثلاثة أعراق هي المالوية والهندية والصينية في مجتمع متناغم متنافس ناجح من دون صراعات وتوترات، ولا أصولية ولا كره فيما بينهم. فلماذا هذا حالنا رغم توافر كلّ هذه الإمكانيات؟ لأننا نشوّه كل شيء. باب الداء هو أن الحكم وصل إلى أنظمة حاكمة ذات خلفية قبلية استبدادية سخّرت النفط وكل الإمكانيات لتكريس هذا الواقع في مختلف المراحل مع تغييرات شكلية، وفشل قوة التغيير الحقيقية. حين حصلت الفورة النفطية، تم تزييف وعي المواطنين بصرف مكافآت ٧٠٪ زيادة في المعاشات، والكويت على الطريق، وفرح الشعب وهلل، ولكن هل يحسّن هذا من بنية الاقتصاد ويبني المستقبل؟؟ لا طبعاً. كذلك دُبَي التي تمثّل بالفعل مدينة الأحلام من حيث الوعي والقيم. إذاً أنا أضمّ صوتي إلى صوت أ. أحمد في أننا طرحنا الإصلاح ولكن فشلنا فيه، لأن النظام السياسي لدينا لا يؤمن بالإصلاح، بل هو يحني رأسه أحياناً أمام الضغوط الخارجية، قد يصدر دستوراً أو يشرع انتخابات أو يسمح بالأحزاب والصحف، ولكن النخبة السياسية في الأعماق لا تؤمن بالإصلاح بل إنها تحبطه، بينما الإصلاح موجود في السنغال وماليزيا وأوروبا، وناجح لوجود

قناعة وإجماع وطني على الإصلاح، وكلّنا نتابع التغيّرات الدستورية التي تجري في فرنسا وغيرها. لذا فالمطلوب عندنا هو التغيير وليس الإصلاح، فالإصلاح مصطلح أثبت فشله. من القادر على التغيير؟ أنا لا أقول إن المجتمع كله عقيم وفاشل أو مرتشٍ، صحيح أن هناك كثيراً من المرتشين، لكن هناك قوى مقاومة للفساد لم تتوقف رغم القمع، والمطلوب تحالف هذه القوى التي من مصلحتها تحقيق التغيير. يجب أن نسلّم أن قوى التغيير ليست ذات لون واحد فهي ليست إسلامية شيعية أو سنية أو إباضية وليست علمانية، وعليها أن توحّد قواها للوصول إلى التغيير.

بالنسبة إلى القوى الخارجية، فهذه المعاناة لا تخصّنا وحدنا بل تطول الوطن العربي أيضاً. لا ننسى ما حدث في السودان حيث قامت محاولة انقلاب وتغيير في السودان، فأرسلت مصر قوات وأحبطت المحاولة في العام ١٩٧١، وأيضاً لا ننسى العدو الإسرائيلي الذي من مصلحته زرع المزيد من الفتن، وهل من مصلحة أميركا التغيير؟ لا طبعاً، لذا يجب أن نضع نصب أعيننا عملية التغيير ومحاولة الوصول إليها وألاّ نقتنع بأن فلاناً أحسن من غيره، نحن في مأزق اقتصادي أمني اجتماعي، ويجب أن نقرّ بذلك.

د. خليفة بخيت:

في لقائنا قبل سنتين، أشرت إلى أن من يرسم الأجندة في العالم هو تنظيم القاعدة، وهذا التنظيم قرّر فاختار ومارس قناعاته بالطريقة التي يرى أنها تتوافق مع مبادئه ورؤاه، وقد قلت في ذلك الوقت إن هذا التنظيم سيتوسّع أكثر فأكثر، وها هو الآن موجود في المغرب العربي وشرق آسيا ووسط أفريقيا ومتّجه إلى جنوب أفريقيا، وهكذا هو يمارس دوره وقناعاته. في أفغانستان فشل الناتو مع الولايات المتحدة وحصلت القاعدة على ٦٠٪ منها. والمشروع الأميركي في المنطقة فشل فشلاً ذريعاً. والقاعدة هي المنتصرة في كلّ

الأجنحة بغضّ النظر عن خسائرها. نحن من يعمل من أجل تعزيز دور القاعدة. فشلنا جميعاً أدّى إلى هذه الانتكاسات والعنف في التعامل مع قضايانا المختلفة. إن كان للقاعدة أجندة فنظامنا السياسي أيضاً له أجندته الخاصة، وهو مقتنع تماماً أن ما يقوم به صحيح وفي مصلحة المنطقة والنظام. وتفرّغ النظام السياسي الخليجي للشعوب وتعامل معها بطريقة خاصة من أجهزة أمن وقوات خاصة وقمع بكل أشكاله، وأوكل إلى الأجنبي الدفاع عن المنطقة عسكرياً ومسك الملفات والإشكاليات الخارجية كالعلاقة مع إيران وإسرائيل وأزمة العراق الكبرى. أطراف أخرى كالتيار الليبرالي لم تحقّق إلا الفشل والهزيمة والخزي في ممارساتها كلها ولم تحقق أي نتائج تذكر وهُمّشت إذ راهنت على الفرس الأميركية وخسرت، وراهنت على قناعات معيّنة لدى النظام السياسي في المنطقة وفشلت، وقد استمرأت حالة الليبرالية حتى صارت أكثر تطاولاً على الثوابت الاجتماعية والقيمية في مجتمعاتها مما جعلها تخسر الخارجي والداخلي. وما يطرح في موضوع هذا التيار من بعض المفاهيم لا يخدم هذا التيار ويؤثر سلباً عليه وعلى أجندته. قضية التشبه بالمرأة أمر مستنكر تماماً ويجب عدم القبول به. وقضية الدين والحرية الدينية فهمت بشكل خاطئ من حيث إنها جرأة على الدين وعلى الثوابت الدينية، فالقاعدة العريضة من الناس مرتبطة تاريخياً وقيمياً وثقافياً واجتماعياً وأخلاقياً وتقليدياً وعرفياً بالجانب الديني، وهو أمر يفترض أن نحذره.

أعتقد أنه إذا كانت حالة التغيير السياسي عصيّة وصعبة لدى صانع القرار السياسي في المنطقة، فنحن نخسر مواقعنا وكثيراً من مكاسبنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في داخل المنطقة. ثقافتنا تشوهت ويتمّ الاعتداء الصريح والصارخ عليها ليس فقط من الأجنبي بل حتى من النظام السياسي. فما الحل؟ كيف يكون التغيير؟ كيف نفرض أجندتنا؟ النظام السياسي فرض

أجندته، وتنظيم القاعدة فرض أجندته، وأميركا فرضت أجندتها. قضية الحوار في ما يتعلق بإيران، يجب أن نفهم أننا تورّطنا مع إيران كثيراً وكان من الممكن استيعاب إيران منذ الثورة الإيرانية، وللأسف الشديد دخلنا معها في مغامرات غير محسوبة وخسرنا كثيراً من البشر والمال والسياسة. أمس قال الأخ عبد الله ما المشكلة في خسارة البشر، فمقابل من يموت هناك من يحيا، وكأن الموت مسألة بسيطة، وكأن القنبلة الذرية التي سقطت على هيروشيما وناغازاكي يمكن استقبالها هنا بروح الفداء والتضحية، فلتسقط علينا ليخرج لنا جيل أفضل يستفيد من التجربة. أعتقد أن هذا رأي غير حكيم وغير صائب، ويجب علينا أن نجنّب المنطقة الأزمات والحروب. على مدى عقود من الزمن والمنطقة لا تخلو من حروب وصراعات ومشكلات، أما آن الأوان لتستقر وتأخذ المنطقة زمام الأمور بيدها وتبدأ حواراً صريحاً وصادقاً مع الأطراف الأخرى؟ أيًا كانت هذه الأطراف؟ أعتقد أنّ **علينا فتح الحوار مع إيران**، فهي جار وشريك وليست عدواً. نعرف أن هناك ممارسات غير عاقلة في إيران وأن هناك حسابات وتيارات مختلفة، ولكن نحن عشنا مع إيران على مدى التاريخ واختلفنا واشتبكنا معها، لذا يجب في هذه المرحلة أن ندعو إلى السلم والحوار والتصالح مع إيران. لذا أدعو المنتدى إلى أن يتبنّى حواراً خليجياً إيرانياً، يتبنّى على الأقلّ حواراً ثقافياً كبداية مع المثقفين.

بخصوص رأيي في المستقبل، أعتقد أنه لا ينفع الصوت إذا فات الفوت. المنطقة متجهة، بل هي بالفعل قاب قوسين أو أدنى من الانفجار. قد نستصغر بعض الأزمات، ولكن أزمات كالبطالة والأزمات الاجتماعية الحالية هي التي ستولّد الانفجار وليس الحرب النووية الإيرانية الأميركية إن كانت قادمة. إذا فقدنا السلم الأهلي والاجتماعي ستتحوّل هذه المنطقة إلى كارثة. هناك كثير من المؤشرات التي تؤكّد أن السلم الاجتماعي والأهلي في المنطقة مهدّد

تهديداً خطيراً من قبل أنفسنا من ناحية، وبيننا وبين النظام السياسي من ناحية أخرى، وأيضاً بيننا وبين هذه الأفواج الكبيرة الوافدة من جهة ثالثة.

أ. يوسف جاسم:

بناء على الأوراق التي طرحت يشغلني كمشتغل في الإعلام القضية الخاصة بالحريات العامة. وأعتقد أنه تأسيساً على منتدانا العام الماضي تحت عنوان: «**الإعلام في الخليج والتحديات التي تواجهه**»، حيث طرحت قضيّة الحريات والمخاطر التي يتعرّض لها الإعلامي، حدثت بعض التطوّرات هذا العام في الكويت والسعودية خلال الأسبوعين الماضيين. أنا شخصياً تعرّض برنامجي ٦\٦ لإيقاف موقت. ما يهمّني هو خلفية هذا الموضوع ليس في الكويت فحسب بل في المنطقة عموماً، فحين نتحدث عن التوجه نحو الديمقراطية ومفاهيم حريات الرأي والتعبير عنه قولاً وكتابة، أعتقد أن هناك ملامح لتسونامي تتخلّق ضدّ هذه التوجهات. ومن المعروف أن الكويت كانت ولا تزال مركزاً من مراكز الضوء في المنطقة، على اعتبار أن لها السبق في مجال الديمقراطية. خوفي على الموضوع ليس من القرار الحكومي، سواء ما يتعلّق ببرنامج حواري هنا أو هناك، أو جريدة هنا وجريدة هناك، ولكن خوفي على حرية الرأي ممّن يشتغل في مجال الديمقراطية والحريات، بمعنى آخر، أنا أعرف أن برنامجاً كبرنامجي وبرنامج د. شفيق الغبرا ود. كافية رمضان من برامج تمّ إيقافها إيقافاً موقتاً هي من منافذ حرية الرأي والتعبير عن مختلف قضايا المجتمع، ومن يحرّض على تلك البرامج ليس الحكومة فقط، ولكن أيضاً بعض الأعضاء في مجلس الأمّة وبعض الكتّاب وبعض القوى السياسية، وهذا ما يقلق. هناك مواقف تدعم حرية الرأي من كثير من نواب مجلس الأمة والكثير من القوى السياسية، ولكن هذا التحريض المرئي وغير المرئي من قبل قوى معيّنة اجتماعية وسياسية للحكومات، وأنا هنا أتحدث تحديداً عن

الكويت فلا أعلم عن غيرها، ففي الكويت مثلاً كوّنت الحكومة تراثاً من حرية التعبير في منافذها من إذاعة وتلفزيون، وحين تطلب بعض القوى السياسية من الحكومة مراقبة تلك البرامج التي تنتقد سلبيات المؤسسة البرلمانية أو جهة معيّنة من المجتمع، تجدها الحكومة فرصة لأنها ليست صاحبة القرار. أنا متأكد أن هذا سينسحب على الأوضاع في دول أخرى ونتجه نحو تضييق حريات الرأي التي هي أساس من أسس الديمقراطية. مظهر آخر لدينا في الكويت هو قانون المرئي والمسموع الذي يشتمل على ضوابط قمعية، وظهرت لائحة تنفيذية منذ أسبوع فيها مزيد من التغيير بل تعيد الرقيب الحكومي على المنتجات الإعلامية الخاصة وحتى على البثّ المباشر، هذه ردّة ستقوّض أساساً من أُسس الديمقراطية إن استمرّت.

يبقى تعقيب أخير. أنا لم أحضر المنتدى الإعلامي أمس لظرف خاص، ولكن أعتقد أن التجربة الكويتية في الديمقراطية رائدة، لديها تشوّهات في الممارسة ولكن نأمل ألا يتمّ الكفر بها، فتشوّهات الديمقراطية تعالج بالمزيد من الديمقراطية، وهناك من القوى الواعية داخل البرلمان والمجتمع والصحافة من ينتقد تلك التشوّهات، وعلينا كمجموعة أن نحتضن مثل تلك التجربة للدفع بها إلى الأمام.

أ. محمد الدلال:

لديّ ملاحظات على ما طرح. حين تكلمنا عن سيناريوهات المستقبل فلا شكّ أن الحراك الشعبي أو مؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الخاص غابت عن الأوراق، وهذه مشكلة. فقد يعني ذلك في قناعة مقدّمي الأوراق أن المجتمع المدني أو القطاع الخاص الاقتصادي مثلاً لا دور له في رسم شكل المستقبل في منطقة الخليج. من المهم جداً استكمال هذه الأوراق فيما يتعلق بالحراك الشعبي ودوره في السيناريوهات الاستراتيجية التي طرحها

أ. عبد العزيز أو دور القطاع الخاص وأثره الاقتصادي تحديداً وخاصة في النفط والمال، فهذه قضية مهمة يجب أن نعرف انعكاساتها في المستقبل ومدى تأثيرها على مستقبل منطقة الخليج.

النقطة الثانية، أعتقد أن المراهنة على الأنظمة والحكومات في التغيير السياسي للأصلح والأفضل يجب ألاّ تكون كبيرة، كما يجب أن يكون لدينا نفس طويل جداً في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وأن تكون لدينا استراتيجية عمل لتفعيل هذه المؤسسات على أرض الواقع.

النقطة الثالثة، ماذا أعددنا للسيناريو الأسوأ في حال وجود حرب في المنطقة؟ ذكر أ. عبد العزيز أن هناك عدة سيناريوهات منها موضوع الحرب. أعتقد أنه يجب أن نضع موضوع الحرب في بالنا وإن كنا جميعاً نحرص على التسوية والسلم والحرص على الاستقرار في المنطقة، لكن موضوع الحرب لا يمكن أن يوقف بتقرير استخباراتي أميركي. هناك أمور كثيرة مرتبطة بمستقبل شعوبنا ولا أجد الحكومات تقوم بدور كبير في حلها. نحن في الكويت مثلاً لا توجد لدينا ملاجئ كافية، لا توجد خطط طوارئ لأي حرب لها بعد نووي أو كيميائي أو غيرها، كيف نتعامل مع انتقاص حقوق الإنسان والحريات في حال الحرب، وأعني بها أحكام الطوارئ والقوانين العرفية. أعتقد أن هذه قضايا يجب أن تناقش بشيء من التفصيل لنصل إلى نوع من الوقاية إن لم تأخذ الحكومات هذا الأمر بجدية واعتمدت على القواعد الأميركية والحماية الأجنبية في قضية الإعداد للسيناريو الأسوأ، بينما نرى في المجتمعات الغربية وفي إسرائيل أنه يتم أخذ الاحتياطات كاملةً للوقاية من أي وضع أمني محتمل. النقطة الثالثة، أنا أحد من كانوا يؤمنون بأهمية الحوار بين التيار الإسلامي اصطلاحاً والتيار الليبرالي اصطلاحاً، وما زلت مؤمناً بهذا الأمر وإن كان هذا الإيمان يهتز ويضعف، ففي اعتقادي أن التيار الإسلامي هو التيار المستقبلي وليس الليبرالي، والمجتمعات والشعوب العربية كلها تتجه نحو هذا

الاتجاه الإسلامي. قد نختلف مع تلك التيارات في بعض أفكارها وآلياتها ومناهجها، ولكنها ما زالت في المقدّمة، بينما التيار الليبرالي آخذ في التراجع والاضمحلال في الفكر والانتشار وعدم القدرة على الوصول إلى المقاعد الشعبية أو البرلمانية. هذا الحوار يصعب تحقيقه على أرض الواقع بسبب عدم إيجاد الأرض الخصبة الصالحة لاستقباله. أعتقد أنه من المهم أن يتمّ حوار جاد بين هذين التيارين في المشتركات السياسية الكثيرة التي تجمعهما، والاختلافات في الجوانب الثقافية لأزمة الهوية. على التيارات الأخرى الحرص على ألا تنتهي تماماً لأنه بذلك ستخلو الساحة للتيار الإسلامي، فيجب على التيارات الباقية تقويم هذا التيار والأخذ بيده في تعامله مع الساحة السياسية والاجتماعية في مجتمعاتنا الخليجية، وليس تحريض السلطة عليه، أو محاولة التقليل من دوره وأهميته.

أ. محمد راشد:

نحن أمام مشهدين، الأول هو حالة حافة الحرب التي يحتمل أن نشهدها قريباً، والثاني هو القديم الجديد وأعني به تخلّف التنمية وطبيعة تعامل السلطة السياسية مع المجتمع وكيفية إداراته. أنا أميل إلى أن نخرج ببعض الأمور العملية من هذين المشهدين فذلك أفضل من الحديث عن الكثير من التحليلات. في ما يتعلّق بالمشهد الأول، ماذا يمكننا كمنتدى وقوى مجتمع مدني أن نعمل؟ أعتقد أنه لا بدّ أن تكون لدينا محاولة لإيجاد ضغط ودور شعبي لحمل رسالة للأطراف المتصارعة في المنطقة وإيجاد سبيل للحوار المشترك. لذا نرجو تحقيق إجراء عملي بإيجاد لجنة منبثقة من هذا المنتدى تستطيع أن تؤدّي هذا الدور. يجب أن ينشأ تيار جديد يجمع هذه التيارات وهو تيار القيم المشتركة، فهناك قيم مشتركة بين التيار الإسلامي والليبرالي وغيرهما تساعد على توحيد الجهود لتطوير وتنمية هذا المجتمع. عند الدعوة

إلى تيار القيم المشتركة يجب ألاّ نعتمد كثيراً على التغيير من الخارج، فالقوى الخارجية تنظر إلى مصالحها أولاً وأخيراً وقد تتخلّى عن كثير من القِيَم حين تتعارض مع مصالحها وقد رأينا ذلك في المرحلة الماضية. لذا يجب أن نعتمد على قوى المجتمع المدني في الغرب وغيرها لتجسيد الدعم لهذا التيار، ويجب الانتباه أنه لتحقيق هذا التقارب بين التيارين يجب عزل عناصر التطرف لكي لا تؤثّر على مسار التوحد ومقاربة وجهات النظر، مع الاتفاق على معايير موحدة وعادلة لتقييم الواقع لكي لا نجنح للخيال والتطرف. أعتقد أنه يجب البدء بحوار جاد وذي إرادة وإدارة جيدة لخلق رؤية مشتركة بين الرؤية الإسلامية والليبرالية وغيرهما وعزل الخلافات لنقود المجتمع برؤية واضحة، بدلاً من أن نعتمد على الخارج أو السلطة للتغيير.

د. رولا دشتي:

أودّ التعليق على تدنّي التعليم. لا شكّ أن تطوير التعليم أمر مهم، ولكن لديّ شكوك بخصوص هذا الموضوع. هل تدنّي التعليم متعمّد لتكريس بقاء مؤسّسة الحكم؟ وكيف سيكون وضع مؤسّسة الحكم في حال وجود تعليم متطوّر يواكب متطلبات العصر؟

الأمر الآخر، هو أن مؤسسة الحكم لم تتمكن من تطوير التعليم في الأعوام الثلاثين الماضية، فما الذي يجعلنا نعتقد بأنها قادرة على تطويره في المستقبل؟ ما دور المجتمع للنهوض بالتعليم؟ طرح موضوع خصخصة التعليم كأحد الحلول للنهوض بمستوى التعليم في المنطقة، أعتقد أن خصخصة التعليم من دون إصلاح اقتصادي متزامن سيخلق جيلاً متعلماً ومهاجراً أو متعلماً محبطاً أو متعلماً لا مبالياً أو متعلماً إرهابياً. نحن اليوم حين تكلمنا عن التعليم وأهمية الإنفاق الحكومي على التعليم كان ذلك نابعاً من أن الإنفاق على التعليم له عائد اجتماعي واقتصادي مرتفع، أما الآن فالعائد على هذا

الإنفاق هو بالسالب، في ظلّ اقتصاد غير قادر على استيعاب طاقات الشباب وخلق بيئة تجذب ابتكاراتهم وتستفيد من إنتاجياتهم. اليوم يواجهنا تحدٍّ يتمثّل بكيفية الاستفادة من هذا النموّ السكاني في تحويل هذا النموّ إلى اقتدار ديموغرافي بدلاً من أن يكون عبئاً ديموغرافياً.

في ما يخصّ موضوع المرأة ومشاركتها في الاقتصاد، نرى أنّ أجر المرأة يمثّل جزءاً أساسياً من ميزانية الأسرة، فكيف سيكون وضع الأسرة في حال إرجاع المرأة إلى المنزل؟

د. عبد الله مدني:

أبدأ بتصحيح معلومة أطلقها الأخ خليفة بخيت بخصوص أن القاعدة تسيطر على ٦٠٪ من أراضي أفغانستان. باعتباري متخصّصاً في الشؤون الآسيوية ومتابعاً ومراقباً للشأن الأفغاني، أقول إن القاعدة لا تسيطر إلا على أقلّ من ٢٥٪ وهو إقليم هلمن فقط الذي تشكّل مساحته ٢٢-٢٣٪ من إجمالي مساحة أفغانستان. وأعتقد أن ما أورده يقع في باب رفع معنويات القاعدة التي أظنّ أن هناك أمراً مشتركاً بينه وبينها، ووضح ذلك من هجومه الشرس على التيار الليبرالي واستخدامه ألفاظاً -كالخزي والعار- ردّاً على الأخ شملان العيسى، وبما أن أكثر من نصف القاعة من الليبراليين فلا يجوز استخدام هذه الألفاظ. مداخلتي الأساسية عن أنه في كل مرّة نجتمع في المنتدى يأتي من يصدع رؤوسنا بموضوع الأخطار التي تهدّد هويّتنا انطلاقاً من مخاطر التركيبة السكانية. أنا أتفهّم أن هذا الأمر حساس وخاصّة بالنسبة إلى الإخوة من الإمارات. من يطرحون هذا الموضوع يعتقدون أن هويتنا كإناء فخاري قابل للكسر في أي لحظة، فإذا كانت عمالة فقيرة وبائسة وأمية قادرة على تهديد الهوية فإنها كذلك! أعتقد أننا موجودون منذ الطفرة النفطية التي جلبت هذه العمالة، وعلى الرغم من ذلك ما زلنا نتكلم العربية، صحفنا عربية، كتبنا

عربية، فأين تهديد الهوية؟ في سياق الحديث عن العمالة الوافدة والتركيبة السكانية تطرح دائماً قضية استنزاف الخليج ماليًا، ماذا تريدون؟ هذا الفقير البائس القادم لتوفير مبلغ بسيط ليرسله إلى أهله تريدون منعه أيضًا بعد أن سلبتموه باقي حقوقه؟ الذين يتحدثون في هذا الموضوع لا يدركون ثلاثة أمور رئيسية، أولاً إن إجمالي ما يحول للهند مثلاً من أموال الخليج سنوياً رغم ضخامته ووصوله إلى أرقام بليونية لا يشكل سوى أقل من ١٤٪ من إجمالي ما يرد للهند من عمالتها في العالم كله!! والسبب أن عمالتها في العالم مؤلفة من مهندسين وأطباء ويحصلون على رواتب عالية، بينما ما ترسله عمالتها في الخليج تافه جداً ربما يكون خمسين دولاراً شهرياً.

الحقيقة الثانية، أن إجمالي ما يحول للهند لا يصل إلى ٠,٥٪ من إجمالي الناتج القومي الهندي.

ثالثًا، إن كل ما يخرج من الخليج بالعملة الصعبة يعود إليه من خلال دفع مشتريات فواتير الهند النفطية المستوردة من الخليج. أيضاً في سياق الحديث عن العمالة الوافدة، أعتقد أن دول الخليج سترتكب أكبر الأخطاء في تاريخها الحديث إن قامت باستبدال العمالة الهندية مثلاً بعمالة فيتنامية أو صينية تحت ضغط عدم الرضوخ لمطالب الدول الأجنبية المصدرة للعمالة، وعلى ضوء ما يتردد من قرار نيودلهي برفع أسعار تصدير عمالتها. لو استبدلت هذه العمالة فستنشأ مشاكل لا حصر لها ولا عهد لنا بها، لسبب بسيط، وهو أن العمالة الفيتنامية أو الصينية لا يوجد تاريخ اجتماعي سابق بيننا وبينها، لا نفهمهم ولا يفهموننا، لا يوجد لغة مشتركة. العمالة الهندية منغمسة في النسيج الاجتماعي الخليجي وبيننا وبينهم تأثير متبادل من أطعمة وموسيقى وفلكلور وملابس ولهجة وحتى أثاث غرف النوم. أخبرني أحد الأصدقاء أمس أن إحدى الشركات الصينية العاملة في السعودية أحضرت ٣٠٠ عامل لحفر بئر نفط بدلاً من ٥٠، كما ذكر لي السفير الهندي مؤخراً أنه يتمنّى أن تستبدل العمالة الهندية

بالصينية ليعرف الخليجيون قدر العمالة الهندية، فالعمالة الصينية لن تسكت على أي إهانة صغيرة بينما الهنود يرضون بسحق حقوقهم وإهانتهم ويسكتون.

د. خلدون النقيب:

أودّ الوقوف لتأمل وإعادة النظر في ما تداولناه، وأذكر أن القصد ليس التنبّؤ بالمستقبل، ولكن أقترح ديناميكيات تتّصل بأمور يمكن التحقّق منها، وهي عبارة عن مؤشرات ودلائل. أحد هذه المؤشرات وأهمّها هو ظاهرة الهيمنة والمقاومة وهي ظاهرة أفرزتها العولمة. إن توزيع القوة على المستوى العالمي غير متكافئ ويميل لمصلحة من يملك موارد هذه القوة، وبالتالي كل دول العالم تواجه ظاهرة المقاومة، وهي ليست بالضرورة مسلحة، وإنما مقاومة لطرح بدائل لما تطرحه العولمة أو الأفكار المعولمة. إن كون التيار الإسلامي هو السائد راجع إلى ما يملكه هذا التيار من بدائل، وكون التيار الليبرالي في ضعف نسبي راجع إلى فقره إلى البدائل.

من المؤشرات لظاهرة الهيمنة والعولمة خيبة الأمل بالحل الليبرالي الغربي وهي ليست عندنا فقط بل حتى في أميركا الجنوبية ابن العم الفقير لأوروبا هل نعتقد أن بإمكاننا تقديم بدائل لما يطرحه الغرب؟ خيبة الأمل تغلغلت في نسيج المجتمع العربي وهناك ظاهرة تدرس هي انخفاض الدافعية لدى الجماعة وحتى على مستوى الفرد، بل ونلاحظ ذلك على طلابنا. السبب الرئيسي لانخفاض الدافعية هو ضعف البدائل أو فقر طرح البدائل التي يمكن أن تولّد الحيوية في مجتمعاتنا.

ظاهرة أخرى هي القبلية والطائفية السياسية التي شغلتنا منذ الخمسينيات وزادت في السبعينيات، والاتجاهات الآن تقول إن القبلية والطائفية تقودان في النهاية إلى صراع طبقي. هناك مؤشرات في دول الخليج تدل على أن هناك احتكارات محلية تنمو، وثراء فاحشاً مقابل الحرمان النسبي بسبب هذه القبلية

والطائفية. التيار الآخر، ونحن نتكلم عن ليبرالية وعلمانية وغيرهما، إن دولة الرعاية الاجتماعية مكسب بالغ الأهمية لا يمكن التنازل عنه ولا يمكن أن يكون هناك سِلْم اجتماعي من دون تنمية دولة الرعاية الاجتماعية وتحوّلها من دولة رعاية اجتماعية إلى مجتمع رعاية اجتماعية وليس كما ينادي التيار الليبرالي. ونحمد الله أن ليبرالية عبد الله النيباري تختلف عن ليبرالية شملان العيسى، فليبرالية النيباري أسمّيها الليبرالية العقلانية، فالليبرالية التي تسلّم كل شيء للغرب هي ليبرالية غير عقلانية. لذلك موضوع الخصخصة، والخصخصة الراديكالية التي يقترحها علينا التيار الليبرالي من دون تفكير أو تمحيص لن تنجح، ولن ينجح إلا تحويل دولة الرعاية الاجتماعية إلى مجتمع الرعاية الاجتماعية ونحن نتكلم هنا عن مجتمع رعاية اجتماعية، تأخذ الدولة فيه بحد أدنى ٤٠٪ من الدخل الفردي.

د. بهية الجشي:

قبل البدء أودّ الإشارة إلى مصطلح قرأته في ورقة د. الرميحي وهو مصطلح يتردد كثيراً ويؤسفني أنه يستعمل من قبل المثقّفين، وأعني مصطلح «**العوانس**». أنا أكره هذه الكلمة وأستنكر استعمالها من قِبل المثقفين. العوانس هنّ غير المتزوجات وأنا لا أجد في الدول الأخرى كلاماً عن العنوسة إلا عندنا نحن. لماذا نعتبر أن هذه مشكلة يجب أن يتصدّى لها الجميع إلا أصحاب المشكلة نفسها. هناك نساء غير متزوجات لسن متهافتات للحصول على زوج، بل يرفضن الزواج لوجود أمور أهم في حياتهن، ليس كل غير المتزوجات عوانس وفاتهنّ القطار وفاشلات، ويجب علينا كمثقّفين الاجتماع وحلّ مشكلتهنّ. لذا أرجو إلغاء هذه العبارة من قاموسنا كمثقّفين.

مداخلتي تتركّز على أمر واحد هو موضوع التعليم. تكلّمنا أمس عن إعادة هيكلة سوق العمل وكيفية ربط التعليم بالعمل، ليس فقط بالحرص على أن

تلائم مخرجات التعليم سوق العمل، وإنما أيضاً بالعمل على نشر ثقافة احترام العمل كقيمة بحدّ ذاته بين الشباب. الأخ عبد الله مدني تحدث عن العمالة الأجنبية والهندية تحديدًا لارتباطه عاطفياً بهذه المسألة، لكن نحن في النهاية لسنا مسؤولين عن حلّ مشاكل البشرية وتكفينا مشاكلنا الخاصة التي لا نستطيع حلّها، ونتمنّى بالفعل أن يأتي اليوم الذي يحلّ فيه أبناؤنا محلّ العمالة الأجنبية. ولنصل إلى ذلك يجب أن ننشر بينهم ثقافة العمل، فهناك كثير من الشباب يعزفون عن القيام بالأعمال التي تقوم بها العمالة الأجنبية. المشكلة لدينا أننا لا نملك استراتيجية بعيدة المدى لمواجهة البطالة ومشاكل العمل، بل ما نملكه هو ردود أفعال لمشاكل طارئة. أعتقد أن القطاع الخاص لم يدخل حتى الآن كشريك حقيقي في مواجهة مشاكل البطالة، حيث لم تتم دراسة احتياجات سوق العمل في القطاع الخاص دراسة جيدة. إذا أردنا تشجيع التعليم الفنّي والمهني يجب دراسة احتياجات القطاع الخاص والاتفاق معه.

في البحرين حصل أمر فريد ناقشناه مع وزير العمل، وهو مطالبة وزارة التربية والتعليم بمعادلة شهادات المتخرجين في معهد التدريب المهني بالشهادات الأكاديمية، وبالطبع رفضت وزارة التربية ذلك، وأنا معها في ذلك، فلا يمكن معادلة شهادة أكاديمية بشهادة تدريب مهني أو فنّي. فهل هذا هو الحلّ؟ مجرد المطالبة بهذه المعادلة يعني أننا نعطي إيحاء لهؤلاء الشباب المتدربين بأن شهاداتهم غير ذات أهمية ما لم تعادل. يجب أن نعطي قيمة لهذه الشهادة، والحلّ بتشجيع حامليها بالحوافز والرواتب المجزية وضمان فرص عمل محترمة لهم بعد التخرّج. لقد بدأت تظهر عندنا في البحرين بطالة بين الجامعيين، وإذا استمر الحال على ما هو عليه بدخول كل الطلبة إلى الجامعة فستكون كل البطالة مستقبلاً هي من الجامعيين. فهل هذا ما نتطلّع إليه؟ يجب أن نهتم بالمعاهد الفنّية والمهنية وأن نفرّع تعليمنا الجامعي ليحقّق متطلّبات سوق العمل.

أ. وليد الجري:

كنت أتمنى البقاء مستمعاً إلى هذه الكوكبة والنخبة التي أثرتنا على مدى يومين، ولكن ما سمعته من تعليقات عن النظرة المستقبلية المتشائمة هو ما دعاني إلى المشاركة في النقاش، واسمحوا لي أن أختلف معكم بحمل التفاؤل ما دام في القلب نبض. كنت أعتقد أن محاولة الهجوم على التجربة الديمقراطية هو منتج كويتي بحت، ولكن للأسف هناك من يعمل على تسويق هذا الأمر خليجياً على مستوى دول مجلس التعاون. لا أعتقد أن هذا عمل منظّم، ولكن من حيث لا يعلم البعض فإنه يشارك في الهجوم على هذه التجربة. أنا لا أسلب حق الإخوة بنقد التجربة ولكن ما أتمناه وأرجوه ألاّ يكونوا من حيث لا يعلمون معينين لتوجيه السهام إلى هذه التجربة الإنسانية الكويتية- وأقول تجربة لأنها لم تمنح الأجواء الصالحة لنموها ونجاحها-. نحن لا نعمل مطلقاً على تسويقها بين الآخرين بل هي متاحة للآخرين بأن يأخذوا منها ما يرونه صالحاً لمجتمعاتهم. أعتقد أن هذا الفرز الفكري ومحاولة قطع كل أواصر التواصل بين هذه التيارات الفكرية سيلغيان إذا ما حاولنا إقامة حوار بين هذه التيارات، فهي في النهاية تصبّ في عملية إنجاح التنمية، وبالتالي فلنتبارَ ولنقبل بالآخر وليحمِ كلّ منا حقّ الآخر في أن يكون له صوت مسموع وله الحرية في نقده والتحاور معه وعدم الادعاء بامتلاك الحجة المطلقة، فرفض هذا الحوار سيؤدّي إلى أن يكسب أعداء الديمقراطية.

أ. مشاري النعيمي:

تعليقًا على محاضرات أمس أودّ الحديث باختصار شديد عن التعليم. أعتقد أنه لكي نُحدث تغييراً وتطويراً في التعليم علينا تحديد الهدف، وما لمسته من مداخلات الزملاء أن هناك مطالبة بتطوير وتغيير التعليم، لكن يجب أولاً تحديد ماذا نريد للخرّيج في العام ٢٠٢٥، هل نريد لهذه المنطقة أن

تكون صناعية؟ أم منطقة لتصدير خدمات الأعمال؟ هل نريدها بترولية؟ هدف التعليم الأساسي يمثّل مظلّة أساسية لإحداث تغيير في التعليم.

حديث د. الرميحي أمس حول التعليم الخاص والحكومي وإحداث انقسام في المجتمع، نحن نعيش في المجتمع المعولم، ومن خصائصه التنوّع، فسواء أحدث هذا التعليم تنوعاً مجتمعياً أم لم يحدث، فالتنوّع موجود من الأساس لكوننا مجتمعاً معولماً. لذلك أتمنّى أن نركز على التعليم بشكل خاص. خصخصة التعليم مهمة جداً، بحيث تكون الحكومة مسؤولة عن تمويله، يجب أن يتبنّى المنتدى في لقاءاته القادمة فكرة خصخصة التعليم بتمويل حكومي. خصخصة التعليم مهمة جداً ونتمنّى إفراد لقاء خاص لها. تكلم المنتدى عن المدن المعولمة وتخصصي هو العمارة. وهناك عبارة مهمة جداً وهي رسملة المدينة وللأسف فإن المدن الخليجية تتنافس على هذا الأمر أي تحويل المدينة إلى رأس مال ومدينة مضاربات بدلاً من أن تكون مدينة من أجل الحياة وبناء الثقافة والمجتمع الصحي. أتمنّى تخصيص أحد اللقاءات للمدينة الخليجية واندفاعها نحو الرسملة. إما أن نبني مدينة أو نبني رأس المال، وفكرة المجتمع المديني أو المدني تعني أنه مجتمع صحي وفيه ثقافة وتفاعل. وأخيراً كنت أتمنّى الحديث عن إعادة الولادة بدلاً من التغيير، فهذا ما يحتاج إليه الخليج.

أ. جاسم السعدون:

ختامًا أشكر الجميع، وأتمنّى اللقاء في العام القادم في موضوع جديد. هناك دعوة لأعضاء المنتدى فقط لحضور اجتماع الجمعية العمومية لمدّة نصف ساعة.

المحتويات

تمهيد: هاجس المستقبل ٥

الجلسة الأولى: سيناريوهات المستقبل السياسي ١٣

رئيس الجلسة: د. موضي الحمود

الجلسة الثانية: سيناريوهات المستقبل الاقتصادي ٥٥

رئيس الجلسة: د. سعيد غباش

الجلسة الثالثة: سيناريوهات المستقبل الاجتماعي والفكري ٧٩

رئيس الجلسة: د. ثريا التركي

جلسة المناقشات العامة ١٠٣

رئيس الجلسة: أ. جاسم السعدون

الموقع الإلكتروني للمؤلّف:
www.alrumaihi.info

إلى أين تتّجه المنطقة؟ وما هي احتمالات الحرب والسلام فيها في ضوء الوضع العراقي الراهن، والمسألة النووية الإيرانية، والتوتّرات الأهلية الداخلية؟ تلك هي أبرز التساؤلات والإشكاليات التي يطرحها المشاركون في أبحاث منتدى التنمية الخليجي التي يتضمّنها هذا الكتاب. فاستشراف المستقبل علم قائم بذاته، غايته استكشاف أهم الأسباب والعوامل القائمة والمحتملة التي تشكّل أبرز ملامح المستقبل. ومن هذا المنطق يشارك نخبة من المفكّرين والمثقّفين والمختصّين في صياغة تطوّراتهم لمستقبل منطقة الخليج التي تتميّز، إلى أهمّيتها الإستراتيجية، بتوتّر إقليمي بالغ الخطورة، وخلل سكّاني مقلق.

محمد الرميحي باحث وصحافي كويتي. حائز دكتوراه في العلوم الاجتماعية وأستاذ في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت. رَئس تحرير صحيفة «أوان» الكويتية ومجلّة «حوار العرب» وغيرها من الدوريّات. صدرت له عن دار الساقي الكتب التالية: «سقوط الأوهام»، «أصداء حرب الكويت»، «عصر التطرّف».

ISBN 978-1-85516-325-6

DAR AL SAQI
دار الساقي